

د. إسماعيل على سعد
أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

السياسة تفرض نفسها

مقدمة في دراسة علم السياسة



السياسة تفرض نفسها
مقدمة في دراسة علم السياسية
=====

د. إسماعيل علي سعد

أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

السياسة تفرض نفسها مقدمة في دراسة علم السياسية

2013



حقوق النشر والتوزيع

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية - ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة الكتاب كاملاً أو مجزأً
أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته إلا بموافقة الناشر خطياً.

كتاب

عدد الصفحات : 306

المؤلف : الدكتور إسماعيل علي سعد

عنوان الكتاب : السياسة تفرض نفسها - مقدمة في دراسة علم السياسة

رقم الإيداع : 3358 - 2011

الترقيم الدولي : 4 - 427 - 273 - 977 - 978



الإدارة : ٣١ ش سوتير - الأزريطة - أمام كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

تليفون : 00203 48 70 163 فاكس : 00203 48 30 454

محمول : 002 0122 1666 913

الفرع : ٢٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية

Email: darelmaarefa@gmail.com

d_maarefa@yahoo.com

Web site: www.darelmaarefa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المتحنة: آية ٤]

الإهداء

إلي ... ابنتي

سارة

مقدمة:

قبل أن نشرع فى تناول موضوعنا الأساسى وهو دراسة السياسة وما يتصل بها من نظم الحكم المعاصرة نعتقد أنه من الملائم هنا أن نشير إلى العلوم الاجتماعية إشارة عابرة على أساس أن السياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية الأساسية، ومن أقدمها وإن بدت العلوم الاجتماعية للنظرة غير الفاحصة أو غير المدققة على أنها أقل شأنًا من العلوم الطبيعية وخاصة فى مجال التطبيق، إلا أنها - أى العلوم الاجتماعية - غير ذلك. فقد أثبت التطبيق العملى لمختلف فروع العلوم الاجتماعية فعاليتها بدرجة تفوق فى كثير من الأحيان فعالية العلوم الطبيعية، ودرجة تأثيرها فى توجيه بل وتحويل حياة الإنسان المعاصر وسلوكه.

إن من اليسير على الدارس المدقق - بل وغير المدقق - أن يلاحظ أثر وسائل الدعاية والدعوة فى المجتمعات الشمولية، وأثر الإعلان فى البلدان الرأسمالية. فمما لا شك فيه أن هذه الوسائل التى ابدعتها علوم المجتمع لها من الأثر فى تحويل حياة الناس ما يفوق تفتيت الذرة.

ويختلف موقف النظرية والتطبيق فى العلوم الاجتماعية عنه فى العلوم الطبيعية فالتقدم فى النظرية بالنسبة للعلوم الطبيعية يتوقف على مدى نجاح التطبيق العملى، بينما يحدث العكس فى العلوم الاجتماعية حيث يبدو التطبيق العملى أكثر تقدماً من النظرية. ومن ثم فهناك تباين واضح بين فعالية تطبيق العلوم الاجتماعية وحالة الفوضى بالنسبة لنظريتها. فلا يتفق أو يوافق علماء الاجتماع - على سبيل المثال - على التعاريف الأولية والمفاهيم الأساسية الخاصة بعلم الاجتماع، حيث نجد كل واحد منهم يتحدث بلغته ومفاهيمه الخاصة، مما يؤدي بالتالى الى صعوبة الاتصال أو التلاقى فيما بينهم. وهذا شئ واضح ويسير ويستطيع أن يقف عليه أى دارس لتراث العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. وبالرغم من ذلك فإن إلقاء نظرة عامة على العلوم الاجتماعية تشير إلى أنها علومًا أقل تطوراً من وجهة نظر غير المدقق.

تعرف العلوم الاجتماعية لأول وهلة على أنها تلك العلوم التى تجعل الإنسان أو الفرد الذى يحيا فى جماعة هو المحور الذى يدور حوله إهتمامها. أى تدرس الحيوان السياسى، بلغة أرسطو. ومن ثم فإنها تهتم بتحليل الجماعات الإنسانية

والتجمعات والمجتمعات. ولكن اختلاف العلماء يؤدي الى القول بأن فكرة أو مفهوم الجماعة الانسانية ليس من اليسير تعريفها. فإن عرفناها على أنها تجمع من الأفراد فإن مشاهدى السينما فى حفل معين تجمع من الأفراد ايضاً ويرغم أنه ليس تجمعاً بالمعنى المطلوب إلا أنه تجمع من نوع ما.

وكذلك تعريف العلوم الاجتماعية على أنها تحليل للجماعات البشرية غير كاف، حيث يكون التركيز على أعضاء الجماعة أولاً وعلى المجتمع ثانياً. ومن ثم فإن هناك خطأ مزعجاً أو مخرباً فى استخدام المصطلحات - على حد قول ماكنزى^(١) - فى ميدان العلوم الاجتماعية. وبالتالى نستطيع القول أن هذا الخلط ينسحب على موضوعنا الأساسى - أى السياسة - باعتباره أحد الفروع الهامة من العلوم الاجتماعية. وذلك يدعونا الى التساؤل عن: ما هى السياسة؟ وأى شئ نعنى عندما نلتق بكلمة سياسة؟

ولأول وهلة أيضاً يبدو أنه من اليسير الاجابة عن هذه التساؤلات، كأن نقول بأن السياسة هى الموضوع الذى يدور حول القوة السياسية Political Power أو هى الموضوع الذى ينشغل بالبحث عن شرعية السلطة، أو أنها البحث فى توافق أو تنافر المصالح، أو هى بحث فرد أو عدة أفراد عن وسيلة احتكار استخدام شرعية الإجماع داخل نطاق مجتمع ما.

ومن الغريب أو من اللافت للنظر أن كلمة أو مصطلح «سياسة» من أكثر الكلمات تداولاً خلال ساعات النهار والليل فى مختلف المجتمعات وبين مختلف الطبقات والفئات بدء من العامة والسوقة وإنتهاء بصفوة المثقفين، إلا أننا لا نستطيع أن نجد لها تعريفاً محدداً مانعاً، فى الوقت الذى نجد كلمة أو مصطلحاً كمصطلح «علم الاجتماع» لا يعرف موضوعه سوى المتخصصين، يمكن العثور على تعريف واضح وملائم له أكثر من ذلك الذى نبحث عنه بالنسبة لمصطلح «السياسة». هذا فى الوقت الذى تتميز السياسة فيه بالعراقة والقدم، بينما علم الاجتماع من الفروع الحديثة للعلوم الاجتماعية.

يقول ابن خلدون: «إن الاجتماع الانسانى ضرورى، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم «الإنسان مدنى بالطبع، أى لابد له من الاجتماع الذى هو المدينة فى

اصطلاحهم وهو معنى العمران وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها ويقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه^(٢).

ويوضح ابن خلدون، وفي عبارة قصيرة مدى احتياج الانسان إلى أخيه الإنسان وذلك لاشباع حاجاته الضرورية وأولاها الغذاء. والإنسان كما نعلم ليس في مقدوره أن يكون مكتفياً ذاتياً منفرداً أو بمعزل عن بقية أقرانه من أبناء جلده. ولهذا كان من الضروري أن يلتمس العون من هؤلاء في الحصول على ما يحتاجه، أو لاشباع ما هو مضطر لاشباعه.

ولم يستطع الإنسان عبر تاريخه الطويل اشباع تلك الحاجات إلا عن طريقين تقريباً وهما: الأول: هو العيش في نطاق جماعة. والثاني: تنظيم هذه الجماعة^(٣)، بمعنى أنه لا بد لأي جماعة من أن تقيم فيما بينها نوع من التنظيم يستند إلى مجموعة من القواعد والأسس والقيم التي تحكم سلوك كل منهم حيال الآخرين وأكد الطريق الأول ما ذهب إليه العلماء من أن الإنسان مدنى بطبعه، وليس المقصود بأن الإنسان مدنى هنا أنه إجتماعى لأن الحيوانات وغيرها من المخلوقات غير البشرية كالنمل والنحل والطيور تعيش أيضاً في جماعات؛ وإنما المقصود بمدنية الإنسان هو سعيه الدائم والدائب لتحسين أحوال معيشته فهو كلما بلغ مرحلة من التحضر والمدنية حاول تجاوزها إلى مرحلة أكثر تقدماً، وذلك باستخدام عقله وما تحصل عليه من معرفة وخبرة وثقافة. وما حياة الإنسان عبر تاريخه إلا محاولة للترقى والتمدن. ونحن لم نجد جماعة من الحيوان أو الكائنات غير البشرية خلفت لها تراثاً أو حضارة معينة. وعلى العكس نجد الإنسان هو الذى أطلق عليه العلماء بأنه الكائن الحى الوحيد المثقف، أى الذى يستطيع أن يتعلم ويخزن معلوماته وينقلها للآخرين ويطورها ويوسع فيها ويضيف عليها.

ويعتبر التنظيم وتقسيم العمل داخل نطاق الجماعة من أهم عناصر بقاءها واستمرارها. فعن طريق التنظيم ينهض كل فرد من أفراد الجماعة بمسئوليته حيال الجماعة. ولذلك تسمح له الجماعة بالاستمرار في عضويتها وبالتالي يتحصل على ما

يعادل ما يتحمل من مسئوليات من دخل الجماعة، ييسر له سبل العيش واشباع حاجاته.

إن الناس يولدون ويشبون في مجتمعات، إذ يلقي الفرد في جو اجتماعي منذ ولادته. ويقوم منذ الطفولة ببذل أقصى جهد للإفادة من هذا الجو أو الوسط الاجتماعي الذي وجد نفسه فيه ومن ثم فإن وعيه يأخذ في النمو وتتشعب اهتماماته بتشعب واتساع البيئة أو الوسط الذي ينمو فيه فهو - أي الإنسان - يفتح عينيه على أسرته التي يتلقى عنها أول خبراته الاجتماعية، وذلك في الوقت الذي يبدأ في ادراك عالم أكبر خارج نطاق العائلة أو الأسرة. ورويداً رويداً يعي خلال تطور حياته ومن خلال نموه واحتكاكاته المختلفة حقيقة النظم والقواعد التي تحكم العالم الذي يعيش فيه، ويشد انتباهه وتتجاذبه النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة داخل مجتمعة. كالمدرسة والنادي والأصدقاء بحيث تصبح جزء منه. وإذا ما بلغ سن الرشد والادراك الناضج، يقبل البيئة الاجتماعية التي تحتويه على أنها مكونة من أفراد وتجمعات لها عادات وتقاليد ونظم وحقوق وواجبات وهكذا. وهو في هذه البيئة يبذل محاولات شتى لتفهم هذا التركيب الاجتماعي بحثاً عن مكانه ومركزه وأيضاً دوره في هذا الوسط المعقد وعلاقاته به.

ويستقبل الناس تجاربهم من المحيط الذي يحتويهم دون خلفية فلسفية معينة وإنما يكون موقفهم مجرد قبول وفي بعض الأحيان الرفض وهذه مرحلة متقدمة - أعني مرحلة الرفض - ولكن هذا الموقف لا يقلل من أهمية التجربة الاجتماعية بالنسبة لهم من حيث أنها تكون لديهم أساساً ثقافياً وعقلياً. إذ أنهم ولدوا في جماعة أو مجتمع، وأصبح هذا المجتمع جزء من حياتهم.

إن النظرة الفاحصة لدراسة تاريخ التجمع البشري تفضي إلى أنه بلا استثناء - وعلى تباين صورة عبر التاريخ - يقوم على تلازم واضح بين عناصر محددة هي: الأرض والإنسان والمعرفة وقواعد ضبط السلوك داخل نطاق هذا التجمع أو ذاك. أو بمعنى أكثر دقة ضرورة وجود ما يسمى بالسلطة السياسية Political Authority التي تهيمن على إدارة شئون المجتمع أو الجماعة، بعد توفر عنصرى الأرض والإنسان.

ولما كان التجمع البشرى يتخذ على الدوام أشكالاً جديدة ويترك الأشكال القديمة بسبب ظهور المشكلات التى تجابههم أو الأهداف التى يسعون الى تحقيقها، فإن شكل التجمع البشرى، بل وجوهره استلزم ايضاً تغييراً فى أصول قيادته أو سياسته وإدارته فضلاً عن تغيير القواعد والقيم التى لابد وأن تصاحب تغير شكل التجمع إن لم تكن هى أساس التغير.

ويعتبر علم السياسة من أقدم العلوم التى حاولت البحث فى أصل إدارة المجتمع وتنظيم الجماعة البشرية. فأرسطو على سبيل المثال - يعد من أقدم المفكرين الذين أكدوا على ضرورة اجتماع بنى الانسان. ومن أهم النتائج التى انتهى اليها من دراساته للظواهر الاجتماعية «إن الانسان حيوان سياسى»، بمعنى أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة داخل جماعة وفى نطاق مجتمع، إذ لا يمكن فهم الإنسان بمفرده أى معزولاً عن الإطار الاجتماعى الذى يحيا فيه.

فالتجمع هو القاعدة التى تسير عليها الكائنات الحية فى الغالب الأعم سواء أكانت هذه الكائنات حيوانية أو بشرية. فهذا التجمع يعد العامل الحاسم الذى يساعد هذه الكائنات على تخطى ما يجابهها من عقبات سواء أكانت هذه العقبات طبيعية أو غير طبيعية. ويرى بعض العلماء أن هناك درجة معينة من التجمع تعتبر شرطاً ضرورياً لتطور ونمو الحياة الاجتماعية. فلكى يتم الاتصال والتعاون وكذلك الصراع والشقاق والاتفاق، يجب أن يكون هناك تجاوب وتقارب لاتاحة الفرصة لعملية التفاعل الاجتماعى Social Interaction فمن طريق تجمع الأفراد يتم تبادل المنفعة وقيام علاقات وصلات بين هؤلاء الأفراد. والمجتمع ما هو إلا مجموعة من الأفراد يعيشون معاً وتنشأ بينهم علاقات تحتم عليهم خلق نوع من التنظيم يساعدهم على التطور والنمو، ولذلك فقد ظلت المشكلة الأساسية التى تواجه العلوم السياسية ومنظريها تنحصر فى طريقة تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية بطريقة تمكن كل فرد من أن ينال أو يحصل على أكبر نصيب من الخير فى وجوده^(٤).

ونحن نقصد من هذا البحث الذى تشتمل عليه الصفحات التالية توضيح مجموعة من المفاهيم الخاصة بعلوم السياسة وعلاقتها بالمجتمع من التركيز على موضوع علم السياسة ذاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وكذلك مناهج البحث فيه. وتعد

الإشارة إلى تطور الفكر السياسى والنظرية السياسية وفقاً لتطور الواقع الاجتماعى من أهم الموضوعات التى يجب أن يكون طالب الجامعة وطالب العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص على دراية بها، إذ أن النظرية السياسية والمذاهب السياسية المعاصرة المتصارعة، ما هى إلا نتاج للفكر السياسى عبر تاريخ البشرية الطويل وتطور المجتمع البشرى.

ومادامت الدولة تمثل صلب الدراسة فى مجال علم السياسة فكان لابد من التعرض لها بشئ من التفصيل لنقف على نشأتها وتطورها ورأى مفكرى السياسة فى هذا النشأة فضلاً عن اشكالها - أى الدولة - وأسس قيامها، وإذا كان للدولة هذه المكانة الهامة فإن ذلك يؤدى بنا إلى أفراد جزء هام أيضاً من هذا البحث لإلقاء الضوء على السلطة، إذ أن السلطة السياسية هى عماد قيام الدولة. هذا الى جانب تعرض هذا المبحث إلى الديمقراطية بمفاهيمها المختلفة والأحزاب السياسية التى تعتبر وسيلة الأفراد للوصول الى الحكم والسيطرة، فضلاً عن أفراد فصل أخير لتوضيح بعض المفاهيم السوسيوسياسية.

إسماعيل سعد

هوامش المقدمة

(١) انظر:

- W.J.M. Mackenzie, Politics and Social Science, Penguin, 1967, p. 225.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، كتاب الشعب، القاهرة، ص ٢٩.

(٣) انظر دراسة متكاملة عن المجتمع المنظم في:

- R. Presthus, The Organizational Society, St., Martin's Press, Inc., 1979.

(4) Bertrand Russeii, Political Ideals, Unwin Booke, London, 1963. P.C.

فصل تمهيدى

السياسة تفرض نفسها

فصل تمهيدى

السياسة تفرض نفسها

كان علم السياسة وما يزال يمثل مشكلة للمنظرين السوسيولوجيين. فقد أراد المنظرون الكلاسيكيون من أمثال «سان سيمون»، و«أوجست كونت»، إلى «ابرسونز»، أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمى يجاوز تراث الفكر السياسى المتاح حاليا ويرفض أن يمنح المجال السياسى أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعى بوجه عام.

وقد إتخذت الرغبة والسعى إلى إقامة كيان مستقل للنظرية السوسيولوجية محاولات وأشكال متنوعة فى تاريخها الطويل. وافترض المنظرون الكلاسيكيون أمرين يتمثلان فى وجود ضرورة رسم خطوط واضحة وفاصلة بين علم الاجتماع الذى يتقدم على الدوام فى بحوثه ودراساته، وتراث متهاور ومن الفكر السياسى، وأصبح هذا الأمر وهذه المحاولة موضوعاً أساسياً، بل وجوهرياً فى علم الاجتماع الحديث. وتجلى ذلك بوضوح فى الرغبة فى التخلص من الجدل السياسى فى كل من: الحياة الاجتماعية ومن التأمل النظرى للحياة الاجتماعية. وفى سبيل تحقيق ذلك إتخذت المحاولة شكل افتراض يذهب إلى أن علم الاجتماع الناضج سوف يتخلص من الاختلافات الدائمة التى تميز الحياة السياسية الحديثة على حد قول «روبرتو نجر».

إن علم الاجتماع إنما أقيم كقلعة تتصدى للميتافيزيقا وعلم السياسة، وتبدى ذلك بوضوح عند المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين، عندما أخذوا بالنظرة التى استحدثتها الثورة الحديثة فى مواجهة الفلسفة القديمة، إذ كان هؤلاء حريصين على أن يخلصوا أنفسهم من أوهام الميتافيزيقا أولاً، ثم من التعسف الظاهر للأحكام السياسية. وأرادوا أن يبتدعوا كيانا من المعرفة الموضوعية للمجتمع لا يكون تحت رحمة ما يسمى بالتأمل الميتافيزيقى، فضلا عن الخلاص من ربة الجدل السياسى، ولقد نجحوا فى ذلك إلى حد ما.

إن تاريخ علم الاجتماع بالنسبة إلى علم السياسة يوازيه تاريخ آخر يتمثل في الاعتراف بعدم بلوغ هذه المحاولة نهايتها، حيث يتجه واحدا من أوجه تطور هذا التاريخ إلى بيان فشل وصول هذه المحاولة إلى شيء مماثل - ولو من بعيد - علم إجتماعي علمي. وثمة اتجاه آخر ينطلق من أنه حتى لو استطعنا أن نصل إلى مثل هذا العلم، فإنه لن يكون، بل ولا يمكن أن يكون محايدا من الناحية السياسية. ولقد عززت آراء النقاد هذا الزعم بطرق شتى ومتنوعة، وذلك عن طريق إيضاح وتباين أن النظريات السوسيولوجية إنما توجد في حيز أو مجال تقيده السياسة، والبرهان على ذلك أن هذه النظريات السوسيولوجية لا بد وأن يكون لها نتائج سياسية بشكل جلي وواضح، أو أن هذه النظريات السوسيولوجية تدخل ضمننا في المناظرات السياسية المعاصرة، مع ضرورة أن نضع في الاعتبار أن إهتمامات هؤلاء المنظرين ودوافعهم هي في الغالب الأعم ذات طبيعة سياسية، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول بأن محاولته إقامة أو حتى افتراض إقامة، علم اجتماع لا يمكنها إجتناّب أو تجاوز البعد السياسي. ولهذا فإن «ماكس فيبر» يذهب إلى أن كل القضايا التي يتناولها علماء الاجتماع قديما وحديثا في نهاية المطاف ودون إستثناء لا بد من أن تتأثر بالأحداث السياسية، حتى وأن كانت هذه الأحداث سطحية، ومن ثم فإن هذا الخط النقدي فضلا عن طبيعة علم السياسة في حد ذاتها، يعكسان صعوبة التعايش مع مشروع إقامة علم إجتماعي.

شبح علم السياسة^(*)؛

إن الموضوعات السياسية التي يفترض الباحثون أنه تم إستبعادها من علم الاجتماع لا تلبث أن تعاود الظهور بدرجات متفاوتة وغامضة أو غير واضحة في كثير من بحوث النظرية السوسيولوجية الحديثة، إذ أن ما يتصوره الباحثون من إختفاء موضوعات وقضايا علم السياسة في ثنايا النظرية السوسيولوجية ما يلبث أن يلح في الظهور، وهذا يبقى على الدوام مصدر حيرة وقلق عند أولئك الذين

(*) انظر: على جلي، تصميم البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، المقدمة.

يصرون على التمسك بالإيمان بوجود علم إجتماع خالص العلمية. ومن الملامح الأساسية لمحاوله تحليل مايقع وراء النظرية السوسيولوجية فى التراث الإجتماعى يتمثل فى الاعتراف بأن الحد الفاصل بين النظرية السوسيولوجية السابقة على العلم، ومايزعم أنه نظرية سوسيولوجية علمية من الصعب رسمة أوضع حدود واضحة له.

ومن الإشارات والعلامات الواضحة التى تؤكد هذه الصعوبة هو الفارق بين الدقة الفنية والمنهاجية لعلم الإجتماع الامبيريقى، والنظرية الإجتماعية التى تتراكم مقاوماتها على وجه العموم. ولم يتحقق إلا النذر اليسير فى سبيل الإتفاق من حيث النظرية والمفاهيم الأصلية بين هذين المشروعين. ويرى «ريموند آرون» أن هذا التطور الثنائى يستبين فى جلاء عندما يتاح لنا أن نعرف أن النظرية الإجتماعية يمكن تشخيصها على أنها تتركب من مجموعة من العقائد، حيث فى قوله أن العقيدة تجاوز أو تختلف عن النظرية. ذلك أن كلمة «العقيدة» تعبر عن حكم مركب من الأحكام المطلقة القائمة على الحقيقة أو الأحكام القائمة على القيمة، أو فلسفة إجتماعية، أو عن نسق من المفاهيم أو على إفتراضات عامة^(١).

وإذا ما أخذنا بهذا الرأى على أساس أن إهتمامات وقضايا علم الإجتماع إن هى إلا عقائد، يترتب على هذا أن تكون هذه الإهتمامات على علاقة تتألف مع بعضها البعض. إلا أن «داهرندوف» يذكر أن الموضوعات التى تعالجها النظرية السوسيولوجية والتى تتمثل فى «القوة» والمقاومة والصراع والتغير التاريخى والانفتاح والحرية واللايقين لا تشترك فى مفهوم العقيدة. فالمفهوم السوسيولوجى الذى ينهض على مثل هذه الأفكار هو لامحالة منظور سياسى وفلسفى. ولايتعدى هذا المنظور إلا أن يكون منظورا ليبراليا حديثا يتنافر أو يتضاد مع اليوتوبية فى النظرية السيلوجية كما هو الحال فى الممارسة السياسية، ومن ثم فهو بهذا المعنى لا يعد محافظا ولا راديكاليا، وهو دائم البحث عن السبل التى تضمن حرية الفرد فى عالم كله ضغوط، بالرغم من ثقة هذا المنظور أو هذا

الإتجاه فى قدرة المؤسسات السياسية والإجتماعية على إمكانية التطور البشرى الحر، فضلا عن تشككه فى كل نظريات ومداخل علم الإجتماع التى تتجاهل أو تعكس قضية مايمكنها أن تسهم به فى تحقيق مجتمع يمكن أن يكون فيه الإنسان حرا.

وعندما ندقق النظر فى موقف «داهرندورف» لإيجاد صلة أو علاقته بين هذين النمطين من النظرية غير واضح، فى الوقت الذى يوافق فيه على أن النظريات السوسيولوجية القابلة للتحقيق والتى يمكن أن نستخلص منها نظريات مجتمعية لوجود لها فى الوقت الحاضر، ومن ثم فإن الواجب على علماء الإجتماع أن يتركوا مايمكك عليهم ألبابهم من نظريات المجتمع، ويحاولوا تطوير نظريات سوسيولوجية نوعية ترتبط بالواقع الإجتماعى.

وبالرغم من ذلك فإن نظرة فاحصة على مجالات أو ميادين البحث الرئيسية فى علم الإجتماع تؤكد لنا أن هذه الميادين إنما تزخر بكثير من الجدل الذى يجاوز النظريات والذى لايمكن فيما يبدو بلوغ حل له. ويبدو أن هنالك شىء من القلق يسود بين الباحثين كلما هموا بمناقشة النظرية السوسيولوجية، وما الدعوات المستمرة والدائمة إلى إعاد بناء نظرية علم الإجتماع، إلا عرض من أعراض هذا القلق عند هؤلاء الباحثين. ويرى «أنتونى جدنز» فى أحد بحوثه الحديثة أن هناك إحساسا عاما بين علماء الإجتماع بأن نظرية علم الإجتماع المعاصرة تعاني الآن من حاجتها إلى المراجعة الجذرية. إلا أن سيطرة الفكر الكلاسيكى مازالت لها اليد الطولى، بالرغم من أن عدد قليل من الباحثين يرون أن الكلاسيكون إن هم إلا أصحاب صور عن المجتمع تسهم إسهاما منهم جسيما فى إيجاد كثير من المشكلات التى تكون أو سوف تكون قضايا رئيسية كبرى فى علم الإجتماع اليوم. وهذه المشكلات التى ترتبط بوجود البحوث الكلاسيكية وعدم الرضا الدائم عن النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع كثيرا مايتكرر فيما يكتب حول الدفاع عن فكرة إعادة بناء النظرية السوسيولوجية.

إن محاولة «جدنز» التي تشكل عرضاً من الأعراض للخروج من هذا المأزق تعد محاولة لها أهميتها بين العديد من الأصوات التي تنادى بنظريات مختلفة تنبئ عن ثلاثة ردود أفعال نمطية تتمثل في: اليأس أو الخلاص من الوهم، ويضاف إلى ذلك موقف يتجاهل النظرية ويمضى في سبيله إلى البحث الإجتماعى. وفي ذلك رفض للدجماتيقية التي تؤكد تفوق نظرية واحدة مفضلة على كل ماعداها من نظريات، مع تقديم الحد الأدنى من الحجج الدالة على صحته تلك النظرية. وبالرغم من ذلك فإن ذلك يؤدي إلى تنوع وجهات النظر والنظريات، ويرغم ما يبدو من راديكالية هذا التشخيص لما يدور من جدل نظري في نظرية علم الاجتماع المعاصرة، فإن «جدنز» ينهج في نهاية المطاف نهجاً يوازى المناقشات المبكرة للنظرية، فهو في بادئ الأمر ينجذب إلى حجة تتأثر بالتعددية والتنوع وهو يرى أن لهذا الرأي الكثير مما يعززه، أو من المستساغ أن نقول إن الجدل والخلاف المزمين حول معالجة كيفية سلوك الإنسان، يعبران عن شيء يتصل بطبيعة سلوك الإنسان نفسه، وهذه الخلافات المستقرة إستقراراً عميقاً حول طبيعة سلوك الإنسان تتكامل مع السلوك البشرى حسب تعريفه، ومن ثم تفتح بالضرورة قلب مناقشة الفلسفة والنظرية الإجتماعية.

إلا أن «جدنز» يتردد في قبول ما يرتبط بهذه النظرية الهامة من معانى أخرى، فهو ينطلق من تاريخ طويل لمحاولات بناء نسق سياسى للنظرية فيما يبدو. والسبيل الوحيد فيما يقال لنا يتمثل في محاولة بناء نظرية إجتماعية على نحو نسقى. ويرى «جدنز» أن أية محاولة لإعادة بناء نظرية يمكن أن تتمخض عن أرثوذكية جديدة تحل محل أرثوذكسية قديمة، وهذا يجعله يعود إلى الوراء في محاولته لدراسة تاريخ علم الاجتماع.

ومن المشكلات الهامة التي تواجه محاولات إعادة بناء نظرية سوسيولوجية، تتبدى أو تظهر في محاولته هدم التفسيرات الذاتية لأصول النظرية التي يأخذ بها عامة الباحثين السوسيولوجيين، وخاصة اعتبار أن علم

الإجتماع ما يزال علما غصاً يتطور عبر مسار مشابه للمسارات التى إتخذتها العلوم الطبيعية، فضلا عن أنه يمكن أن تقابلنا مشكلة أخرى تتمثل فى الإعتقاد بأنه كان هناك انفصاما راديكاليا بين ظهور علم الإجتماع وبين التراث الذى سبقه فى الفلسفة السياسية والإجتماعية.

وثمة مشكلة أخرى ذات جذور سياسية يستقر عليها علم إجتماعى غير سياسى، ناقشها عالم الإجتماع «بوتومور»، حيث يلخص الطريقة التى حدد بها - مع بعض إستثناءات ممكنة -، نطاق النظرية السوسيولوجية الحديثة والتى فصلت بها عما يتصل بالجدل والصراع السياسى، وعن الملامح التقليدية للنظرية الإجتماعية.

ومن العناصر الحديثة المتميزة التى يدعيها «بوتومور»، أن النظرية الإجتماعية تعيد تعريف نطاق علم السياسة الحديث، وذلك نظراً لأن النظريات الإجتماعية ذاتها يجب أن ينظر إليها على نحو جديد تماما، على أنها أساس جوهري للعقائد السياسية. وإذا ما أخذنا ذلك على أنه إنتصار للنظرية السوسيولوجية فإن الحجة على ذلك هى أن تاريخ النظرية الإجتماعية ينبغى أن ينظر إليه على أنه يجاوز كونه تاريخا للأيدولوجيا. ولهذا فإن «بوتومور» يرى أن عمل المنظر ينبغى أن يشكله مزيج من المؤثرات النابعة من الجدل السياسى والثقافى فى زمانه ومكانه، بالرغم من كونه يرى أن عملية التنظير لها منطقتها المستقل والخاص بها الذى يسمح بتقييم ماينتهى إليه من نتائج نظرية بشروط علمية خالصة لاتعير إنتباها للسياق الواقعى^(٢). ومن ثم فإن هذا الرأى يوازى الرأى المعيارى الذى إرتآه «بارسونز وميرتون»، ومانجده أيضا عند «السكندر» فى كتابه: المنطق النظرى فى علم الإجتماع^(٣).

إن تراث النظرية الإجتماعية يسلم عادة بأن العلاقة بين المعتقدات السياسية للمنظر السوسيولوجى ومنجزاته العلمية، إن هى الا طريق ذو إتجاه واحد. ومع ذلك فإن غالبية المنظرين السوسيولوجين الكلاسيكية كانوا يشتغلون بالتعليق السياسى، وغالبا مانجد فى تعليقاتهم السياسية تعبيرا واضحا عن

نظرياتهم الاجتماعية. وفي العديد من أعمال «ماركس وماكس فيبر» لا يمكن التفريق فيها بين ماهو اجتماعي وما هو سياسي، أو ماهو من قبيل المقابلة بين العلم والأيدولوجيا. وهذا يوحى بالطبع بأنه عند كتابة أمثال هذه التعليقات فإن المغزى السياسى للنظرية الاجتماعية يكشف عن نفسه، ومن ثم فمن قبيل الخطأ أن يظن أن هناك انفصال راديكالى بين التعليق والنظرية. ومن ثم يذهب بعض العلماء، كما يقول «شلدون»، إلى أن المنظر الذى يتحول إلى معلق لا يعطينا رأيا نظريا. وواقع الحال أن هذا المنظر إنما يستخدم النظرية للاستفادة منها فى تعليقه، وبذلك يصل أو يجد رابطة بين التعليق ونظريته على نحو صريح.

إن أعمال «تالكوت بارسونز» يمكن أن نرى فيها دلائل التوتر والغموض، وهى فى الوقت ذاته تتخذ موقعا محوريا فى معالجاته النظرية، ومن ثم فهى تسهم فى تركيب ما أصبح يعرف بالتراث السوسيولوجى، وهذا يظهر أيضا العلاقة ذاتها بين التعليق والنظرية. ويرى بارسونز بوضوح أكثر من غيره من المنظرين المحدثين الدعاوى التى يمكن أن تبين بجلاء الضرورة والحاجة إلى قيام علم اجتماع عام. ولم يستطع أغلب نقاد «بارسونز» أن يروا مايمكن تمييزه فى عمله من الناحية النظرية، ومن ثم لم يستطيعوا أن يروا أنهم هم أنفسهم يشاركونه فى الكثير من إفتراضاته. وبالرغم من تلك الحقيقة، التى مؤداها أن بارسونز يبدأ فى معالجاته النظرية من «مشكلة النظام»، ويتبين أن الإتجاه الذى يتخذه فى أعماله يعطينا مثلا لمحاولة التناهى بالنظرية السوسيولوجية عن المسائل السياسية. ومع ذلك فإن المشكلة المركزية التى تدور حول وجوب تعريف علم الاجتماع على أنه متميز عن السياسة والإقتصاد، على أساس أنه العلم الذى يحاول أن يطور نظرية لتحليل أنساق الفعل الاجتماعى، وذلك بالقدر الذى يمكن من خلاله فهم هذه الأنساق فى نطاق قدرتها على أساس متكامل القيمة العامة، إلا أن هذا الكلام فى حد ذاته يوحى ضمنا بأنه يرتبط إرتباطا وثيقا بقصد سياسى. ومع ذلك نجد أن «بارسونز» يدافع عن مشروع النظرية بلغة سياسية فى واقع الحال. ويحذر من تيار التشاؤم القوى الذى يسود خاصة بين السوسيولوجيين، والذى يرى أن النظرية كلها فى نهاية المطاف تعسفية

وذاقية، لأنه سوف يترتب على هذا الموقف نتائج تؤدي إلى امبيريقية زائدة، أو إلى موقف يتسم باللاعقلانية، وذلك أكثر خطورة في محاولته التنظير.

إن محاولة تشكيل أو إقامة علم إجتماعي على هذا النحو ستجابه دائما بمشكلة إستعراض تفوق إحدى النظريات على غيرها من النظريات المنافسة، وذلك سعيا إلى الوصول إلى لغة مشتركة يمكنها أن تصف موضوع بحث بعينه. ولاشك في أن «بارسونز» شأنه شأن «ماركس»، وشأن «دوركهايم» من قبله يحتج بأن مايتناوله من علم يفوق ماعداه من أيديولوجيات. ويستخدم «بارسونز» حالة «فيبر» لإيضاح الطريقة التي يستطيع العلم الإجتماعي أن يظهر بوساطتها متحررا من التلوث الأيديولوجي. وهو يحتج بأنه من المستحيل أن تقوم بتصنيف «فيبر» من الناحية السياسية على أنه ليبرالي أو محافظ، أو اشتراكي، ذلك لأن تفكيره - أي فيبر - يشير إلى وضع أو تصنيف رابع يفقد هذه الأيديولوجيات مدلولاتها.

وهذا الرأي لبارسونز يعد من وجهة نظرنا تسطيح وتبسيط لآراء «ماكس فيبر» الذي تعد أعماله الهامة والمؤثرة في علم الإجتماع - كلها وليس بعضها - ذات علاقة وطيدة بالواقع الإجتماعي السياسي، فهو لم يفصل في غالبية أعماله بين ماهو سياسي وماهو إجتماعي وبالرغم من دراسة «بارسونز» لأعمال «فيبر» إلا أنه يصنف «فيبر» على أساس مسألة نهاية الأيديولوجية. ومن ثم فإن إعلان نهاية الأيديولوجية حلما سوسيولوجيا يعاود الظهور مرة أخرى في محاوله لإصلاح ذاته.

إن «بارسونز» يحاول إعادة تشكيل العالم وفقا لحلمه السوسيولوجي إذ يقول: «إن علمنا مقدر له أن يلعب دورا رئيسيا، ولا يقتصر ذلك على مهمته الأولى في فهم العالم الإجتماعي والثقافي الذي نعيش فيه على أساس أنه موضوع بحثنا، ولكن بطرق جديدة تستهدف إعادة تشكيل هذا العالم. وهذا الحلم حلم سياسات عقلانية تقوم على أساس سليم من المعرفة العلمية السوسيولوجية»^(٤).

ومن ثم فإننا نستطيع القول أن فكرة العولمة وإعادة تشكيل العالم وفقا للمصالح الغربية والأمريكية على وجه التحديد ليست وليدة هذه الأيام، وإنما نضرب بجذورها عند رواد أوائل لها مثل «بارسونز» وتناولها من بعده «رولاند روبرتسون» و«جورج رتزر»^(٥).

ولهذا نلاحظ تناقضا واضحا عند هؤلاء الكتاب في محاولتهم لصياغة نظرية للعلم الإجتماعى بعيدا عن السياسة مما أدى إلى الشك فى التراث السوسيولوجى الذى يحاول الأخذ بإدعاءات متفرقة، فهو من ناحية يدعى أنه يقيم الآن أو فى مستقبل قريب علم إجتماعى أصيل ينطبق على كل الظواهر الإجتماعية المتضمنة للظواهر السياسية. ومن ناحية أخرى فإن الدافع الأساسى والنتائج المرغوب فيه أو المرجو من ذلك هو خلق نظام سياسى عقلانى. والنظرية العامة عند «بارسونز» إن هى فى بساطة إلا واحدة من المحاولات الحديثة لبلوغ ذلك، على أن الكثير من الكتابات منذ «كونت» حتى «هابرماس» فى كتاباته الأكثر حداثة تعبر عن المحاولات المتعددة والمستمرة لترويض ماهو سياسى. ويرى «هابرماس» أن هذا فى حد ذاته كنشاط سياسى لايسهم إلا فى تعميق المشكلة.

وإذا ماتفحصنا تراث النظرية السوسيولوجية فى ضوء ذلك، نكتشف أن كل محاولات إقامة نظرية عامة تبلغ حدودها محاولة إدخال مملكة السياسة فيها. وتحاول النظرية السوسيولوجية فى شكلها الكلاسيكى أن تصل إلى فهم علمى ذاتى لنفسها يخفى فى طياته حديثا سياسيا وأخلاقيا. ولهذا فإن الفوارق بين الايديولوجية والعلم وبين مشروعات التطور الأخلاقى والإجتماعى التى تحيل ماخالفها من مشروعات إلى الماضى أتاحت لنا ظهور أساس مكين إلى الإدعاء بأنها ذات وضع معرفى متميز. ويوضح لنا تطور مفهوم الايديولوجية أنه كان يتعثر دائما عند مشكلة بلوغ تفرقة واضحة بين ماهو أيديولوجى وماهو غير أيديولوجى، أى تفرقة لاتضحض نفسها ولا تكون دجماطيقية.

إن الصعاب التي تتعلق بهذه التناقضات لها جذورها العميقة في التفكير الاجتماعي والسياسي الذي كان سائدا في القرنين التاسع عشر والعشرين، والذي كان متعلقا بمحاولة تشكيل وإعادة صياغة التراث السوسيولوجي. وقد استطاع المنظرون الكلاسيكيون وخاصة هؤلاء الذين تأثروا «بهيكل وماركس»، استطاعوا أن يحققوا خاصية جوهرية تنسم بالحدائث، حيث فهم المنظرون الاجتماعيون للمرة الأولى منهاجيا أن نظرياتهم الخاصة أسهمت إسهاما له مغزاه في مجال تركيب الظواهر الاجتماعية ذاتها التي يسعون إلى تفسيرها وإيضاحها. وهذه النقطة تصح بالنسبة إلى التفكير السياسي والاجتماعي على وجه العموم.

إن النظرية السياسية ونظرية المعرفة المتصلة بها يمثلان جزءاً من الوعي ومواقف الوعي الذاتي اللذان يفسرهما النظرية السياسية ونظرية المعرفة. وهذا التفاعل بين النظرية والواقع غالبا ما يصل إليه الوضعيون القدماء والمحدثون وكذلك المنظرون الليبراليون. والعلاقة السببية بين الاعتقاد بوجود نظرية نوعية تختص بالتغير الاجتماعي والوعي الذي يتطلبه التغير الاجتماعي يعترف بها جميع الباحثين على مختلف مستوياتهم واتجاهاتهم، ولكنهم لا يستطيعون التعرف على أن هناك علاقة انعكاسية حميمة تصبح فيها النظرية جزءاً من حالة الوعي الذي تحاول النظرية تفسيره. وفي ظروف المعرفة الحالية، يمكن للنظرية أن تدخل سريعا عمليات توحيد الذات والولاءات فضلا عن الإحساس بالعذاب والإغتراب، الذي تستهدف وصفه وإلى يلهمها إلى حد ما تقوم به.

إن عالم الاجتماع ما هو إلا عامل اجتماعي، ومن ثم فإن الافتراضات العامة التي يذهب إليها فيما يتصل بالحياة الاجتماعية، لا بد أن تعود إلى سلوكه الخاص وكذلك إلى سلوك الآخرين. وهذا التأثير الذي ينعكس على عالم الاجتماع لا يعنى بالضرورة أنه يستحيل على علم الاجتماع أن يكون بناءً، ولكنه يضع حاجزا ينبغي تخطيه. وعندما يحاول المنظرون السوسيولوجيون مناقشة الحياة السياسية لمجتمع ما، أو المضمون والنتائج السياسية للحياة

الاجتماعية بطريقة أو بأسلوب يدعون أنه يخلو من المضمائين السياسية فإنهم يواجهون بمشكلات أساسية. فالمنظر الاجتماعي عند محاولته تقديم نظريات عامة عن المجتمع، أو يحاول أن يقدم تفسيرات لأوجه الحياة الاجتماعية، فهو بالضرورة سوف يتورط في مناقشة مع النظريات والتفسيرات التي يقدمها المنظرون الاجتماعيون الآخرون، وهذا ما يطلق عليه «جدنز»، «التضاد المزدوج»، للمفاهيم السوسيولوجية.

وهذا الإزدواج له بعد سياسي، وبطبيعة الحال لا تتسع دائرة عالم الاجتماع لتغطي التفسيرات المتصارعة أو المتضادة التي تميز المجتمعات الحديثة. ذلك أن عالم الاجتماع يدعى لتفسيراته الخاصة ضربا من الشرعية، إلا أنه في الوقت ذاته لا يستطيع أن يتجاهل ما للتفسيرات من سياسات، إذ أن النطاق الذي تحقق فيه الشرعية يتضمن حدا للتفسير الخالص الذي يقدمه الموقف المعارض لعلم السياسة المعاصر.

إلا أن هناك مهرب واحد من هذه المشكلة يتمثل في تقديم تقليل تطوري يمكن في ضوءه أن نتبين أن تطور علم الاجتماع يقوم على تطور المجتمع نفسه. وبهذا المعنى يصبح علم الاجتماع هو نفسه الوعي الذاتي للمجتمع. وكما يقول «بارسونز»: إن العلوم الاجتماعية يتزايد إنعزالها عن التشويه الأيديولوجي، لأن علم الاجتماع نفسه يصبح نظاما في نطاق نسقه التحتي المرتبط بالمعرفة العقلانية. وبذلك يصل بارسونز إلى مهرب من متناقضات التأثير والتأثر على مستوى الإنساق التحتية النظامية المرتبطة بأهداف معرفية. ولكن عند تطبيق نظرية «بارسونز» على موضوعات بعينها مثل نسق الجامعة، فمن الواضح أن ما يستخلص لا يكون محايدا من الناحية السياسية على الإطلاق.

وخلاصة القول أن الأمر كله إن هو إلا مسألة محيرة تخفى وراءها كابوس لم يجد المنظرون له علاجاً حتى اليوم.

السمات الأساسية لعلم السياسة:

ثمة صعاب جمة اكتنفت توصيف تراث علم السياسة وخاصة ماتضمنه هذا

التراث من تناقض والذي تناوله عدد من الباحثين عن طريق دراسة وبحث «ما هو سياسى»، ومن هؤلاء «كارل مانهايم» الذى أجرى بحثا عميقا عن «الأوجه العلمية للسياسة»^(٦)، ويرغم أن هناك من يرى أن عمل مانهايم، هذا قد جانبه الصواب، إلا أنه يظل اسهاما هاما فى تخصص فرعى يدعى «علم اجتماع المعرفة»، وقد أهمل مانهايم تماما فى العمل الموضوع السياسى المحورى فى الوقت الذى طرح فيه السؤال الهام عن: ما الذى نعنيه بعلم السياسة؟ ومع ذلك يرى أن السلوك السياسى إنما يهتم بالدولة والمجتمع معاً ولا يستطيع أن يهمل أى منهما، إذ أن السلوك السياسى هو فى المقام الأول سلوك اجتماعى يواجه فى كل دقيقة موقفا مزيذا يبحث عن مخرج يخلص به من مسار القوى المتدفقة. فالمسألة على هذا الأساس إن هى إلا سؤال: هل هناك علم من هذا القبيل، أى علم ديناميكى ذو نشاط خلاق للحياة السياسية؟ ويمثل عدم القدرة على التنبؤ بما سيكون ملحا محوريا لا يلتفت إليه فى الحياة السياسية. فالحياة السياسية ذات طبيعة متجددة دوما لا يمكن تجاهلها فى التعميمات التى تشبه ماتجرى عليه صياغة القوانين. وواحد من أسباب ذلك هو أن نتائج الخلافات السياسية لا يمكن التنبؤ بها كما يقول ماركس: «ينبغى علينا أن نميز دائما بين التحول المادى للظروف الاقتصادية للإنتاج، الذى يمكن تقريره بنفس الدقة التى تجرى عليها العلوم الطبيعية وبين ما هو جمالى أو ما هو فلسفى، أى - فى إغتناب - الأشكال الايديولوجية التى يعى الإنسان فيها مثل هذا الصراع الذى يعمل على محاربته»^(٧).

هذا ويثير مانهايم نقطة مشابهة، إذ يقرر فى جلاء أن الفهم السياسى الصحيح لا يمكنه بحال أن يتخذ شكل نسق نظرى مغلق يمكن فصله فصلا تاما أو جذريا عن موضوعه الأساسى. فالفكر السياسى ليس نظرية خالصة (أى ليس تنظيرا محضا)، فلا يستطيع الفكر السياسى أن يصبح نسقا أصيلا للمفاهيم أو النظريات أو القوانين التى تتأى عن النشاط العملى (أى الممارسة العملية) وعن فهم الأحداث والظواهر العملية. ومع ذلك فإن مناقشة مانهايم لهذا الأمر تتحرك فى اتجاهين متضادين يتشابهان إلى حد بعيد مع

النظرية الاجتماعية. وتناول الحكم على السياسة كممارسة يتأمل فيها المنظر أيديولوجيات بعينها تعمل في سياق نوعي، تعوقه محاولته مضادة تستهدف إنهاء هذا التأمل وتحيله إلى علم اجتماعي تجميعي، يتسم إما بصبغة الدور الذي يلعبه المثقفون أو بعقلانية التخطيط الاجتماعي.

إن أحد الافتراضات الأساسية الذي يضعف مشروع مانهايم يتمثل في الاعتقاد بأن نطاق أو مجال ماهو سياسي غير عقلاني في جوهره؛ إذن فمانهايم يوحد بين ماهو اجتماعي وماهو عقلاني، أو بين عملية «العقلنة» - إذ جاز التعبير - وماهو سياسي في نطاق غير عقلاني لا يمكن السيطرة عليه. وإتجاه التطور الاجتماعي يميل إلى تضيق مجال ماهو غير عقلاني. ويترتب على ذلك أنه بالرغم من الإعراف بطابع الفهم السياسي، فإن مانهايم يهتم أكثر بأن يتحرك في إتجاه يقابل التيار الرئيسي للفكر السوسيولوجي، بل وينتقص من قيمة الطابع النوعي لعلم السياسية ويتجاهله،^(٨).

والإتجاه إلى إعتبار ماهو سياسي نطاق غير عقلاني في مضمونه يمثل موضوعاً مستمرا ودائما في موضوع تاريخ علم الاجتماع. أما في حالة «ماكس فيبر»، فإن من المعروف جيدا أن هناك صراعا لا ينتهي بين القيم. ومع ذلك، فإن التعارض بين عملية العقلنة الاجتماعية وبين اللاعقلانية الثقافية التي لا يمكن السيطرة عليها أو ضبطها يؤدي - بين الحين والآخر في الفكر الاجتماعي عند فيبر - إلى تأكيد «وهم السياسة». إلا أن تأكيد فيبر على أن هناك نطاقا سياسية تقليديا له قيم مطلقة متصارعة يتضاد مع عقلانية العلم، ويهيء الظروف التي تتيح لما هو سياسي أن يتخذ شكلا لا يمكن وصفه إلا بأنه خرافيا. وجاء ذلك نتيجة ليأس «فيبر» من الوضع الساسي المعاصر وثيق الصلة بما كان يحلم به من وجود علاقة تتحقق فيها حيده سياسية فيعلم الاجتماع ترتبط بصورة مبالغ فيها لنطاق أو مجال سياسي كميدان لا يستطيع فيه العمل إلا الرعايا ذوا السيادة وغير المقيدون بأن قيود - سواء أكانوا قادة سياسيين أو كانوا أمما عظيمة - مما يمكنهم من أن يفرضوا ضربا من النظام عن طريق ممارسة الإرادة السياسية.

بالرغم من الأخطاء التى وقع فيها كل من «فيلبر ومانهايم»، وذلك باهتمامهم الزائد بتضخيم الثنائية بين عقلانية التنظيم الإجتماعى، ولا عقلانية السياسية، فإنهما يعترفان بأن المشكلات المحورية فى النظرية الإجتماعية ذات طبيعة سياسية فى المقام الأول، وبأن أمية محاولته لإقامة نظرية سوسيولوجية عامة تصدق على المجتمع أينما كان، لابد من أن تتضمن عنصرين أساسيين هما: ممارسة الحكم والفهم السياسى. ونتيجة لهذا الإعتراف الصريح فإننا يمكن أن ننتهى إلى أن نرى أن المنظر لا ينشغل بالصراع بين العلم والأيدولوجيا، وإنما عليه أن ينشغل بالوساطة بين تأمل منفصل والالتزام مسؤول، وليس بمجرد أدراج أو إيراد شواهد بعينها تحت ما يسمى بالقوانين العاملة، ولكن بالحكم على الصلة أو العلاقة بين المفردات من أجل الوصول إلى تفسيرات عامة. وهذا النوع من الفهم لا يتناوله ما يرد أو يتردد من علم المناهج الوصفى فى الكتب المتداوله، ولا يمكن أن يصاغ على هيئة مجموعة من القواعد لوضع نظرية.

إن «فيلبر، يشير دائما، إلى أن تطور العلم الإجتماعى تشكل دائما قصايا عملية. ولكنه نتيجة لذلك لا يستطيع إجتناوب القضايا الأخلاقية فصلا عن القضايا السياسية. ويرد فى قلب مقالات فيلبر المنهاجية السؤال الهام: ماهو الأفضل للإنسان، وهذا يعنى ضمنا: ماهو المجتمع الجيد؟ ومن المؤكد أن المنظرين السوسيولوجيين الكلاسيكيين يتجهون على وجه العموم إلى أن يهتموا فى نطاق فكرهم أى إعتراف بالثنائية التى يتضمنها مفهوم السياسة. ولقد ناقشوا وبإستمرار فعل «القوة»، وإبتدعوا مقررا فرعيا يتمثل فى علم الإجتماع السياسى، ولكنهم لم يوضحوا، أو أنهم عجزوا عن توضيح الجانب الآخر من المفهوم الذى لا يشير إلى ظواهر الحكم والقوة، وإنما إلى عملية لا تنتهى من الجدل السياسى وعن طبيعة الممارسة السياسية غير المحسومة واليت لانهاية لها. لأنه لو فعلوا ذلك لأثاروا قضية مهمة هى قضية البعد السياسى للنظريات الإجتماعية الخاصة بهم على نحو كان من الممكن أن يهدد مشروع العلم الإجتماعى برمته تهديدا خطيرا.

إن العجز عن صياغة نظرية سياسية متماسكة «إن هو في حد ذاته إلا مغزى علم الاجتماع»^(٩) وحتى إذا ماتم التخلي عن المطالبة بمركز علمي، أو تعديل هذه المطالبة تعديلا جسيما فإن ذلك لا ينفوى بالضرورة على نهاية كل محاولات وضع نظريات إجتماعية عادلة، التي يبدو أنه من الحتمي أنها ستحول ما هو سياسي إلى ما يدعى بأنه حقائق إجتماعية أساسية بصورة أكبر. وعلم الاجتماع الحديث في هذا السياق كان مجرد لحظة واحدة متماسكة إلى حد ما في تاريخ طويل من محاولات التعامل مع حقيقة غير مريحة للغاية.

إن العلاقة بين النظرية الإجتماعية Social Theory والممارسة السياسية = على سبيل المثال - قد صنفت على أساس أنها إنما تجلو وتوضح التفكير والفهم. فهذه العلاقة هي التي توضح معنى الديماجوجية. ولكن ما الذي نعنيه عندما نقول: إن المنظرين الإجتماعيين قد أثروا في التجربة أو الممارسة السياسية؟.

إن تطور النظرية الإجتماعية الحديثة ككل، أو بعبارة أخرى تطور العلوم الإجتماعية النظرية مرتبط بالتطور والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وما يعكسه هذا التطور ويبتدى في عملية الصراع السياسي في المجتمع. ويمكن القول أن أصول هذه العلوم وخاصة محاولات إقامة أو بناء علم إجتماعي عام (علم الاجتماع) - التي يرى بعض الباحثين أنها لا ترتبط بالأزمة السياسية في غرب أوروبا في القرن الثامن عشر، والتي نتجت عن النمو السريع للاقتصاد الرأسمالي، فضلا عن ظهور المصالح الإجتماعية الجديدة، التي اعتبرت إسهاما أساسية في تقدم الحركة الديمقراطية في نظم الحكم التي وقف المحافظون موقفا مضادا لهذه الحركة كرد فعل أولى للثورة الفرنسية،^(١٠).

وفي القرن التاسع عشر أصبحت النظرية الإجتماعية أكثر ارتباطا بالمبادئ السياسية والحركات الإجتماعية التي تسعى لأحداث تغييرات إجتماعية أساسية في تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة أو من خلال تجديد الدساتير القائمة، وذلك للوصول إلى نتائج إجتماعية معينة. ومن

ثم أصبح المنظرين الاجتماعيين أكثر إهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الاجتماعية التي تشغلهم هذا فضلا عن أن النظريات الاجتماعية ذاتها أخذت منحى جديدا عند النظر إليها كأساس هام وضروري للمبادئ السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. ودفعت هذه النزعة الجديدة المفكرين الماركسيين الذين بدأوا مع إنجلز إلى الحديث عن «الإشتراكية العلمية Scientific Socialism»، والتي تناولها كارل مانهايم، بالمناقشة في دراسته عن : «توقعات عن السياسة العلمية - Prospects for Scientific Politics»، وذلك من خلال وجهات نظر المتفقيين، التي عارضها Jurgen Habermas من وجهة نظر نقدية حيث قاد هذا الإتجاه النقدي إلى القول بأن المسائل السياسية قد تحولت إلى مشكلات فنية وعلمية. ومن ثم فإننا نستطيع القول بإطمئنان أن هذا التحول في النظر إلى المشكلات السياسية إنما يعتمد في المقام الأول على الخطوط العريضة للنظرية الاجتماعية.

إن مثل هذه الإعتبارات إنما تصل بنا إلى لاشيء. ولجلاء اللبس في هذا الموضوع نرى أنه من الملائم أن نبحث عن الصلات التاريخية بين النظرية الاجتماعية وعلم السياسة مع عدم الإلتفات إلى إهتمام إلى التساؤلات الفلسفية التي سوف نلقاها حول العلاقة بين النظرية والممارسة، بالرغم من أننا سوف نحاول أن نجلو عن طريق دراسة التاريخ مثل تلك الصلات بين النظرية الاجتماعية وعلم السياسة عن طريق دراسة التوجهات النظرية والسياسية لبعض علماء الاجتماع البارزين، ومن ثم يمكننا أن ننتهي إلى بعض الإنطباعات عن التاريخ الحديث والتفكير السياسي والاجتماعي.

وتعد حياة وأعمال كارل ماركس أبرز وأوضح مثال على هذه العلاقة بين النظرية الاجتماعية وعلم السياسة. هذا فضلا عن أعمال «فيورباخ Feuerbach»، عن أفكار الإشتراكيين الفرنسيين، وكذلك السانسيمونين وتحليلات علماء الاقتصاد السياسي عن الرأسمالية الصناعية. وتطور هذه التحليلات والأعمال وخاصة النظرية الماركسية وذلك عبر عقود عديدة وذلك بواسطة الأكاديميين

من مختلف بلدان العالم حيث إتخذت الماركسية الموقع المسيطر في التفكير الإجتماعى ككل . وأصبح لها تأثير هائل على مجرى الأحداث السياسية تخطى أى كيان فكرى آخر، وذلك فى مدلولها الإجتماعى والسياسى الذى إستمر لأكثر من قرن كامل حتى أن هذا القرن - القرن الماضى - سُمى بقرن الماركسية .

وخلال ذلك القرن أنتج النقاش مع الماركسية وعنها تفسيرات وشروح جديدة للنظرية، وذلك إستجابة لنقد المثقفين لها، فضلا عن تأثير الأحداث والظروف الإجتماعية والسياسية على الماركسية وعلى ماركس نفسه .

وكان الإكتشاف الهام لماركس سياسيا وإجتماعيا هو فكرة «البروليتاريا» كأهم عامل إجتماعى وسياسى فى المجتمع الحديث . ويستطيع الدارس أن يصل إلى هذه النتيجة من كتابات ماركس فى عقده لنظرية «هيجل» عن الدولة، وفلسفة الحق، وذلك فيمقاله عن «المسألة اليهودية» . وقد قاد هذا الإكتشاف ماركس لتحليل موقف البروليتاريا بلغة الملكية والإنتاج والمال، ومن ثم للتأكيد على فكرة الصراع الطبقي كعامل أساسى وجوهري محرك للحياة الإجتماعية . وكانت هذه الكتاب كانت أول أسهام حاسم لمشروع ماركس الثقافى الذى صاغه فى خطاب إلى والده فى نوفمبر عام ١٨٣٧ .

لقد إتخذت مفاهيم «الطبقة» والصراع الطبقي موقعا محوريا فى نظرية ماركس الإجتماعية، فضلا عن أن مفهومه عن البروليتاريا لثورية كان نقطة الإنطلاق عنده لبناء النسق النظرى ككل . ومن ثم فقد أصبح ذلك هو الموضوع الرئيسى للفحص النقدي الذى بين أن النظرية الماركسية لابد أن ينظر إليها على أنها معتمدة تماما على حقيقة التطور التاريخى والدور السياسى للبروليتاريا فى المجتمعات الرأسمالية . وثمة مستويات عدة ومختلفة يمكن على أساسها نقد النظرية لتركيزها على التطور التاريخى، واعتمادها على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى والاقتصاد، فضلا عن نظريتها عن الأيديولوجية وتحليلها للإنتاج الرأسمالية . ولكن بحثها السياسى العملى عن الصراع الطبقي الحديث والتحول إلى الاشتراكية ظل خلال ذلك العهد منذ وفاة ماركس يعانى

من المصاعب برغم محاولات تدعيم الماركسية بدءاً من Bernstein وحتى Marcuse ومن النقد أيضاً من دوركايم وفيرر وحتى شومبيتر Schumpeter.

ولم تتوقف الصعوبات التي واجهت النظرية الماركسية عند ذلك، بل تزايدت هذه الصعوبات خلال في عالم السياسية، حيث لم تتطابق تماماً مع إحداث القرن العشرين مع التحليلات الماركسية. فقد ظهر تيارين متالأحداث مضادين لتوقعات ماركس. الأول هو ماحدث في عام ١٩١٧ لثورة البروليتاريا بدون بروليتاريا منظمة كما توقعها ماركس وضرورة تحولها إلى حزب سياسي يمثل البروليتاريا في ظرف تاريخي معين ونوع من الصراع مختلف يقول إلى قوة الطبقة.

والظاهرة الأخرى التي تؤسس الماركسية نقطة إنطلاقها، وهو التيار الذي لايعتمد على إحداث وظروف إجتماعية وسياسية بعينها، وهو غياب البروليتاريا الثورية خلال نمو الدول الرأسمالية.

إن الأهمية الكبرى لسياق الأحداث في نظرية ماركس الإجتماعية يمكن أن تكون أكثر دقة إن اعتمدت على نوع من إعادة البناء الخيالي التي إقترحها ماكس فيبر بدلا من التأكيد على أحداث تاريخية بعينها كما فعل ماركس. ولكننا لانستطيع أن ننكر أن وجود النظام الطبقي في الرأسمالية الغربية أدى إلى ماسماه ماركس بالصراع الطبقي، بالرغم من أن هذا الصراع لم يظهر مسألة صحة تحليل ماركس للنزعة الأساسية للإنتاج الرأسمالي. وفي هذا الصدد نعتقد أن ماركس كان محقا في مناقشاته على وجده العموم لأثر الاقتصاد الرأسمالي في إنتاج قوى جديدة تؤدي إلى خلق أزمات على المدى الطويل. وكان Keynes أول من وصل إلى نفس النتائج الماركسية،^(١١).

إن العلاقة بين النظرية الإجتماعية وعلم السياسية تناولها الفكر السوسيولوجي وخاصة المفكرين الكلاسيكيين الذين ظلوا، فضلا عن ماركس أصحاب الإطار النظري الرئيسي في صياغة علم عام للمجتمع. فإذا ماكان ماركس يهدف إلى أن يجمع العلم الإجتماعي مع العلم السياسي في رابطة

واحدة، حاول ماكس فيبر أن يميز ويفصل بينهما بقدر المستطاع وهذا ما حاول أن يوضحه ماكس فيبر في مقالتيه عن «العلم كمهنة» و«السياسة كمهنة» أيضاً،^(١٢) ويتم التمييز بين العلم والسياسة، على أساس أن العلم هو ميدان القيم المدركة عن طريق الرشد العقلي، أما السياسة فميدانها هو القيم المرتبطة بالصراع من أجل القوة وممارستها حتى بوسائل العنف.

ومن علماء الاجتماع الرواد نجد دوركايم لم يعتقد كثيراً عن تأثير السياسية على علم الاجتماع حيث يتبدى ذلك واضحاً في إهتمامه بالدولة الأمة محاولاً إيجاد «علم متحرر من القيمة» أى علم وضعى عندما حاول أن يكون علم الاجتماع علمى Scientific Sociology. ومنذ البداية كان دوركايم يرغب فى تحقيق هدفان، الهدف الأول نظرياً والثانى عملياً. وهدفه العلمى هو محاولته خلق فرنسا جديدة، وليرى إلى هذا الهدف كما ذكر فى خلاصة محاضراته عن الاشتراكية بإكتشافه المعوقات الأخلاقية التى تضبط الحياة الاقتصادية. وهذا ما جعله يخصص فصلاً كاملاً فى كتابه «قواعد المنهاج فى علم الاجتماع» للتمييز بين ما هو طبيعى وما هو مرض فى الحياة الاجتماعية، من خلال محاولته لإيجاد قواعد علمية للأحكام القيمية، وليضع تمييزاً أكثر وضوحاً خاصة عندما ناقش الأشكال غير الطبيعية فى تقسيم العمل.

ولهذا يمكننا القول أن هدف دوركايم منذ البداية كان محاولته إكتشاف وتطبيق ترتيبات جديدة للمجتمع فى الميدانين السياسى والاجتماعى. ومن ثم فقد كان إقامة علم اجتماعى تابعا لهذا الهدف. ولهذا فكان هذا العلم الاجتماعى ضرورياً لتحقيق هذا الهدف، فدوركايم كان مهتماً بالأخلاق التى تبدى إهتمامه بها فى عمله.

هوامش الفصل

(1) J.C. Alexander, Theoretical Logic in Sociology, R & Kegan Paul, London, 1982.

(2) Tom Bottomore, Social Theory and Politics in History of Social Theory, Oxford, 1983.

(٣) أنظر:

(4) T.Parsons, Value Freedom and Objectivity, in O.Stammer (ed.) Max Weber and Sociology Today, Oxford, 1971.

(٥) أنظر:

R.Robertson, Globalization; Social Theory and Global Culture, SAGE, London, 1996. and G.Ritzer, The McDonaldization The (osir, SAGE, London, 1998.

(٦) أنظر:

K.Mannheim, Ideology and Utopia, Oxford UNV- Press, 1936.

(7) K.Marx, Preface to A Critique of Political Economy, (Selected Writings, Oxford Univ-Press), 1977.

(8) G.Ritzer. The McDonaldization Thesis, SAGE, London, 1998, Part I, pp. 16 - 52.

(9) S.Wolin, "Max Weber: Legitimation, Method and Theory", Political Theory Vol. 9.No.3. pp. 400 - 424.

(10) R.A. Nisbet, The Sociological Tradition.

(11) Kenes and Marx in Karl Kuhne, Economics and Marxism, London, Vol II, pp. 237 - 60.

(12) H.H.Gerth and C.Wright Mills, (eds.) From Max Weber, Kegan Paul, London, 1958. Part I.

الفصل الأول

المجتمع والحياة الاجتماعية: فصل تمهيدي

- تمهيد
- مفهوم المجتمع.
- المجتمع والحياة الاجتماعية.
- المجتمع والواقع الاجتماعي.
- ترابط المجتمع.
- دور المجتمع في بناء شخصية الفرد.
- الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الإدارة والضبط.
- المصادر الأساسية للضبط والسيطرة.
- وسائل تأثير الصفوة الحاكمة على المجتمع.
- رموز السلطة.

تمهيد:

تكمن صعوبة تناول مفهوم المجتمع في ارتباط هذا المفهوم بعمليات اجتماعية عديدة. ولا نستطيع أن نستبين ذلك إلا من خلال إمعان النظر سوسيولوجيا في مفهوم المجتمع نفسه. إذ يميل عدد غير قليل من الباحثين - هذه الأيام - إلى تجاهل أو إهمال ما يسمى «بالوظائف الجدلية» التي ينهض بها هذا المصطلح. وفي محاولتنا تناول هذا المصطلح بمفهومه المحورى، يركز بعض الباحثين على الإشارة في دراساتهم إلى تلك المشكلات المنطقية الناجمة عن استخدام التعريف. إلا أن كلمة «مجتمع» تعنى في الحقيقة أكثر من معنى وتشير إلى أكثر من موضوع. فإذا ما نظرنا إلى هذا المصطلح عبر القرون الماضية، نلاحظ مدى ما طرأ على الوظائف الاجتماعية للجماعات المختلفة من تغير، ويصبح من المفيد جداً أن نلفت إلى التاريخ لنستعين به في معرفة كيفية نشأة وتطور مفهوم المجتمع، فالتاريخ - على حد قول بوسكوف - إن هو إلا علم اجتماع^(١).

ومن ثم فإن أول ما يجب أن نضعه في الاعتبار أننا إذا ما توجهنا بالفحص والدراسة، وأمعنا النظر في تراث الفكر الاجتماعى، سوف نعثر على مصطلحات قريبة في دلالتها من مصطلح «المجتمع» Society ففي اللغة اليونانية القديمة وكذلك اللاتينية سوف نجد كلمات مثل Polis و Civitas و Societas. وهى تعنى دولة أو مدينة أو مجتمع. إلا أنها لا تؤدى نفس المعنى الذى تؤديه كلمة مجتمع تماماً. وفي نهاية الامبراطورية الرومانية وخلال العصور الوسطى أخذت كلمتي Societas و Civitas معنى أوسع للدلالة على المجتمع، مع قصور اللغة اللاتينية حتى فى تلك العصور المتأخرة على تقديم كلمة أو مصطلح يعبر بوضوح عن الفرق أو الاختلاف بين المجتمع Society والدولة State، والذى تبدى واضحاً تماماً فى اللغات الأوربية الحديثة. فثمة تشابه كبيرة فى المدلول بالنسبة لكلمة مجتمع فى اللغة الانجليزية Society وكلمة مجتمع فى اللغة الفرنسية Société ونفس الكلمة فى اللغة الألمانية Gesellschaft وهى جميعها تعبر عن الاستخدام السوسيولوجى المعاصر عن الاسم الدال على أكبر وحدة اجتماعية ينتسب إليها الإنسان.

لقد بدأت معان جديدة لهذه الكلمات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك ارتباطاً وانطلاقاً من أشكال وروابط اجتماعية جديدة بين كل من الشكليين السائدين آنذاك وهما الشكل «الارستقراطي»، والشكل «البرجوازي». ففي عصر الحكم المطلق «الارستقراطي»، جاء مفهوم «المجتمع»، ليأخذ وظيفة الدلالة على الدوائر الاجتماعية التي تقود المجتمع مثل «المجتمع الراقى»، أو «صفوة المجتمع»^(٢). ولقد برز هذا الشكل فى أوربا على وجه الخصوص، إذ كان المجتمع يتكون من صفوة صغيرة من النبلاء فى الغالب، ويميزون أنفسهم عن بقية فئات وشرائح المجتمع بما يمتلكون من مصادر للقوة جعلتهم أصحاب المكانة المتفوقة على الدوام. وقد حافظت هذه الفئات على مكانتها وشهرتها ودافعت عنهما فترة طويلة من الزمن فى ظل سيادة نظام الحكم المطلق بجانب نفوذ الكنيسة الكبير الذى بدأ يتهاوى مع نظام الحكم المطلق الذى تسيد وسيطر على المجتمع ردهاً طويلاً من الزمن، وذلك عند بزوغ شمس نظام الدولة القومية.

مفهوم المجتمع:

ومادامنا بصدد الحديث عن المجتمع والصفوة الحاكمة ودور الصفوة فى إدارة شئون المجتمع فقد يكون من المناسب هنا أن نتعرض لمفهوم المجتمع الذى اختلف حوله الدارسون. فقد عانى مفهوم المجتمع من اختلاف الدارسين حوله وما يزال يعانى من جراء هذا الاختلاف، ولا تقل معاناة مفهوم المجتمع حالياً عن تلك المعاناة التى أصابته خلال العصر البرجوازي الذى أقام أشكالاً جديدة ومختلفة آنذاك للتنظيم الاجتماعى حيث كانت تلك الأعمال تتصارع مع نظم الكنيسة التى كانت مسيطرة إبان العصور الوسطى. وقد أقامت البرجوازية الجماعات التجارية والروابط الأخرى غير التجارية والتى دافعت عن مفهوم التعليم وعملية التنوير الشعبية. وما زالت الأسماء التى أطلقت على هذه التنظيمات تكشف عن البدايات الأولى لتلك الجماعات، فكان يطلق عليهم اسم «الشركة»، أحياناً و«المجتمع»، أحياناً أخرى، وهذه أسماء اختلفت دون استثناء من الروابط الصغيرة.

وقد أخذت كلمة «مجتمع»، أهمية خاصة من الناحية العاطفية والوجدانية فى

الدوائر البرجوازية، كما لعبت نفس الكلمة - المجتمع - دوراً على درجة كبيرة من الأهمية في المناظرات السياسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. تلك المناظرات التي كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى «الدولة، المتمثلة في السلطة المطلقة»، وضد المقاطعات الخاصة بالنبل والقساسة. ويعتبر جون لوك، من أكثر الكتاب الذين أولوا عناية خاصة - في مؤلفاته العديدة - بنفوذ الدولة والمقاطعات في شتي وجوه الحياة الاجتماعية، وأثر ذلك على تطور مفهوم المجتمع وعلاقته بالصفوة الحاكمة Ruling Elite المسيطرة على مقدرات المجتمع^(٣).

ومن ثم فقد كانت كل هذه المحاولات لإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وفقاً لمقتضيات توزيع القوة، هي التي شكلت المجتمع المدني Civil Society،^(٤). وعلى هذا فقد يكون المجتمع وفقاً لوجه النظر هذه شكلاً من الأشكال الاجتماعية يوجد جنباً إلى جنب مع النظم الاجتماعية القديمة. إلا أنه في عصر جون لوك، حيث كان الجدل قوياً ضد الدولة المطلقة، اتخذت كلمة مجتمع مضامين ومدلولات أكثر اتساعاً وشمولاً. ولهذا فقد اتجهت المناقشات نحو تأكيد أن المجتمع هو الأصل وهو الذي يقيم الدولة، وما تقوم الدولة في الأصل إلا لحماية وخدمة المجتمع عن طريق القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع وبالتالي بينهم وبين الصفوة الحاكمة فضلاً عن قيام الصفوة بواجب تأمين حرية أعضاء المجتمع وأمنهم وملكياتهم.

إن نظرة فاحصة على تاريخ الثورة الفرنسية الاجتماعية توضح أن كلمة «مجتمع» قد لعبت دوراً لا يستهان به في صياغة أيديولوجية هذه الثورة. ولعبت الكلمة نفسها الدور ذاته في الثورة الألمانية ١٩٤٨ م، حيث كانت كلمة «مجتمع» تعمل بمثابة صيحة ضد الصفوة الحاكمة ونظام المقاطعات.

إن محاولتنا هذه للتنظير للمجتمع وأدوات الصفوة في السيطرة عليه وإدارته، تجعلنا نلاحظ أن فلاسفة البرجوازية يرون أن قيام ما هو مثار من أفكار حول المجتمع، هو الذي أدى إلى أن يكون «علم الاجتماع» كعمل عقلي متميز متاحاً الآن. ففي أيديولوجية الحكم المطلق والنظام التجاري عندما تفتت نظام الاقطاع،

ظهرت الوحدات الاجتماعية الكبرى كالممالك التي عرفت تاريخياً باسم الشخص صاحب السيادة، إذ أن صاحب السيادة هو الذي كان يعين حدود المملكة وبالتالي يمتلك ثرواتها. وعلى هذا فقد كتب تاريخ الممالك كتاريخ للملوك المتعاقبين، وكان هذا التاريخ محل انتقاد فلاسفة عصر التنوير، الأمر الذي دفعهم إلى محاولة استبدال هذا الاتجاه الفردي باتجاه أكثر عمومية، وذلك عن طريق استخدام كلمة «مجتمع». وحاولوا في سبيل ذلك بذل كثير من الجهد في كتاباتهم التاريخية متجهين بهذه الكتابات إلى عامة الناس. وكانت هذه الجهود من قبل فلاسفة عصر التنوير تقع ضمن سياق محاولاتهم في رفع مستوى الوعي لدى أعضاء المجتمع والتقليل من أهمية الحكم المطلق. بل أنهم أي الفلاسفة - حاولوا وضع المجتمع ليس فقط مساو للدولة، بل أشاروا إلى المجتمع كوجود جمعي خاضع لقوانين أساسية، وضعت من أجل هذا الوجود الجمعي. ومن ثم فقد أعدوا ومهدوا الطريق لقيام ما سمي فيما بعد بعلم الاجتماع.

هذا وبالرغم من أن الباحثين لم يتفقوا تماماً على تعريف محدد للمجتمع، إلا أن هناك شبه اتفاق على الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، حيث يشير المصطلح - المجتمع - إلى العلاقات الاجتماعية بين الناس. أي تلك العلاقات التي تنشأ نتيجة لاتصال مجموعة من البشر بعضهم ببعض^(٥)، على أن يكونوا شاغلين لمكان معين في زمان معين. ومن ثم فإننا نشير إلى المجتمع المصري أو المجتمع الصيني في العصور القديمة، وحديثاً نقول المجتمع اليوناني المعاصر أو المجتمع الإيطالي وهكذا.

وعلى هذا فإن كلمة «مجتمع» تشير إلى جماعة من الناس - من الجنسين - ومن مختلف الأعمار يرتبطون معاً بروابط نظامية وثقافة متميزة. وفي الواقع أن تجمعات بشرية من هذا القبيل إنما تقوم على أسس وحدود سياسية توضح أو تحدد العلاقة بين الدولة، و«المجتمع»، من حيث المفهوم السوسيوسياسي.

ولقد عرف المجتمع أيضاً على أنه «النظام والثقافة، المتميزة لجماعة تقطن أو تعيش في مكان واحد - من الجنسين ومن كل الأعمار - حيث أن هؤلاء يعيشون في كل مكان مأهول من العالم في جماعات يتأثر سلوكها بمجموعة من القيم

والمعايير التي يتقاسمون بها. ومن ثم يتصل بعضهم ببعض ويسلكون وفقاً لها. ففي العصور الوسطى لم يكن ثمة فرق بين «المجتمع المدني» و «المجتمع السياسي» إذ كان الفرد تابعاً للمجتمع السياسي، وفي الوقت نفسه تابعاً للكنيسة التي كان دورها السياسي بارزاً ومسيطرأ. وبدأ التمييز أو الفصل بين الدولة والمجتمع يظهر تدريجياً من خلال ثورات القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولم ينقض القرن الثامن عشر إلا وكان التمييز واضحاً بين الدولة والمجتمع.

المجتمع والحياة الاجتماعية:

وهناك مطلبان أساسيان في الدراسات الاجتماعية كأي دراسات أخرى: يدور المطلب الأول حول محاولة تفسير الحقائق، وذلك باستخدام المنهاج الملائم لهدف الدراسة، وعلى هذا تسمى علماً. والمطلب الثاني هو محاولة الآخرين فحص الأفكار والمنهاج التي استخدمت في التفسير. وعندما تستخدم هذه الأفكار وهذه المنهاج على نطاق واسع تسمى في بعض الأحيان بالفلسفة التحليلية. إلا أنه في الدراسات الاجتماعية يظل الأمر معلقاً وقابلاً للنقاش طالما أن ميدان الدراسة هو المجتمع الديناميكي والمتغير دائماً في النظم والثقافة والعادات والأعراب والتقاليد.

إن محاولة فهم كيان بالغ التعقيد كالمجتمع هو في حاجة إلى بذل جهد شاق بلاشك. ولكن هذه الصعوبة لن تحول دون استخدام الناس لكلمة «مجتمع» باستمرار في مناقشاتهم وأحاديثهم اليومية العادية. كما أن الكلمة - المجتمع - تستخدم أيضاً بصورة متواترة في أحاديث قادة ورواد المجتمع، فهذا سياسي يقول: «سوف نعمل لكي يساعدنا كل فرد من أفراد المجتمع»، وناظر مدرسة يقول: «أن التلاميذ في المدرسة ليتعلموا كيف يتخذون أماكنهم في المجتمع»، وثمة سياسي آخر يقول: إن عودة عقوبة الإعدام هي من أجل حماية المجتمع. ويرى بعض الكتاب أنه لا بد أن تعمل الحكومة على المحافظة على مستوى اجتماعي معين لتساعد في قيام مجتمع متحضر أو متمدين.

وينظرة سريعة إلى الفقرة السابقة نستطيع أن نتبين أن كلمة «مجتمع» لا تشكل مشكلة من نوع ما في الاستخدام اليومي العادي. إلا أنه من المفيد هنا أن نخضع للفحص هذا الاستخدام للكلمة. ففي جملتين سابقتين تحدث المستخدم

الكلمة عن مجتمعنا ولكن مجتمع من وهل ثمة معنى تطبيقياً لهذه الكلمة؟ إذ أنه أينما وجد مجتمع فثمة أناس يتبعونه جميعاً، أو بمعنى أقرب إلى الواقع هناك أناس يكونون هذا المجتمع أو ذاك. وهل هذا يتضمن فكرة أن هؤلاء جميعاً يتبعون هذا المجتمع بمقياس أو بمعيار متساو، وهل ثمة خبرة أو تجربة متشابهة لكل فرد؟ هذا بالإضافة إلى أن هناك مظهراً أو جانباً آخر لهذه الأمثلة السابقة، فهي تعنى إشارة قوية بأن المجتمع يأتي وراء الفرد، وعلى هذا فالمجتمع المتحضر يعرف بالرجوع إلى مستويات معينة. ولقد وجدت هذه الفكرة عن المجتمع مستقلة عن الفرد في كثير من أحاديث الساسة وقادة المجتمع. ونحن إذا ما أعطينا المجتمع مثل هذه المكانة فنحن في هذه الحالة في ميدان أو مجال مشكوك فيه الآن المجتمع إنما هو معنى مجرد. إذ أننا لانستطيع أن نلمس أو نتذوق أو نشم المجتمع. فالمجتمع لا يملك خصائص يمكن أن نخضعها لمثل هذه الحواس، ولكنه يوجد كمفهوم فقط. ولما كانت المجتمعات ليست أشياء بأي مفهوم مادي، فلا يمكن دراستها كأشياء مادية.

إذ أن مفهوم المجتمع هو مفهوم «علاقة»، وليس واحداً من المفاهيم المادية. فالوجود في أي موقف اجتماعي إنما ينسحب على الناس المشاركين في الموقف نفسه. ونتيجة لما سبق فما الذي نعنيه عندما نستخدم كلمة «مجتمع» في سياق ما؟ نعتقد أن محتوى أو مدلول هذه الكلمة إنما يعنى: «أن ثمة أناس مرتبطين ببعضهم البعض بطرق نظامية يشغلون مكاناً ما في زمان ما». وعلى هذا فإن عمل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إنما يدور أو يتركز حول اكتشاف هذه الطرق ودراساتها. فالمجتمع تبعاً لذلك عبارة عن شبكة من العلاقات، هي السياق الذي ينشغل به علماء الاجتماع والانثروبولوجيا^(٦).

ولما كان المجتمع عبارة عن سلسلة من العلاقات بين الناس، فإن طبيعة هذه العلاقات هي ما يجب على العلماء والباحثين أن يتناولوه بالدراسة والفحص. ومن ثم فإنه يتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات أساسية يحاول علماء الاجتماع الإجابة عليها مثل:

ما نوع تلك العلاقات التي تتميز بدرجة عالية من الأهمية للمحافظة على

الاستقرار الاجتماعي، وما هي القوى التي تعمل على تشكيل هذه العلاقات؟ وهل يظهر المجتمع ببساطة نتيجة لقيام مجموعة من العلاقات بين عدد من الناس؟. إن مشكلة المجتمع لا يمكن أن تحل بمجرد تعريف المجتمع على أنه مجموعة أو شبكة من العلاقات، برغم أنها تساعدنا في تذكر طبيعة ما نحن بصدد دراسته. لأننا نميل في حياتنا اليومية إلى الاعتقاد بأن المجتمع كيان أو وجود واقعي بالفعل، ويعبر بعض الباحثين عن ذلك بقولهم: «أن المجتمع لن يسمح بذلك»، أو «وفقاً لحاجات المجتمع»، أو «أن المجتمع هو الذي يلام على ذلك». وفي الحقيقة فإن هذا التصور يعتمد إلى حد كبير على المدى الذي يكون المجتمع متحققاً في وعي الناس خلال حياتهم اليومية. ويفحص تراث علم الاجتماع نلاحظ أنه من النادر أن نجد هذا التصور قد تم فحصه فحصاً علمياً كاملاً. وعلى هذا فإنه قد أثر على فهمنا وتفسيراتنا لما يحدث لنا، فضلاً عن تلك الأحداث التي تتخذ لها مكاناً في عالم الإنسان خلال مسيرة الحياة.

المجتمع والواقع،

يتقاسم الإنسان واقع حياته اليومية في العادة مع أناس آخرين، وهذه حقيقة مسلم بها وليس هناك خلاف عليها منذ العصور القديمة، أو منذ البدايات الأولى لمجتمع بنى الإنسان. ولكن السؤال الهام هو: كيف أن هؤلاء الآخرين، أنفسهم يتمرسون في الحياة اليومية. وهنا نستطيع أن نميز بين أنماط أو نماذج عديدة لمثل هذا التمرس أو ما يسمى بالخبرة اليومية.

من المتعارف عليه أن أهم تجارب الإنسان تأخذ مكانها عندما تكون الممارسة أو الاحتكاك اليومي وجهاً لوجه. أي أن الاتصال هنا يكون اتصالاً مباشراً، حيث يحدث أو يجري أول تفاعل اجتماعي بين اثنين أو أكثر في الحياة اليومية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. الأمر الذي يؤدي إلى أنواع أخرى كثيرة من التفاعل الاجتماعي^(٧).

إن تجربة الاتصال المباشر أو التعامل وجهاً لوجه في الحياة اليومية تؤدي إلى إحساس طرفي الاتصال أو التعامل بالمشاركة في الموقف. وكلما طال أو استمر الاتصال يستمر بالتالي عندئذ تبادل الانطباعات والخبرة أو التجربة فيما

بينهما. إذ أن كل تعبير لأي منهما تجاه الآخر يلقي استجابة لديه سواء أكانت استجابة إيجابية أو سلبية. وفي هذا الموقف يكون الإنسان في الغالب الأعم واقعياً، وهذه الواقعية هي جزء من الواقع الكلي للحياة اليومية.

ومن خلال هذا التصور البسيط يعتقد بعض الباحثين أن المجتمعات المعاصرة لا تختلف عن المجتمعات الأولى، ومن ثم يمكن فهمها عن طريق تجمع الوقائع حولها. وذلك بطرح بعض التساؤلات في استمارات البحث ثم استخدام الوسائل الإحصائية للوصول إلى نتائج معينة يمكن استخدامها في تفسير وتعليل الواقع الاجتماعي. ولكن المسألة في الحقيقة ليست بهذه البساطة، إذ أن هناك صعاب جمة تواجه الباحثين، وترجع في الغالب إلى اختلاف وجهات النظر التي تؤدي إلى اختلاف الآراء، الأمر الذي يفضي إلى اختلاف نتائج البحوث حول المجتمع.

وكان هذا الاختلاف في النظرة والرأي والمنهاج المستخدم في الدراسة، سبباً أساسياً في قول البعض بأن علم الاجتماع ليس علماً بمعنى Science فعلماء الاجتماع يريدون معالجة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها على نمط معالجة العلوم الطبيعية لموضوعاتها المادية في الطبيعة والكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية. إلا أن الحقيقة أنه حتى إذا ما عرفنا علم الاجتماع بأنه علم بمعنى Science فهو علم يظل مختلفاً كثيراً عن الطبيعة والكيمياء وسائر العلوم الطبيعية، فهو لا يملك مجموعة من الإجابات الجاهزة أو منهاجاً معد سلفاً للوصول إلى حلول كاملة ومبرهن عليها.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه بإمكاننا القول أنه في دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعي، لا بد أن تعتمد الحقائق أو الوقائع الاجتماعية على كيفية تفسيرها. وعلى هذا فسوف تتنوع وتتباين التفسيرات تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعية حول ما هو عليه الواقع الآن وما يجب أن يكون عليه. وكنتيجة لهذا السياق فإننا نجد أنفسنا لم نبتعد كثيراً عن تصور أو مفهوم المفكرين المثاليين، أمثال «أفلاطون»، ومن هذا حذره من المفكرين عتقما اتجهوا بجهودهم إلى دراسة «ما يجب أن يكون»، وفي هذا الاتجاه عودة إلى الفلسفة المثالية^(٨).

ولكننا إذا ما أخذنا مثالا من الواقع وليكن عن «أزمة الاسكان في مصر»،

فسوف نلاحظ أن الكل يسمع نفس الحقائق، ولكن كيف يفهم كل فرد من هذا الكل المشكلة؟ لا شك أن فهم كل فرد يعتمد على بعض الافتراضات التي يحتمل ألا تواضع في الحساب على الإطلاق، فالبعض سوف يرجع المشكلة إلى هبوط مستوى المعيشة، والبعض الآخر سوف يرى أنها مشكلة اقتصادية بحتة، والثالث سوف يرجعها إلى طبيعة النظام السياسى وسوء التخطيط، وقد يرى من يعانى من المشكلة رأياً أو يلجأ إلى افتراض لم يدرك على الإطلاق.

إن ملاحظة الوقائع فى هذا السياق من الصعوبة بمكان، فضلاً عن صعوبة تشخيصها، وعلى هذا لا يمكن معالجة الوقائع على هذا المنوال، لأن اختلاف الثقافات، بل وتناقضها مع وجود امكانية توفر دلائل على المفاهيم البديلة للوقائع فى الثقافة الواحدة. إذ أنه فى الوقت الذى نقول فيه أننا نعتقد فيما نرى، نقول أيضاً «أن الأشياء ليست دائماً هى كما تبدو عليه». وكنتيجة لهذا الاتجاه الثقافى يزيد الميل أو الاتجاه نحو التأكيد على الوقائع. ولكن الفرصة قليلة أو غير متوفرة لفحص الحقائق أو الوقائع الاجتماعية، فضلاً عن ضالة الفرصة نفسها لاكتشاف البدائل. ففى بعض موضوعات التعليم كاللغة والموسيقى - على سبيل المثال - يتم التركيز على التفسير والشرح الذى لا يقبل الجدل، ومن المفروض تشجيع الفرد على الاستجابة. وبالمقارنة بعلم الاجتماع فثمة اتجاه لتعليم علم الاجتماع مثل الموضوعات الأخرى أحياناً. وعلى هذا فهناك احتمال كبير بأن دارس علم الاجتماع يقال له: «أن هذا كذلك، وذاك هكذا»، ومن هنا يشعر الطالب أو الدارس بأن علم الاجتماع هو علم مشوش ليس بسبب صعوبته، وإنما لكونه يعتمد على وقائع سريعة التغيير. الأمر الذى يؤدى إلى أن علم الاجتماع يتطلب تلميذاً أو دارساً مفكراً، إذ لا بد له عاجلاً أم آجلاً أن ينشغل بالافتراضات والمفاهيم الأساسية عن المجتمع، والتي لا تتطرق إليها العلوم الأخرى.

ترابط المجتمع:

إن الشرط الأول من شروط ترابط المجتمع يكمن فى تقليد السلوك الظاهر. فهذا التقليد بالرغم من انعدام قصد الاتصال فيه، له القيمة التى ينطوى عليها

الاتصال المؤدى إلى التفاعل الاجتماعي. إذ أنه في عملية الاتساق مع طرق المجتمع يوافق الفرد بالفعل على المعانى التى تنطوى عليها هذه الطرق. فإذا ما تعلم الفرد - على سبيل المثال - الذهاب إلى المسجد محتذياً في ذلك حذو أفراد المجتمع الآخرين، فالأمر يبدو كما لو كان ثمة اتصال قد حدث ثم ترتب عليه تصرف أو سلوك. ووظيفة اللغة في مثل هذه الحالات هي بيان ومنطقة المحتوى الكامل لهذه الاتصالات غير الرسمية في نمو خبرات الفرد الاجتماعية.

أما الإحياءات الاجتماعية فلها طابع اتصالي أقل من السلوك الظاهر وتقليده، إذ أنها محصلة أعمال فريدة ومعان جديدة أصبحت ممكنة ضمناً، نتيجة لأنماط من السلوك الاجتماعي. وعلى هذا فإن تعود بعض الناس على عدم الذهاب إلى المسجد في بعض المجتمعات - والذي يبدو متناقضاً مع القيم التقليدية الموروثة لهذه المجتمعات - يمكن إرجاعه في الوقت نفسه إلى ما نسميه بالإحياءات الاجتماعية المترتبة على سلوك بعض أفراد هذه المجتمعات.

وتكمن أهمية الاتصال في التفاعل الاجتماعي في أنها لا تبدو كصيغة من صيغ المجتمع التي لا يعبر عنها لغوياً، وإنما هي في أن الفرد الغريب عن هذا المجتمع قد يحار في فهم بعض ضروب السلوك حتى وإن كان على دراية تامة بأشكالها الخارجية، وبالرموز اللغوية التي تصاحب هذه الأنماط من السلوك. ويلفت ذلك نظرنا إلى أنه من وظائف الفن في المجتمع أن يجلوا مثل هذه المقاصد الخفية من السلوك الاجتماعي^(١).

ولا تنطبق عملية الاتصال على المجتمع بهذا المفهوم فحسب، لأنها تتنوع تنوعاً غير محدود فيما يتعلق بالشكل والمضمون بالنسبة للأنماط المتباينة للعلاقات الشخصية التي يقوم عليها المجتمع. وهكذا فإن أى نمط من الأنماط الثابتة للسلوك أو الرمز اللغوي لا يمكن أن يكون له بأى حال المغزى الاتصالي نفسه في نطاق الأسرة وبين أعضاء أية جماعة من جماعات المجتمع أو في الأمة على سعتها، وعلى وجه العموم، فإنه كلما صغر نطاق الجماعة وتعقدت المفاهيم السائدة بين أفرادها، كلما أمكن أن يكون جماعة عملية الاتصال أقل. فكلما واحدة يتبادلها أعضاء جماعة وثيقة الصلة ببعضها البعض، - بالرغم من الغموض

الظاهرة لهذه الكلمة - قد تنطوي على اتصال يفوق في دقته كما كبيراً من الرسائل المتبادلة التي أعدت بعناية بين دولتين على سبيل المثال.

دور المجتمع في بناء شخصية الفرد:

لما كان الفرد هو الوحدة الأساسية في التفاعل الاجتماعي، فإن مواقفه ترتبط عادة بمحاولة اشباع حاجاته المباشرة على شتى المستويات من ناحية وبالخلفية الاجتماعية العامة التي يكتسبها نتيجة لانتمائه إلى بيئة معينة وتراث . حين، ثم محاولة تكيفه مع هذه البيئة والتزامه بأنماط القيم السائدة في تراثه من ناحية أخرى. وإذا كان الحال كذلك فهل يمكن حقاً ضبط سلوك الأفراد ومواقفهم بالتأثير فيها أو تغييرها إلى حد بعيد على نحو أو آخر؟.

إن الموقف عبارة عن «سلوك» ثابت يدل على الرأي، والموقف العقلي هو طريقة التفكير الثابتة. وهذا المفهوم لا يبعد بنا كثيراً عما يرد تلقائياً في أذهاننا عندما نفكر في معنى كلمة «موقف»، والتي يعرفها الباحثون في علم النفس الاجتماعي، على أنها: «حالة استعداد عقلية أو عصبية تنتهي من خلال الخبرة، ويكون لها تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد للأشياء والأحوال التي ترتبط بها، أو أنها الميل إلى الاتفاق أو الاختلاف مع عامل بيئي يصبح تبعاً لذلك قيمة ايجابية أو سلبية، أو أنها مجمل ما ينشأ اجتماعياً في الإنسان».

وإذا تفحصنا هذه التعريفات نجد أنها تشير إلى مضمون واحد هو أننا في استجاباتنا للأحوال والأشياء التي نلقاها في حياتنا اليومية نتأثر بآراء وقيم نكون قد اكتسبناها وتبينناها سلفاً من الخبرات التي مررنا بها من قبل. وأن هذه الخبرات تتصل بكل جوانب حياتنا كأفراد يعيشون ويتفاعلون في بيئة معينة لها تراثها وخلفياتها^(١٠).

ولا شك أن لكل منا موقفاً إزاء ما يحيط به على المستوى الاجتماعي والمادي، وأن هذه المواقف قد تكون ودية أو غير ودية وقد تعكس هواناً ومصالحنا أو قد تعكس تجردنا. والموقف على وجه العموم يعبر عن استجابة ترتبط بالخبرة الفردية أو المجتمعية أو كليهما معاً. ويحاول الباحثون في علم الاجتماع تبين الجوانب التي يسهل فيها ضبط المواقف وذلك عن طريق إعادة تشكيلها أو حتى

تغييرها. وبالاستطاعة ملاحظة عملية تكوين أو تشكيل المواقف في مراحلها الأولى، وأثر القيم السائدة في المجتمع في ذلك. وليس من الغريب أن نلاحظ في خبراتنا الشخصية أن المواقف تتشكل على هذا النحو، والقيم التي ترتبط بها يسهل تغييرها فيما بعد بالرغم من إضافة خبرات أخرى إليها ومرور الفرد بمراحل تنشئة اجتماعية يفترض أنه تعبئه على التخلص من الانحياز^(١١).

وعملية التنشئة الاجتماعية تعنى باختصار: ماذا يتعلم الإنسان وكيف؟ وما نتائج هذه العملية بالنسبة له؟ وهناك عدد من الموجهات الثقافية تقود دراسة التنشئة بوجه عام وأثرها في تكوين الشخصية الاجتماعية، وذلك مثل التحولات الثقافية والمتابعة بين الأجيال، أو عملية التدريب والاعداد للمشاركة الاجتماعية وما إلى ذلك من عمليات. ولكن عملية التنشئة تتخذ في الواقع مضموناً فردياً أو شخصياً أكثر منه عاماً، فالمضمون العام يظهر واضحاً فيما نسميه بالتنشئة الاجتماعية، حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الدوافع الخاصة إلى اهتمامات عامة. وهذا التحول من الخاص إلى العام هو الذي يؤدي بالفرد إلى الانغماس في العمل الاجتماعي الذي يكون في الغالب ضمن أطر تنظيمية مضبوطة ومسيطر عليها بجهاز الدولة الأعلى وهو الحكومة بما تمتلك من أدوات غير متاحة لأي من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ومن ثم فإن عملية التنشئة إنما تهدف من الناحية الاجتماعية إلى تكييف الأفراد مع البناء المعياري للمجتمع، فهي من الناحية العملية تعد تدريب للطفل على المشاركة الاجتماعية. وتتبنى نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف من جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التي تكون النظام الاجتماعي. ومن ثم فإن التنشئة الاجتماعية هي أحد العوامل المساعدة الهامة للعملية الاجتماعية ومطالب الدور الأكثر تعقيداً، إذ أن عملية التنشئة ككل هي تصور لكيفية ملائمة الشخص لحاجات المجتمع.

ومن خلال هذا السياق تظهر «الشخصية» و«البناء الاجتماعي» على أنهما نسقان منفصلان نظراً لاختلاف - أو تناقص - حاجات كل منهما. ولذلك فإن

عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على خلق الظروف الملائمة بين الاثنين. ومن ثم فإن عملية التنشئة تقوم بدور تدريبي هام يشكل سلوك وشخصية الفرد وفقاً لاهتمامات المجتمع. وطالما أن عملية التنشئة هي عملية ناتجة عن الحياة اليومية الاجتماعية، فإنها تقدم لنا نمطاً معيناً من الشخصية التي تتباين وتختلف من شخص إلى آخر مما يؤدي إلى صعوبة سبر غور علاقة الشخصية بالنسق الاجتماعي ككل، الذي تتداخل وتتشابك فيه النظم والبناءات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، والتي يأتي في مقدمتها الصفوة الحاكمة أو ما يسمى في الفكر السوسيوسياسي بالحكومة، ففي هذا التعقيد النظامي الاجتماعي الهائل، كيف تدير هذه الصفوة - ينبغ الحاكمة المجتمع وما هي الأدوات التي تستخدمها لتسيير النظام الاجتماعي ككل تجاه تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع.

وقبل محاولة اكتشاف هذه الأدوات فلنحاول أن نسأل مرة أخرى: ماذا تفعل الحكومة أو الصفوة الحاكمة؟.

ثمة طرق مختلفة ومتعددة للإجابة على هذا التساؤل. وتكمن إحدى الاجابات في وصف ما يحدث داخل الحكومة ذاتها. كيف تتخذ القرارات، وكيف تصدر الأوامر والتعليمات من أعلى إلى أسفل، وكيف تبسط هذه المعلومات. وإذا اخترنا أن نجيب على التساؤل المطروح بهذه الطريقة، فإنه مما لا شك فيه سنجد أنفسنا حيال قصة مكررة ومعادة من خلال كتابات ودراسات علماء السياسة والاجتماع السياسى عندما تناولوا «القوة» و «النفوذ» وما إلى ذلك من مفاهيم مستخدمة في علوم الاجتماع والسياسة. وهذه طريقة من طرق دراسة عمل الحكومة.

وثمة نموذج ثان من الاجابة على سؤالنا الأول يمكن أن يركز على موضوعات بعينها تجعلها الصفوة الحاكمة محور اهتمامها في هذه الأيام، وهذا قد يؤدي بنا إلى حديث أو مناقشة مختلفة تماماً. إذ قد نضطر إلى رصد اهتمامات الصفوة الحاكمة هذه الأيام - بالرغم من اختلاف اهتمامات الصفوة في مجتمع عنه في آخر - لسبب أو لآخر. ومن ثم فستكون عملية رصد الاهتمامات سلسلة طويلة بدء بعملية قيد المواليد وما يليها من أعمال سياسية واقتصادية وإدارية

اجتماعية وحتى عمليات قيد الوفيات. وعلى هذا ففى مثل هذه الحال سوف نضطر إلى اختصار هذه الاهتمامات إلى ما هو عام وحسب.

والاحتمال الثالث للإجابة على مثل هذا التساؤل يختلف عن سابقه أيضاً، وهو محاولة وصف الأدوات التى تستخدمها الصفوة الحاكمة لإدارة شئون المجتمع والسيطرة عليه. ونستطيع أن نتخيل السيطرة على أنها مجموعة من الأدوات الإدارية، تحاول الصفوة بوساطتها تشكيل حياتنا بتطبيق هذه الأدوات والوسائل الإدارية بطرق مختلفة لتتلاءم مع الأغراض المختلفة للفرد والمجتمع ولتلائم الصفوة قبل ذلك.

إن هذه المداخل الثلاثة للإجابة على السؤال - ما تفعل الصفوة؟ - تشبه إلى حد كبير قصة هؤلاء الرجال فاقدى البصر الذين يصفون الفيل، فكل منهم يصف جزء من الصورة ككل. ولذلك فإننا سوف نحاول أن نقف على الأدوات أو الأجهزة التى تستخدمها الصفوة الحاكمة للاتصال بالمجتمع وإدارته. ومن ثم فنحن نركز هنا على دراسة الأساليب وليس على أهداف الصفوة، فضلاً عن اهتمامنا الخاص بدراسة ماذا تفعل الصفوة للمجتمع وليس ما يحدث داخل الصفوة ذاتها.

الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الادارة والضبط:

إن المقصود هنا بالمستودع هو ما تمتلكه الصفوة فى المجتمع من مصادر لقوتها على مختلف المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك ما هو متاح لها من معلومات عن مختلف قطاعات المجتمع. وكذلك ما هو متاح لها - أى للصفوة - من جامعى المعلومات، فضلاً عن الخدمات التى يقدمها لها هؤلاء الأفراد ذوى التأثير الذين لا تتمتع بوجودهم أية مؤسسة أخرى داخل المجتمع. وذلك كله يتم سبيرنيطيقياً، فالصفوة دائماً فى حاجة إلى استخدام أدوات للملاحظة والمراقبة والحصول على المعلومات عن العالم الخارجى. ومن العوامل الجوهرية لأى نظام من نظم الضبط امتلاك وسائل لتأكيد استمرار النظام. إلا أنه ليس كاف تماماً الحصول على معلومات بشأن ما يدور داخل وخارج نطاق المجتمع، وإنما

من الأهمية بمكان اتخاذ ردود الأفعال الملائمة من قبل الصفوة الحاكمة تجاه ما يدور في المجتمع من مناشط مختلفة ومتباينة فالصفوة الحاكمة كمؤسسة من أهم أعمالها الضبط والسيطرة والإدارة، تتصل بالمجتمع على المستوى الفردي والجمعي من خلال ردود أفعالها حيال مناشط المجتمع المختلفة والمتباينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم تختلف أدوات الصفوة في انفاذ شرعيتها، حيث تتباين هذه الأدوات بين الشدة أو اللين أو حتى التسامح.

المصادر الأساسية للضبط والسيطرة:

إن أول هذه المصادر يكمن في «مركزية موقع الصفوة الحاكمة، في المجتمع، فهي دائماً في مركز الوسط، أي أنها - أي الصفوة - في مركز تجميع المعلومات في نسيج المجتمع. وعلى هذا فالصفوة ترى وتسمع ما لا تراه أية مؤسسة اجتماعية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مستودع للمعلومات لديها حيال كل ما يدور في المجتمع وغير متاح إلا لها فقط. والمواطن في العادة مواجهه بإجراءات رسمية شرعية منذ مولده وحتى مماته.

ويكمن المصدر الثاني من هذه المصادر في «الثروة»، وليس المقصود بالثروة هنا النقود وحسب وإنما كل ما يتعلق بالثروة من نقود وغيرها مثل الملكية وما إلى ذلك من مصادر.

أما المصدر الثالث والهام فهو «السلطة»، والتي تشير إلى قوة الصفوة الرسمية أو قوة الصفوة الشرعية إذ أن القوة الشرعية هنا تأمر وتمنع وتمنح وتؤمن وتضمن أيضاً. فالسلطة بهذا المعنى تقليدية ينظر إليها على أنها من ممتلكات الصفوة الحاكمة، وهي مصدرها مع تباين مستواها ومداهها، إذ أن ممارستها تختلف من موقف إلى آخر.

أما المصدر الرابع من هذه المصادر إنما تستمد الصفوة الحاكمة من «التنظيم»، والذي يشير إلى امتلاك الدولة لعدد من الأفراد تختلف مهاراتهم بدء من العمال وانتهاء بالجنود على مستوى الجيش والبوليس، ومروراً بالخبراء

والبيروقراطيون الصغار والكبار، فضلاً عن الأراضي والمباني والمواد والمعدات، وهذه كلها منظمة وفقاً لاجراءات معينة، وتستخدم الحكومة من هذه التنظيمات ما هو ملائم لكل موقف. وفي كثير من الظروف والأحوال يكون التنظيم حلقة أساسية وهامة من حلقات السيطرة لدى الصفوة الحاكمة، فالتنظيم بما يملكه من تدرج هرمي يمثل العنصر الأساسي والمصدر المتميز بين مصادر الضبط والسيطرة الأربعة.

إن مركزية موقع الصفوة في وسط المجتمع يمكن الصفوة من جعل صورة المجتمع وكذلك الأداء الاجتماعي بكل مؤسساته أمام نظرها بحيث تكون الصورة كاملة الواضحة. ومن ثم فهذا يمكنها من إصدار وبت المعلومات وفقاً لما تراه ملائماً لكل موقف من المواقف الاجتماعية على مختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية. وإذا كان التنظيم يمنح الصفوة القدرة على الضبط والسيطرة، فإن الثروة تمنح الصفوة القدرة على تنشيط عمليات التبادل في المجتمع. فضلاً عن أنه كثيراً ما تستخدم الصفوة المال في التأثير على الجهات الخارجية، وكثيراً ما يستخدم دفتر الشيكات الرسمي في دفع الأفراد إلى الطاعة والإذعان لما تصدره الصفوة من قرارات وأوامر وتعليمات.

أما السلطة - ونعني بها السلطة السياسية - فهي التي تمنح الصفوة الحاكمة الشرعية في جميع الممارسات الرسمية قبل المجتمع على مستوى الفرد والجماعة، وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وذلك عن طريق التنظيم، الذي يمكن الصفوة من العمل المباشر مستخدمة في ذلك ما تمتلك من نصوص اجرائية. وتتمايز هذه المصادر الأربعة للضبط والسيطرة باختلافها وتباينها من وجوه عديدة، فبعضها لا بد أن يجدد نفسه ليتلاءم مع المواقف المتغيرة، بينما البعض الآخر ليس له هذه الخاصية. كما أن بعضها يستلزم الكثير من الإذعان، بينما بعضها الآخر لا يحتاج لمثل هذا الإذعان أو الخضوع. فبت أو إطلاق المعلومات يتجه مباشرة إلى فكر الناس وعقولهم، وبالتالي يؤثر في مواقفهم، والسلطة تتجه نحو الحقوق والواجبات والمكانة، أما التنظيم فهو يؤثر على البيئة الفيزيائية وعلى الشخص ذاته.

وسائل تأثير الصفوة الحاكمة على المجتمع:

أشرنا فيما سبق إلى المصادر التي تمكن الصفوة الحاكمة من إدارة شؤون المجتمع بالأسلوب الذي يؤدي إلى سيادة النظام وضمان استمرار عمل النضال الاجتماعي بكفاءة تسمح باشباع حاجات المجتمع المختلفة. وذكرنا أن المواقف الاجتماعية تتباين بين الشدة واللين. ومن ثم فإن الصفوة الحاكمة تختار مما لديها من مخزون على مستوى الأدوات والمعلومات ما هو ملائم بالنسبة لكل موقف.

إن مركزية موقع الصفوة يعد عنصراً هاماً من عناصر تمكين الصفوة من السيطرة وفرض الأمن والنظام عن طريق بث أو حجب المعلومات كأداة على درجة عالية من الفعالية. وقد استخدمتها الصفوة الحاكمة منذ العصور القديمة. وتعتبر هذه الأداة - المعلومات - من الأدوات ذات الأهمية الكبرى لدى الصفوات الحاكمة الحديثة. ويجد الفرد نفسه ملقى في وسط المجتمع من خلال الأسرة، وسرعان ما يواجه بسيل من وسائل الاتصال التي تحمل له كم هائل من الدعاية أهمها على الإطلاق ما تثبته الصفوة الحاكمة من معلومات عن النظم واللوائح والقوانين والأمن والدفاع وما إلى ذلك من عمليات تحت الشبّاب على الالتحاق بالجيش والشرطة دفاعاً عن الوطن وحفاظاً على أمنه. بل وعلى المستوى الخارجي كثيراً ما يتلقى الأفراد عن طريق وسائل الاتصال رسائل متنوعة من صفوات مختلفة لمجتمعات مختلفة. فالصفوة الحاكمة تبحث دائماً عن تأكيد هويتها وسيادتها، ومثلما يحدث في الاحتفالات الوطنية والعروض القومية وما إلى ذلك من وسائل أو مناسبات استعراض قوة الدولة وسيطرتها.

إن السرية وحجب المعلومات أداة استخدمتها الصفوات الحاكمة عبر العصور من خلال طرق كثيرة ومتعددة أبسطها الصمت، فكثيراً ما تلجأ الصفوة إلى أداة الصمت حيال مسائل كثيرة، إن هي أشارت إليها سوف تؤدي إلى إثارة الرأي العام. وقد تلجأ الصفوات إلى زرع بعض المعلومات التي تؤدي إلى الفهم الخاطئ، إذ قد تقوم بعض الصفوات الحاكمة بفتح مكاتب خدمات، بينما تكون هذه المكاتب بقصد جمع معلومات معينة عن فئة معينة من المواطنين. كما أنه

فى أوقات الحروب تقوم الصفوات الحاكمة بنشر معلومات عن القتال غير حقيقية ولا تمثل الواقع. وعندما يطالب المواطنون بنشر الحقائق تلجأ الصفوات إلى حجة أن نشر هذه المعلومات يضر بمصلحة الوطن والأمن القومى.

وثمة طرق كثيرة لزرع المعلومات بين أعضاء المجتمع بواسطة بعض أعضاء المجتمع نفسه. وقد تستخدم الصفوة الحاكمة سلطتها الشرعية فى التصريح أو الإباحة أو المنع مثلاً حدث من حكومة المحافظين بانجلترا عام ١٩٨٥، والذي نتج عنه اضطراب مقدمى نشرات الأخبار والمعلقين السياسيين فى الإذاعة والتليفزيون الانجليزى على المستويين الرسمى وغير الرسمى. هذا بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى كالصحف والنشرات والكتب الدعائية وغير ذلك من وسائل تستطيع الصفوة الحاكمة استخدامها. وتأتى الدعاية فى مقدمة الوسائل التى تستخدمها معظم الصفوات الحاكمة فى محاولة اقناع المواطنين، والدعاية بهذا المعنى لها تاريخ طويل، ولكن مصطلح «الدعاية» يحمل فى هذا السياق معنى ضيقاً، هو الدعاية التى تحاول الصفوة الحاكمة بثها حول موقف سواء أكان على المستوى السياسى أو المستوى السوسيواقتصادى بما يخدم تحقيق أهدافها وإعاقة تقدم المعارضين لها، وذلك عن طريق تجميع الرأى العام حول ما تدعو إليه وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تخدم استمراريتها فى الحكم. وعلى هذا فإن الدعاية الحكومية بهذا المعنى معروفة سلفاً حتى - وكما يقال - فى نظم الحكم الليبرالية، التى برعت فى استخدام الدعاية على المستوى القومى حول مسائل المشاركة والادخار وما إلى ذلك.

ولكن ثمة مجموعة من العوامل تؤثر فى عملية نشر أو حجب المعلومات بالسلب والإيجاب، نستطيع أن نشير إليها لما لها من أثر كبير فى هذا الصدد. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل: حجم السكان، إذ يتوقف عليه إلى حد كبير مدى تأثير الحكومة فى المجتمع. فكلما كان حجم السكان كبيراً استلزم ذلك امكانيات وأدوات لا يستلزمها الحجم الصغير من السكان ويكفى أن نتصور العبء على حكومة الهند أو الصين إذا ما قارناه بمثيله على الحكومة السويسرية أو الحكومة الكويتية على سبيل المثال. ويأتى ارتفاع الوعى ودرجة الانتباه بين أعضاء

المجتمع كعامل ثان هام من العوامل التي تؤثر على نشر المعلومات. وتعد محاولة شد الانتباه في اتجاه معين من قبل الصفوة الحاكمة، عامل هام على تخفيف الضغط على الصفوة في أوقات معينة خاصة عند نقص بعض مطالب المواطنين أو عجز أجهزة الخدمات عن تأدية دورها كما هو حادث في غالبية الدول المتخلفة.

قوة الصفوة الحاكمة المالية،

تمثل الصفوة الحاكمة مركز الثروة في المجتمع، والمال يمنح الصفوة مصدراً هاماً من مصادر القوة في المجتمع، إن لم يكن هو المصدر الأساسي للسيطرة والضبط دون استخدام قهر القوة الفيزيائية عن طريق الجيش أو البوليس. وقد تصل قوة القلم الرسمي في التوقيع على شيك مثلاً ذات القوة التي يملكها حامل السيف. والمال يمكن الحكومة من إجراء عمليات التبادل وشراء الولاء والشعبية وما إليها إذ أن قوة المال تعد عاملاً لا نهائياً في التأثير وكذلك في الجذب والإغراء. ولقد مارست شتى الصفوات الحاكمة هذا النوع من القوة عبر العصور المختلفة ولم زالت تمارسه حتى وقتنا الحالي. والنقود أو المال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر اشباع الحاجات في الحياة، بل وعند الموت، فعندما تلد المرأة فلا بد أن تدفع المال إلى الطبيب، وعند موت الإنسان فإن مواراته التراب تستلزم بعض المال أيضاً. وتعتبر الصفوة الحاكمة أكبر تاجر في المجتمع، فهي تباع كل شئ وتشتري كذلك أي شئ، ومن ثم فهي تتحكم في مصدر المال بالنسبة للجماعات والأفراد على حد سواء. وتعتمد الصفوة إلى طرق مختلفة ومتباينة لتشغيل ما لديها من مال، وقد تدفع بها إلى ميدان دون آخر، ومن مشروع إلى مشروع آخر وقد تعطى المنح أو تبني المصانع أو المدارس أو المستشفيات أو الطرق أو اصلاح الأراضي وما إلى ذلك فالصفوة الحاكمة تتحكم في الأفراد والجماعات وفقاً لما تمنحه من قروض لإقامة وإدارة المشروعات، وعلى هذا فالمال بلا جدال دعامة أساسية وهامة لقوة الصفوة الحاكمة في المجتمع الذي لا بد أن يمثل أعضاؤه، إما لحاجتهم أو لشرعية الصفوة وما تمتلكه من قوة لاجبار أعضاء المجتمع على الطاعة والاذعان.

رموز السلطة:

سبق أن أشرنا إلى أن أحد مصادر الضبط الرئيسية المتاحة للصفوة الحاكمة هي «السلطة الشرعية». والمقصود بالسلطة الشرعية هنا ببساطة هو القدرة - أو قدرة الصفوة - على إصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها في المجتمع على مختلف المستويات من خلال إجراءات متعارف عليها ورموز محددة.

ونحن لن نناقش هنا سلطة الصفوة، لأنها تكاد تكون معروفة للأغلبية من الناس، وإنما سنركز اهتمامنا الأساسي على الطريقة أو الأسلوب الذي تستخدم به الصفوة الحاكمة «السلطة» كأداة من أدوات الإدارة والسيطرة في المجتمع، وذلك عن طريق استخدام الصفوة لرموز معينة متعارف عليها. وقد يكون رمز السلطة عبارة عن ورقة واحدة عليها توقيع موظف رسمي وخاتم الدولة. وثمة أمثلة كثيرة على رموز السلطة لا نستطيع لها حصراً كالأوامر والقرارات والرخص والشهادات وما إلى ذلك مما نسميه بالوثائق الرسمية التي نراها في كل مكان ولا نستطيع - على سبيل المثال - أن نوارى المتوفى التراب إلا بمثل هذه الرخص التي ما هي إلا عبارة عن رمز للسلطة. وفي كثير من الحالات قد يتجاهل بعض أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية هذه الرموز الورقية للسلطة. ومن ثم تصبح هذه الرموز غير كافية مما يؤدي بالصفوة الحاكمة إلى ابتداع أو البحث عن أدوات أخرى، أو ما يمكن أن نسميه بالأدوات المساعدة التي ترغب أعضاء المجتمع على الانصياع والطاعة واتباع رموز السلطة.

وتستخدم الصفوة الحاكمة نوعان من الرموز منها ما هو «خاص» ومنها ما هو «عام» عند التطبيق. فهناك الرموز المباشرة، وهي الموجهة عادة إلى أفراد بعينهم وبأسمائهم، أما النوع الثاني وهو العام فهو ينطبق على كل فرد دون تمييز كإشارات المرور أو تعليمات ممنوع التدخين أو تقديم مستندات معينة لجهة ما.

وتعتبر الشهادات أوضح الأمثلة على الرموز المباشرة الموجهة للأفراد، وهي في العادة توضح مجموعة حقائق لحالة ما عن طريق السلطة المختصة. وهناك ما لا يقل عن ثلاث حالات لا تحتاج الصفوة الحاكمة فيها إلا لمجرد النظر في

مستودع أدواتها لتجد أداة أو وسيلة مناسبة للتأثير عن طريقها أو باستخدامها مباشرة للتأثير على السلوك الاجتماعي. والحالة الأولى هي خلق الظروف التي تجعل للشهادة الحكومية أو الرسمية ذات قيمة معينة. والحالة الثانية وهي في الغالب مرتبطة بالأولى هي الممثلة في التشريف الرسمي كمنح النياشين والأوسمة والميداليات والقلائد. أما الحالة الثالثة هي حاجة بعض الأفراد للحصول على شهادة رسمية لتقديمها في حكومة أخرى. وفي مثل هذه الحالات تمثل الشهادة وثيقة هامة وأداة فعالة تستخدمها الصفوة الحاكمة عند اللزوم تجاه الأفراد على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي أيضاً.

إن الشهادات رموز موجهة تتطلب حداً أدنى من الازعان، وهذا الازعان يختلف عن المستوى الذي يمكن أن نطلق عليه المستوى المتوسط أو فوق الحد الأدنى من الازعان، وهو ما يسمى بالرموز المشروطة، أي التي تتطلب تنفيذ وعود أو تتضمن تهديداً مثل يجب أن تقوم بعمل «أ» إذا حدث «ب»، أو إذا لم تفعل «أ» سوف يوقع عليك جزاء عبارة عن «و» وهكذا. وهناك الكثير من الرموز المشروطة، ولكن بعضها يرتبط بالظروف المحيطة وسلوك المحيط الاجتماعي. -

ويعتبر الضمان الحكومي أو الرسمي لبعض الأعمال أو المشروعات أفضل الأمثلة على الرموز المشروطة، هذا بالإضافة إلى ما يسمى «بالتمكن» أو «الإتاحة» وهو أنك طالما أنك قادر تستطيع عمل شيء ما دون اعتراض من الصفوة الحاكمة فافعله، أي أنك لست ممنوعاً عنه. وهذا يعني الدخول فيما يسمى بالرموز المشروطة لأن الأشياء المباحة في مجالات الحياة الاجتماعية معروفة ولا يمكن حذفها، ومن ثم فهي تعتبر - أي التمكين أو الإباحة - إحدى الأدوات الأساسية للصفوة.

ويقع تحت أداة «التمكين» هذه عدد لا حصر له من الأسماء في الواقع كالرخص والتحذيرات والمنع والإباحة والكوبونات... إلخ من قوائم وأسماء، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن ثمة اختلافات بين محدودية عمليات التمكين وعدم محدوديتها على الأقل من حيث الكيف والكم. فضلاً عما يسمى بالممنوعات، أي

المحظور من الأنشطة أو غير المصرح بها من قبل الصفوة الحاكمة. وهذه المحظورات يمكن أن تكون إيجابية وقد تكون سلبية. وقد تقع على أفراد بعينهم، أو قد تنطبق على أشياء، والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد تمنع الحكومة البناء على الأرض الزراعية أو تمنع تحويل الأرض الزراعية إلى حدائق كما هو حدث في مصر الآن، وقد تمنع تملك الأجانب للعقار. وقد تلجأ الصفوة الحاكمة على المستوى الداخلى أو الخارجى إلى ما يسمى «بالمحكم» ليفصل بينهما وبين مؤسسة أخرى داخل المجتمع أو بينها وبين دولة أخرى مثلما حدث بين مصر وإسرائيل بشأن مشكلة «طابا». وما يحدث كثيراً في إنجلترا عندما يكون التحكيم هو الحل الأمثل بين الحكومة ونقابات العمال المضربين.

إلا أن مستويات المنع أو الحظر تختلف من وقت لآخر، ومن صفوة إلى أخرى أيضاً. فقد تمنع الصفوة الصيد بشباك معينة وفي مناطق معينة أيضاً، أو ربما تصدر قرارات أو تشريعات بمنع استخدام مياه الشرب في رى الحدائق العامة والخاصة داخل المدن في أوقات الجفاف.

والخلاصة أن مصطلح «المجتمع» تطور في دلالاته من خلال تطور المجتمع البشرى وارتباطاً بظهور أشكال جديدة وروابط جديدة خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد لعبت المناظرات السياسية - التى كانت موجهة إلى الصفوة الحاكمة والمتمثلة فى السلطة المطلقة والنبلاء وكذلك قساوسة الكنيسة - دوراً هاماً فى تغيير مضمون المصطلح، الأمر الذى أدى إلى إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وفقاً لمقتضيات «توزيع القوة».

ونتيجة لهذا الجدل ومحاولات الحد من سيطرة الصفوة الحاكمة برزت فكرة «أن المجتمع هو الأصل ولا تقوم الدولة إلا لحمايته وخدمته عن طريق القوانين والتشريعات. ومن ثم فقد كانت كلمة «مجتمع» عبارة عن صيحة احتجاج ضد الصفوة الحاكمة. وحتى فى العصر الراهن يرى بعض الكتاب أن المجتمعات المعاصرة لا تختلف عن المجتمعات الأولى من حيث سيطرة صفوة على الحياة الاجتماعية وإدارتها وفقاً لمصالحها مهما كان الحديث طويلاً ومعاداً عن

الديمقراطية والحرية. ولما كان الأمر كذلك فإن دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعي لابد وأن يعتمد على كيفية تفسير هذا الواقع، الأمر الذي جعل التفسيرات تتنوع وتتباين تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعية حول ما هو عليه الواقع، ووفقاً للخلفية الاجتماعية والفكرية للباحث.

وحيث أن النسق الاجتماعي مكون من العديد من النظم المتداخلة والمعقدة التي تفرز في النهاية نظاماً سياسياً بعينه يتسيد كل هذه النظم وتقف على قمته صفوة، فإن تسيير هذا الكل المعقد - المجتمع - يكون بأيدي هذه الصفوة التي تدير وتسيطر من خلال امتلاكها لأهم مصادر القوة في المجتمع والتي يأتي في مقدمتها مركزية موقع الصفوة من المجتمع، ثم امتلاكها لأكبر قدر من الثروة القومية، فضلاً عن امتلاكها للشرعية عن طريق السلطة السياسية، ثم يأتي التنظيم كعامل حاسم - كما يروي روبرتو مشيلز - في تمكين الصفوة الحاكمة من السيطرة على المجتمع وإدارته.

ومادام التنظيم هو السمة الأساسية لمجتمعات العصر وهو العامل الحاسم في تقدم المجتمع نحو بلوغه أهدافه الكبرى، فإن على المجتمع دائماً أن يفرز تلك الصفوة التي تسيطر عليه وتديره وقبل أن نحاول تناول النظام السياسية لابد لنا منلقاء نظرة على علم السياسة من حيث المفهوم والمناهج والفكر.

الهوامش

(١) أنظر، اسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨١، المقدمة.

(٢) أنظر عن مفهوم الصفوة:

G. Masca, The Rulling Class, MacGraw-Hill Book Co., N. Y. 1965, Ch. XV and C. W. Mills, The Power Elite, N.W. Oxford Univ. Press, 1963, pp. 287 - 90.

(٣) أنظر في هذا الصدد:

J. Locke, Two Treatises of Government, (ed.) by Peter Loslett, London Cambridge Univ. Press, 1965. and J. Plamenatz, Man and Society, Longman, London, 1963, pp. 220 - 41.

(٤) أنظر دور القوة والنفوذ في البناء الاجتماعي في:

M. Rose, The Power Structure, London, Oxford Univ., Press, 1970, Ch. 1.

(٥) أنظر دراسة عن دور الاتصال في قيام المجتمع في:

اسماعيل على سعد، الاتصال والرأي العام، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، الفصلين الأول والسابع.

(6) John Beattie, Outher Cultures, Routledge & Kegan Paule, London, 1964, p. 34.

(7) P. L. Berger and T. Luckmann, The Social Construction of Reality, PenguinBooks, 1979, p. 43.

(٨) أنظر: جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا الخباز، بدون تاريخ.

(٩) أنظر: بدر الدين أبو غازي، الفن في عالمنا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، صفحات ٨، ٧.

(١٠) أنظر: اسماعيل على سعد، الاتصال والرأي العام، مرجع سابق، صفحات ١٥٤، ١٥٣.

(١١) أنظر:

Ranson J. Arthur, An Introduction to Social Psychology, Penguin Books, 1971, Ch. 111.

الفصل الثاني

مفهوم علم السياسة

- تمهيد
- معنى كلمة سياسة
- علم السياسة

تمهيد،

انبثق الفكر السياسى وبالتالى علم السياسة من تساؤلات العقل الإنسانى منذ القدم عن الفضيلة والعدالة والحرية والحق والواجب والمساواة وما إلى ذلك من مصطلحات تعنى خير الإنسان وسعادته. وهذا مانجده مسطراً فى تراث الفكر البشرى الاجتماعى منذ تبلور عند اليونان القدامى وحتى منتصف القرن الثامن عشر على وجه التقريب، أى عندما وصل العقل البشرى إلى ما أستخدم على تسميته بالنسبية Relativism والوضعية Positivism. فقد ظل الفكر الاجتماعى الإنسانى سجين الفلسفة بحثاً عن ما يجب ان يكون ، منذ فجره تقريباً وحتى منتصف القرن الثامن عشر. إذ أن الاهتمام كان منصّباً على البحث عما هو أفضل إلا أن تلك العصور لم تخل من مفكرين اهتموا بدراسة الواقع - منهم أرسطو وابن خلدون على سبيل المثال، ولكن التفكير الفلسفى كان هو السائد على تفكير تلك العصور.

ثم تحول البحث فى ميدان العلوم الاجتماعية ومنها «علم السياسة» بعد ظهور مذهبى النسبية والوضعية، إلى الواقع وتحليله. ومن هنا نلاحظ أن الاتجاه العلمى المنهاجى بدأ ينمو معتمداً على الواقع والتجربة، مما أدى إلى ضرورة أن يقوم البحث فى ميدان العلوم السياسية، على أساس أن الفكر السياسى مرتبط أصلاً بالحياة السياسية، وبواقع تلك الحياة. ومن خلال التجارب السابقة والواقع المعاصر أخذ كتاب السياسة فى صياغة نظرياتهم ومذاهبهم المؤيدة أو الناقدة لما هو قائم، أو لما سبق أن قام من نظم سياسية فى مجتمعاتهم أو غيرها من المجتمعات.

وعلم السياسة كفرع من فروع العلوم الاجتماعية الاكاديمية، إنما تهدف دراسته إلى رفع وعى المواطن السياسى وتربيته تربية سليمة على أساس من الفهم لواقع الحياة الاجتماعية السياسية التى يعتبر هذا المواطن أو ذاك عضواً فيها فضلاً عن ضرورة ادراكه لأبعاد المناشط السياسية التى يقوم بها مجتمعه سواء على النطاق القومى أو النطاق الدولى. هذا إلى جانب، إعداد المواطن إعداداً عملياً لتولى الوظائف العامة.

ولكن ما الذي نعنيه بكلمة سياسة:

يذكر، موريس دوفرليه، في كتابه «دراسة السياسة» (١) أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسيا، بينما لا يلقى الباحث الصعوبة نفسها عند تصدية لتعريف موضوع كموضوع علم الاجتماع فالمصطلح الأخير يعتبر حديث نسبياً مع ندرة استخدامه يومياً. أما بالنسبة لكلمة «سياسة» فهي قديمة وتستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان ورغم استخدامها الشائع اليومي، فهي تستخدم في معنى محدد بالنسبة للسياسولوجيين، فمصطلحات مثل علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة اللذين يعتبران في العادة مترادفين يتميزان عن بعضهما وخاصة في الولايات المتحدة حيث نجد أن علم الاجتماع وعلم السياسة منفصلين في أقسام مستقلة في الجامعات، فهم يتحدثون عن علم الاجتماع السياسي عندما يكون المتحدث أستاذ من قسم الاجتماع، وعن علم السياسة عندما يكون المتحدث أستاذاً من قسم العلوم السياسية ويكون الأول مهتماً بظاهرة القوة ويهتم الثاني بالعلوم السياسية وحسب.

وقد يعكس مصطلح علم السياسة الاهتمام بعزل الظواهر السياسية، وذلك بالحد من تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية. أما علم الاجتماع السياسي فيهتم بوضع الظواهر السياسية في مكانها الملائم داخل نطاق الظواهر الاجتماعية ككل لإزالة الحواجز والحدود بين العلوم الاجتماعية المختلفة ولتأكيد الوحدة الجوهرية بين العلوم الاجتماعية ككل. ووفقاً لهذا المفهوم يصبح علم الاجتماع السياسي أكثر ملاءمة إذ أنه يقترح ويستخدم المناهج المبيريقية بدلاً من استخدام الأساليب والمناهج الفلسفية.

ويورد دوفرليه كذلك تعريفين لعلم السياسة في كتابه «فكرة السياسة» (٢)، الأول يقول «إن السياسة هي علم حكم الدول، والثاني يقول أنها فن وممارسة حكم المجتمعات الإنسانية» (٣). وإذا ما تناولنا هذه الكلمة – أي السياسة – وحاولنا تتبع معناها في بعض معاجم اللغة نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل كلمة «سياسة» جاء من «السوس» وهي تعني الرئاسة. وإذا قيل رأسوا فلاناً: أي أنهم سوسوه أو أساسوه. وعندما نقول ساس الأمر نعني أنه قام به، ولكن القيام بالأمر هنا ليس

قياماً بأي معنى وإنما شرط السياسة أن يقوم بالأمر بما يصلح هذا الأمر. والأمر في هذا الموقف هو أمر الجماعة أو مجموعة الناس. وذلك لأن كلمة «أمر» تعنى حكم الدولة.

ولم يتوقف معنى كلمة سياسة عند العرب إلى هذا، وإنما تطور وتطرق إلى معانى كثيرة مثل السياسة والسياسة الخاصة والسياسة الشرعية والسياسة المدنية وهكذا.

وترتبط كلمة «سياسة» Politics في اللغات الأجنبية والانجليزية منها على وجه الخصوص بالحكم، فهي كما يعرضها قاموس The New English Dictionary «علم فن الحكم، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما فضلاً عن اهتمامه - بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى ومن ثم فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول تقريباً. فهذه دولة سياساتها امبريالية وهناك سياسة قومية وتلك سياسة داخلية وأخرى خارجية وهذه سياسة شيوعية وهكذا» (٤).

وكلمة «سياسة» ترتبط بتجمع الأفراد وانتظامهم في جماعة تتبادل المصالح والمنافع وتحاول تحسين أوضاعها وأحوال معيشتها، وإن أدى ذلك إلى صراع أو شقاق بين أفرادها فهي - أي الجماعة - تحاول تطوير حياتها ووسائل رفاهيتها فضلاً عن توفير أسباب الأمن والطمأنينة والحماية لأعضائها.

تتكون كلمة ، سياسة وفقاً للمصطلح اليوناني القديم من شقين Polis أي المدينة أو الدولة أو اجتماع مواطني هذه المدينة و Tkechne أي فن التدبير والإدارة وقد استخدم اليونان كلمة Politeia بمعنى الدولة والدستور والنظام السياسي Political order كذلك كانت تدل عندهم على الجمهورية.

وكلمة سياسة تشير في المقام الأول إلى نشاط ما فضلاً عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط، فهي عملية Process من عمليات النظام الاجتماعي Social order إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية Political Authority وأن دعى الأمر لاستخدام الاجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل. هذا

إلى جانب أن السياسة تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة داخل نطاق مجتمع ما كالأحزاب السياسية على سبيل المثال. والعملية السياسية تتميز عن بقية العمليات الاجتماعية باهتمامها الذي يتركز في الغالب على الأهداف العامة للمجتمع.

أما دراسة «السياسة» فتتضمن «علم السياسة» والتاريخ السياسي والفلسفة السياسية، كل ذلك في محاولة وصف وتصنيف وتحليل وتفسير النشاط السياسي والقيم والقواعد التي تتمخض عنها القرارات السياسية. ومثل هذه الدراسات يطلق عليها في بعض الأحيان «دراسة الحكم». ولكن هذه التسمية تعنى في العادة ميادين أخرى كثيرة من أبرزها دراسة النظم السياسية.

علم السياسة:

إن الخلط بين المصطلحات يشكل صعوبة أساسية في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي العلوم السياسية بصفة خاصة. ولذلك فإننا نجد الباحثين يحاولون تحديد مدلولات المصطلحات التي يستخدمونها لتوضيح معاني ما يستخدمون من مصطلحات. ومصطلح «علم السياسة» أو العلوم السياسية - Politi-cal Sciences يمكن تبين معناه على ثلاث مستويات: فهو أولاً يشير إلى موضوع العلم بصفة عامة، أى ميدان أو مجال دراسة السياسة نفسها. وقد يستخدم للتمييز بين دراسة النظم Institutions والعمليات Processes وبين دراسة الفكر السياسي. والمستوى الثالث يشير إلى دراسة المفاهيم الخاصة بموضوعات علم السياسة التي تقوم على أساس امبيريقى أكثر من تركيزه أو اهتمامه بالمفاهيم المعيارية النظرية.

ويشير المصطلح - أى علم السياسة - عند استخدامه كعنوان لموضوع العلم لتحديد مجموعة من المعارف أو المعلومات، التي تتضمن دراسة الفكر السياسي والنظم والعمليات والأحداث السياسية أى يشير باختصار إلى الاهتمام أو التركيز على دراسة حكومة دولة ما، أو على وجه التحديد السلطة السياسية.

أما من الناحية التاريخية فإن مجموعة المعلومات هذه تشير إلى تراث الفكر السياسي وخاصة في ميادين الدستور. والقانون الدولي والإدارة العامة أو الأخلاق

وفلسفة السياسة، فضلا عن موضوعات أخرى كثيرة كالأحداث السياسية والحكم وممارسة القوة السياسية Political Power.

ويستخدم المصطلح في الوقت الراهن عند كثير من الكتاب والدراسين على أنه يشير فقط إلى الحكم أو السلطة السياسية، وذلك تمييزاً له عن دراسة الفكر السياسي. ولكن هذا لا يعنى عدم الاهتمام بأثر الفكر السياسي على سياسات المجتمعات وتغيرها. وثمة اتجاه آخر ينصب على فحص مدى انطباق مصطلح العلم بمعنى Science على علم السياسة.

إن علم السياسة في جميع الأحوال ماهو إلا فرع من العلوم الاجتماعية يختص بدراسة أصول تنظيم الحكومات وإدارة شئون الدولة، حتى أن بعض علماء السياسة يعرفونه على أنه «علم الدولة».

وإذا ما أخذنا بهذا الرأي - وهو أن علم السياسة هو علم الدولة - وهو السائد تقريباً بين علماء وممارسي السياسة، فإن ذلك يعنى أخذنا بالرأى المماثل بأن علم السياسة هو دراسة كل مايتصل بالسلطة أو بحكومات الجماعة.

- وبالرغم من اختلاف علماء السياسة على تحديد مفهوم واضح وعدم اتفاقهم على تعريف محدد لهذا العلم إلا أننا نميل إلى الأخذ بالرأى القائل بأن علم السياسة - برغم الاختلاف على تعريفه - يدور مدلوله في النهاية حول كل مايتصل بالسلطة Authority وبالذات حينما تأخذ شكل الدولة. ومن ثم فإن السياسة بهذا المدلول الضيق، هي كل مايتصل بالسلطة في الدولة دون غيرها من صور الجماعات البشرية^(٦). حيث أن ظاهرة السلطة والسلطة السياسية على وجه الخصوص تمارس لصالح المجتمع باعتباره موجدتها. فالسلطة تنبثق عن المجتمع وليس العكس.

وهي بهذا المفهوم لا تمارس إلا من خلال دولة، فهناك إذن حاكمين ومحكومين فالوضع هنا يتمثل في مجتمع سياسى - من وجهة نظر علماء السياسة - بمدلوله وسماته الأساسية وعلى رأسها «السلطة»، إذ أنها هي الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي صمدت أمام عاصفة التاريخ الحديث - على حد قول اميل دور كايم - ولهذا ينزع بعض العلماء إلى تسمية علوم السياسة بأنها «علوم السلطة»،^(٦).

الهوامش

- (1) Maurice Duverger, The study of politics, Trans, By R. Wagoner Nelson, 1972, pp. 1 - 20.
- (2) Maurice Duverger, The Idea of Politics, trans. By R. North & R. . Murphy, methuen, N.Y: Nelson, 1972.
- (3) Ibid, The Introduction.
- (4) The New English Dictionary, Vol. 8.p. 1074.
- (٥) ثروت بدوى، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢، المقدمة.
- (٦) أنظر: محمد طه بدوى، أصول علوم السياسة، المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٤٦٠.

الفصل الثالث

مناهج البحث في العلوم السياسية

- تمهيد
- مناهج الملاحظة.
- مناهج التجريب.
- المنهج الاحصائي.
- المنهج المقارن.
- الدراسات القانونية.
- المنهج التاريخي.

تمهيد :

يستطيع أى دارس جاد أن يكتشف ببساطة أن علوم السياسة تغطى آماداً واسعة من ميادين المعرفة الاجتماعية وكان هذا أحد الأسباب التى جعلت علماء السياسة ومفكرىها يختلفون حول المناهج التى يجب أن تتبع فى دراسة العلوم السياسية. والسؤال المطروح منذ فترة هو: هل السياسة علم بمعنى Science أم لا؟ ومصطلح «العلم» يشير فى العادة إلى المعرفة القائمة على الملاحظة الدقيقة والتجربة التى يمكن إعادة إجرائها للتأكد أو الوثوق من صدق النتائج التى يتوصل اليها. ومما لا شك فيه أن هذا الشرط متوفر فى العلوم الطبيعية، إلا أنه لا يتوفر للعلوم الاجتماعية بالدرجة ذاتها من الدقة التى نجدها فى مناهج العلوم الطبيعية.

هذا بالرغم من العدد الكبير من النظريات العامة فى علم السياسة والعلوم الاجتماعية على وجه العموم التى ادعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها. ويقول «رنسيمان Runciman» أن الحقيقة الثابتة فى مجال العلوم الاجتماعية - ومنها علم السياسة - إن ما يزعم أنه علم مجتمع لم تتكشف إلا عن كونها مجرد فلسفات تاريخ^(١). ولكن طالما أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه العموم ليست «الأشياء» Things وإنما الناس People فهل يمكن أن نتكلم عن العلم - sci-ence على إطلاقه بالمعنى المفهوم الذى يستخدم فيه اللفظ فى العادة؟ وما دام علم السياسة يدرس الناس وخاصة الناس من حيث هم حاكمين ومحكومين ومن حيث هم جماعات سياسية متغيرة المصالح والأهداف، فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة Science.

لقد أكد ماكس فيبر Max Weber وبإصرار على أنه ليست هناك مفردات لغوية دقيقة ومحددة لتحليل الظواهر الاجتماعية. حتى مفهوم الثقافة culture يعتبر مفهوم قيمة Value Concept^(٢) وهذا راجع فى الأساس إلى أن البحث فى العلوم السياسية فى حاجة إلى معيار موضوعى يمكن أن يقوم على أساسه البحث أو الاختبار.

ولا يعنى القول بأن العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية على وجه العموم

تتعلق بأفعال وليس بأحداث، التخلي عن كل الأفكار الأولية لاتباع المنهاج العلمي في البحث. حيث أن الوظيفة التحليلية الملائمة للعلوم الاجتماعية ليست التنبؤ Prediction وإنما هي التشخيص Diagnosis ومن المفارقات الغريبة، أن النظريات العامة للمجتمع - إن وجدت - على ما يبدو، كلما حاولت المبالغة في الوصول إلى الطابع العلمي، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع،^(٣).

وتتصدر المشكلة الأساسية التي تواجه عالم السياسة من خلال دراساته في محاولة صياغة فروض تتناسب مع رسم نمط كل متغيرات الحياة السياسية التي تتضمن النظم السياسية القائمة، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكداً، وبالتالي فهو غير كاف، إذ أنه باستطاعتنا التنبؤ من توقع نتائج الانتخابات أو صياغة السياسات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب، ولكن بالرغم من إمكانية معالجة مثل هذه المسائل جملة إلا أن احتمال وجود المفارقات الكبيرة قائم على مستوى درجة التنبؤ ذاتها.

إن مناهج البحث في العلوم السياسية تتنوع وفقاً للموضوع المراد دراسته، وبرغم هذا التنوع فإننا نستطيع أن نحدد المناهج الهامة التي نستخدم في مختلف البحوث السياسية والتي اتخذها الباحثين منذ بدأت السياسة تحتل مكانها بين العلوم الأكاديمية.

أولاً: منهاج الملاحظة،

يبدأ الباحث السياسي كما يبدأ الباحث الطبيعي من منطلق واحد وهو ملاحظة الوقائع. والملاحظ يرى الظاهرة من الخارج أما المجرب فإنه يحاول الاهتداء إلى قانون وجودها - أي وجود الظاهرة - فالملاحظ يقوم عمله على أساس الاضغاء إلى الطبيعة، والمجرب يسأل الطبيعة محاولاً الكشف عما تخفيه من أسرار.

ومن ثم فإن الباحث السياسي يتخذ من الظاهرة السياسية - Political Phenomenon - موقفاً مشابهاً، فلا بد له من أن يلاحظ الظاهرة التي يرغب في دراستها، مبتدئاً بجمع الحقائق المتعلقة بها، مثل الوثائق الخاصة بتاريخ الظاهرة. فعمل الباحث السياسي في هذه المرحلة هو أقرب ما يكون بعمل المؤرخ الذي يبدأ بالعودة إلى الأصول التي تساعد الباحث على إحياء صورة الأحداث التاريخية

فى ذهنه وعقله، إذ أن هذه الأحداث قد تكون أحد الأسباب الرئيسية فى بروز الظاهرة المراد دراستها إلى حيز الوجود.

وتأتى المرحلة الثانية بعد تجميع المعلومات الدالة أو المتصلة بوجود الظاهرة - أى تحليل مضمونها وأول مرحلة من مراحل أو خطوات النقد هى التأكد من صحة الوثيقة، وهذا ما أصطلح على تسميته بالنقد الوثائقى. وهذا النوع من الملاحظة عن طريق استخدام الوثائق أو النصوص يعتبر واسطة بين الملاحظة ومن يلاحظهم. أما الملاحظة المباشرة فهى بالنسبة للباحث السياسى تمثل عمل عالم الطبيعة، حيث يرصد الأول عن كذب الظاهرة ويلاحظها مباشرة فى الواقع. وهذا النوع من الدراسة يشيع بين علماء وباحثى العصر الراهن. ومع ذلك لا يخلو الميدان من وجود باحثين قدامى أمثال أفلاطون وابن خلدون وميكافيللى وتوكفيل وغيرهم استخدموا منهاج الملاحظة المباشرة فى دراستهم السياسية ولم يتوقفوا عند النصوص، وقياس «الرأى العام» يعتبر من أبرز طرق الملاحظة المباشرة فى الوقت الراهن بالرغم من تغيره بين الحين والآخر حيال الظاهرة محل الباحث. ولذلك يرى كثير من الباحثين أن الاعتماد على قياس الرأى العام وحده فى دراسة الظواهر السياسية كثيراً ما يؤدى إلى نتائج خاطئة.

ثانياً: التجريب :

ويعتبر «التجريب» من الطرق الهامة فى البحوث السياسية والاجتماعية وهى تكاد تكون أقرب طرق البحث السياسى والاجتماعى إلى المنهاج العلمى. ويجدر التفريق بين طريقتى التجريب والملاحظة فى البحث، إذ أن الملاحظة هى مشاهدة الظواهر كما تبرزها الطبيعة أمامنا، أما التجريب فهو مشاهدة الظواهر التى يصطنعها المجرب. ولذلك يبدو هناك بعض التباين بين الملاحظ والمجرب، فالأول سلبى ولا دور له فى إنتاج الظواهر ولكن الثانى يقوم فيها بدور مباشر وفعال^(٤)، فدور الثانى هنا دور إيجابى.

ومن هذا يبدو الأمر جد صعب بالنسبة للتجريب فى مجال العلوم السياسية، فعالم الطبيعة يستطيع أن يخضع مادة تجريبته تماماً، ولكن عالم الاجتماع لا يستطيع ذلك فمادة دراسته كما سبق أن ذكرنا هى الناس أو البشر. فالملاحظة هنا

امبريقية وليست مصطنعة، لأن تعقد الظواهر الاجتماعية وتداخلها واعتمادها المتبادل يؤدي إلى صعاب يندر التغلب عليها، أو التحكم فيها وضبطها.

ثالثاً: المنهاج الاحصائي :

يرى بعض الباحثين أن المنهاج الاحصائي هو أقرب المناهج في دراسة العلوم الاجتماعية إلى المنهاج التجريبي. بل أن البعض يرى أن مناهج الاحصاء يمكن أن تحل محل المنهاج التجريبي بالنسبة للظواهر القائمة. فالمنهاج الاحصائي يسمح بجمع وتنسيق وقائع عديدة من أنواع مختلفة، وبين العلاقات القائمة بينها.

إن المنهاج الاحصائي يعد من أبرز طرق البحث في العلوم السياسية حيث يبدأ الباحث بتجميع الحقائق والمعلومات التي تم جدولتها بعد حسابها وقياسها ثم ترجمتها على هيئة رسوم بيانية. وتستخدم هذه الطريقة في الموضوعات المتعلقة بالرأى العام والتصويت كما يتبع في المجالس النيابية والمنظمات الدولية والهيئات السياسية، فضلاً عن استخدام هذه الطريقة في قياس الظروف والأحوال الاقتصادية، لتبيان مدى تأثيرها على الظروف السياسية وأحوال السكان. وتؤكد أهمية الدراسات الاحصائية في العلوم السياسية بتقديم وإطار هذه العلوم تبعاً لتقدم المجتمعات وتطورها وتعقد النظم السائدة فيها.

ويعتبر المنهاج الاحصائي حصلة التعاون بين الرياضات والعلوم الاجتماعية، ولم يكن هذا التعاون وليد العصر الحديث، وإنما يضرب بجذره عند اليونان القدامى حيث كانت الفلسفة على اتصال وثيق بالرياضيات وخاصة عند الفيثاغوريون.

رابعاً: المنهاج المقارن :

يدل تاريخ الفكر السياسي على أن المنهاج المقارن في الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسي. فكان «أرسطو» من أوائل المفكرين الذين أخذوا بهذا المنهاج عندما تعرض لدراسة الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة. ثم تطور هذا المنهاج عبر القرون مع تطور الفكر السياسي. ومن ثم فإن المنهاج

المقارن يعد أحد السبل في دراسة العلوم السياسية. وعلى أساس هذا المنهاج يتم فحص نماذج وأنماط - سواء تاريخية أو معاصرة - من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ العامة الأساسية. ويعتبر أرسطو - كما سبق أن ذكرنا - رائد في هذا المجال حيث درس وقارن وحلل ما يزيد على ثلاثة وستين دستوراً للمدن الاغريقية - وكانت أولى مبادراته في هذا الصدد عندما نقل الدراسة العلمية المقارنة من علم الحياة إلى علم السياسة. وذلك عندما قدم لنا دراسته الهامة التي قارن فيها بين أنواع الحيوان وأنواع الدول. وكان لكل من الفارايي وابن خلدون وميكافيللي ومونتسكيو اسهام ملحوظ في هذا المجال.

ومن خلال تطور هذا المنهاج في دراسة العلوم السياسية دراسة علمية مقارنة، احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة في ميدان العلوم السياسية. وكان لا بد لأي دارس من تتبع الوقائع أو الظواهر السياسية ويقارن بينها كما يفعل عالم الطبيعة. إلا أنه لا بد أن نضع في الاعتبار أن الأمر مختلف نسبياً في دراسات العلوم السياسية عنه في دراسات العلوم الطبيعية لأن الإنسان هو محور الدراسة في العلوم الاجتماعية على وجه العموم والعلوم السياسية على وجه الخصوص. والإنسان متغير دوماً وفقاً للظروف والمكان والزمان، وذلك يؤدي بلاشك إلى صعوبة في استخدام مبادئ ثابتة كما يحدث في علوم الطبيعة، معاً يؤدي بدوره إلى عدم الوصول إلى نتائج على درجة كافية من الدقة مثلما يحدث وميدان العلوم الطبيعية.

خامساً: الدراسات القانونية؛

تعتبر الدراسات القانونية إحدى الطرق التي تستخدمها العلوم السياسية في دراستها فنظام الدولة الدستوري يعتبر عند الكثيرين من علماء السياسة مدخلاً أساسياً لدراسة الدولة فالمجتمع السياسي عند هؤلاء العلماء عبارة عن مجموعة من الحقوق في مقابل مجموعة من الواجبات إلا أن هذه الطريقة تقصر نفسها على دراسة ما يدخل في إطار القانون فقط ولا تلتفت إلى ما هو خارج عن إطار القانون.

سادساً: المنهاج التاريخي :

والمنهاج التاريخي، بالرغم من اشتراك الكثير من العلوم الاجتماعية في اتخاذه كمنهاج للدراسة إلا أن العلوم السياسية تأخذ المنهاج التاريخي على أساس أن الأحداث السياسية التاريخية هي التي تشكل خبرة الإنسان السياسية في مختلف حالات علوم السياسة. فالتاريخ على هذا يعتبر مصدراً من مصادر المعلومات السياسية، حيث تترتب معرفة الحاضر، على خبرات ومعرفة ما سبق أن حدث في الماضي. فالرجوع إلى التاريخ يجعل الدراس يقف على تلك الأصول والمنابع التي صدرت عنها مختلف الأنشطة سواء في المجال السياسي أو غيره من مجالات النشاط البشري داخل المجتمع. فعن طريق مثل هذه الدراسات يستطيع الباحث أن يخرج بتعليمات أو قوانين عامة تصبح الأساس في صياغة النظريات السياسية. التي لازالت قليلة حتى اليوم.

الهوامش

(1) W. G. Ruuciman, Social science and political theory. London, Univ. Press, 1965, P. 2.

(2) Ibid., p. 14.

(3) R. Arou, dix - huit lecon sur la societe industrielle, Paris, Gallimard, 1962, p. 25.

(٤) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٦، ص ٢٨٥.

الفصل الرابع

العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية

- تمهيد
- علاقة العلوم السياسية بالفلسفة.
- علاقة العلوم السياسية بالجغرافيا.
- علاقة العلوم السياسية بالتاريخ.
- علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد.
- علاقة العلوم السياسية بالقانون.
- علاقة العلوم السياسية بعلم الاجتماع.

شاع استخدام مصطلح «العلوم السياسية» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة بعد أن دعى Paul Janet إلى ضرورة استخدام مصطلح العلوم السياسية، بدلاً من مصطلح فلسفة السياسة، مؤكداً على أنه برغم حداثة هذا المصطلح إلا أن موضوعه قديم. وقد أرسى قواعده علماء لهم خطرهم في تاريخ الفكر الإنساني مثل أرسطو وأفلاطون وجان بودان وميكافيللي ومونتسكيو. هذا إلى جانب توكفيل الذي قدم عملاً من أعظم الأعمال في علم السياسة وهو كتابة عن الديمقراطية في أمريكا^(١).

ونحن نعلم أن العلوم السياسية تشترك مع بقية العلوم الاجتماعية في أنها جميعها تهتم بالإنسان، فهو الذي يشمل المحور الذي تدور حوله دراسات هذه العلوم. إذ أنه لا يوجد سياسة لدى الإنسان الفرد المنعزل، وإنما تكون السياسة للإنسان كجماعة

وتتباين درجة الاهتمام من علم إلى آخر وفقاً للزاوية التي ينظر منها باحثو كل علم من هذه العلوم إلى الإنسان. فعلم الاقتصاد مثلاً يجعل من سلوك الإنسان الاقتصادي هدفاً للدراسة والتحليل، وعلم الاجتماع يجعل من الإنسان كجماعته متفاعلة وذات بناء محورياً لدراسته. كما أن علم السياسة يركز دراساته على الإنسان من حيث هو جماعة فيها من يحكم أو يسوس وفيها من يحكم أو يساس. فعلم السياسة يجعل من الحكومة والدولة مركزاً لاهتمامه الأول. والعلاقة بين الحاكم والمحكوم تحتل المكانة الهامة في هذا العلم فمنها ما يقوم على أسس وقواعد ارتضاها الناس وبالتالي يصبح الحكم مشروعاً، وإن كان العكس يصبح الحكم غير مشروع، لأنه يصدر عن قوة غير شرعية وغير مرضى عنها أو موافق عليها.

ودراسة السلوك السياسي والأحزاب السياسية والإرادة العامة من المسائل التي تستحوذ على اهتمام العلوم السياسية. وذلك فضلاً عن العلاقات الدولية والقانون الدولي ومن ثم فإن العلوم السياسية تغطي في دراساتها آماداً واسعة ومتشعبة قد تدخل في نطاق علوم اجتماعية أخرى، مما يجعلنا نميل إلى القول بأن العلوم

الاجتماعية بما فيها علم السياسة تتشابه وتتربط وليس بينها فصلاً أو حدوداً قاطعة إنما هي تتساند جميعاً في دراسة سلوك الإنسان داخل نطاق الجماعة التي تعيش فيها، وكذا علاقات بالجماعات المحيطة بجماعته، أى أن علم السياسة يدرس سلوك الإنسان على المستوى المحلى داخل نطاق إقليمه وعلى المستوى الدولى خارج نطاق إقليمه.

أولاً: علاقة العلوم السياسية بالفلسفة :

ارتبط البحث فى ميدان السياسة بالفلاسفة وبالتالى بالفلسفة منذ العصور القديمة إذ كانت الدولة الخيرة والقوية هى الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه الفلاسفة وخاصة عند أفلاطون والفارابى ورسو والكثيرين من الفلاسفة وفلاسفة السياسة منهم على وجه الخصوص، إلا أن هذا الاتجاه أو هذه النزعة لم تعد محل اهتمام كبير لدى مفكرى السياسة المعاصرين ولكننا يجب ألا نخلط بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية، وبالتالى علم السياسة. فلسفة السياسة تهتم بالكشف عما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى حتى يصبح مجتمعاً فاضلاً. وعلى ذلك فإن البحوث فى هذا المجال تدخل فى نطاق المذهب المثالى أو وجهة النظر المثالية. أما ميدان النظرية السياسية فيعد أوسع وأكبر ميادين علم السياسة، حيث يقوم العلماء بتناول التعاريف المختلفة والتعميمات إلى جانب إطلاق المفاهيم فى صياغات تشمل التفكير السياسى برمته. وهذا فضلاً عن توضيح طبيعة المجتمع السياسى وأعراضه. ومن ثم يلجأ الدارسون إلى التراث والأيدولوجية والتاريخ الذى يشكل الإطار النظرى للنظرية ذاتها ليصلوا من خلال التحليل إلى نتائج تقودهم إلى تشخيص الواقع السياسى لمجتمع من المجتمعات.

ثانياً: علاقة العلوم السياسية بالجغرافيا :

من المعروف أن البيئة الجغرافية من العوامل المؤثرة فى نشأة الدولة وتطورها ويعتبر «ابن خلدون» من أوائل المفكرين الذين أكدوا على أهمية العوامل الجغرافية والبيئية فى بيان الدول ودرجة قوتها. فهناك فرق بين دولة ومجتمع سياسى يقوم على نهر كنهر النيل، ودولة أو مجتمع سياسى يقوم فى قلب

الصحراء أو في منطقة باردة أو أخرى حارة. وقد تفرع عن الجغرافيا في السنين الأخيرة علم جديد هو الجيوبولتيك وهو الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على علاقات الدول بعضها ببعض الآخر.

وتعتبر دراسة الجغرافيا بفروعها المختلفة من بشرية واقتصادية وسياسية ضرورية بالنسبة للعلوم السياسية وذلك لأن الموقع الجغرافي وما يتبعه من مناخ وموارد طبيعية تدخل في تكوين الدولة وفي اتخاذها شكلاً معيناً، بل وفي النظام السياسي القائم بها وعلاقاتها بالدول الأخرى.

ثالثاً: علاقة العلوم السياسية بالتاريخ ،

يعتبر التاريخ مخزن الخبرة البشرية، ولا نعنى بالتاريخ هنا، التاريخ العام فحسب، وإنما التاريخ بجميع فروعِهِ. والصلة بين التاريخ وعلم السياسة وثيقة، حيث تعتبر الحوادث التاريخية من أهم الموضوعات التي يدرسها الباحث السياسي. فكثيراً ما كانت الأحداث التاريخية مصدر لوضع النظريات السياسية الحديثة. وذلك يتمشى مع ما سبق أن ذكرنا من أن النظريات الاجتماعية والسياسية تكون في الغالب صادرة عن الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع سواء أكان ذلك بالتأييد أو بالمناهضة ففي كلا الحالتين يكون التأثير واضحاً - بالواقع الاجتماعي والسياسي - على تلك النظريات.

ومن ثم فإننا نستطيع القول - مع الكثير من الكتاب - أن أفكار وكتابات مونتسكيو وفولتير قد ساهمت في قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وكذلك كان لآراء ونظريات ماركس وإنجلز الأثر البالغ في قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ وكان أيضاً لآراء موتسي تونج الأثر الكبير في قيام ونجاح الثورة الصينية عام ١٩٤٨ (٢).

رابعاً: علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد ،

من العلوم الوثيقة الصلة بعلم السياسة علم الاقتصاد، إذ أن العلمان يدرسان معاً فيما يسمى بعلم الاقتصاد السياسي، على أساس أن المهمة الرئيسية للحكومة هي الإشراف على الشؤون المالية والتجارية في المجتمع (٣) وبالرغم من انفصال علم السياسة عن علم الاقتصاد، إذ أصبح كل علم منهما قائم بذاته كعلم أكاديمي

يدرس في الجامعات المختلفة. ولكن تدخل الدولة - بصفتها الجهاز السياسى الذى يقود المجتمع - فى الشؤون الاقتصادية يعيد الصلة أكثر ترابطاً بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية. وكانت الاشتراكية المصدر الهام لشد هذه العلاقة وإحكام ترابطها بين هذين العلمين.

خامساً: علاقة العلوم السياسية بالقانون :

المقصود بالقانون بوجه عام مجموعة القواعد التى تحكم الروابط والعلاقات الاجتماعية وتنظمها جبرياً. وقديماً كان القانون يضم علم السياسة ضمن موضوعاته ولازال هذا الاحتواء من قبل القانون لعلم السياسة قائماً عند بعض العلماء. فالقانون الدستورى الذى يعنى بتحديد نظام الحكم فى الدولة يعتبر ركناً أساسياً من أركان علم السياسة وخاصة عند المدرسة الفرنسية. وقبل أن ينفصل علم السياسة عن القانون (عام ١٩٤٦) كان علم السياسة يدخل بصفة أساسية ضمن مصنفات القانون الدستورى. ولكن الفصل يبدو واضحاً بين السياسة والقانون فى كل من المدرستين الأمريكية والماركسية، وذلك برغم أن القانون الدولة يعتبر جزء من علم العلاقات الدولية، الذى يعد أحد فروع علم السياسة.

والفصل الحقيقى بين علم السياسة وعلم القانون هو أن القانون لا يوضح إلا جانباً من جوانب السلطة، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل فى نطاق دراسته ولكنها تدخل فى نطاق علم السياسة الذى يعتبر بذلك أوسع نطاقاً من علم القانون^(٤).

سادساً: علاقة العلوم السياسية بعلم الاجتماع :

يعتبر علم الاجتماع من أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط بالعلوم السياسية، إذ أن ميدانهما يكاد يكون واحداً. وإن اتسع نطاق ومدى دراسات علم الاجتماع كثيراً عن مثيله فى علم السياسة. فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الدولة - التى تمثل صلب الدراسة فى العلوم السياسية - على أنها أحد الأنظمة الاجتماعية التى يتناولها علم الاجتماع بالدراسة. وفى السنوات الأخيرة ظهر فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسة وعلم الاجتماع وهو ما أطلقوا عليه «علم الاجتماع السياسى».

والذى يعرفه علماء السياسة على أنه محاولة لدراسة الآثار التى يحدثها ما يدور فى البيئة الاجتماعية على النسق السياسى التحتى Political subsystem فى حين يميل علماء الاجتماع إلى توصيف علم الاجتماع السياسى من خلال التداخل القائم بى النظم السياسية والاجتماعية فى المجتمع.

ويعرف علماء الاجتماع علم الاجتماع السياسى على أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها، فضلاً عن اهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغيير فى نوع القوة^(٥).

أما علماء السياسة فيعرفون علم الاجتماع السياسى على أنه ذلك الفرع من علم السياسة الذى يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسى التحتى والانساق التحتى الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسى الفوقى، فذلك هو أول ما يعنى به عالم السياسة، فهو لا يعنى بتأثيرها على النسق الاجتماعى ككل الذى يمثل محور اهتمام عالم الاجتماع.

وهكذا تبدو علاقة العلوم السياسية وثيقة بعلم الاجتماع فاهتمامات عالم السياسة، تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية، واثار التغير الاجتماعى على النظم السياسية وما يتبع من سياسات، فضلاً عن اهتمام علم الاجتماع السياسى بمشكلات الثقافة السياسية والتكامل السياسى، والأسباب الاجتماعية للأزمات السياسية كالثورة والحرب الأهلية والتدخل العسكرى فى السياسة.

وعلى ذلك فإن عالم السياسة يرجو من دراسات علم الاجتماع السياسى تفسير الظواهر السياسية المعينة، بينما يحاول عالم الاجتماع أن يوسع دائرة تفسيراته بحيث تتناول ظواهر المجتمع فى نطاقها الأوسع والتى تبدو فيها «القوة السياسية، كمجرد عنصر واحد قد يتساوى من الناحية التحليلية مع القوة الاقتصادية والقوة الدينية على سبيل المثال.

ولقد مر الفكر السياسى الحديث بثلاث صور :

تمثلت الصورة الأولى فيما يسمى بالمنهاج المثالى الذى يبدأ بما يعتقده كل

فيلسوف فيما يجب أن يكون عليه المجتمع السياسى، وذلك انطلاقاً من وجهة نظر الفيلسوف ذاته.

أما الصورة الثانية وهى مايسمى بالتفكير الواقعى والتي تبدأ من واقع الظواهر الاجتماعية، ليصل فى النهاية إلى حلول عن طريق النظرية أو عن طريق التحليل. ويكشف لنا تاريخ الفكر السياسى عن نوعين من الواقعيين. يقف النوع الأول عند حد التصدى للواقع فى ضوء ملاحظة هذا الواقع رلى جانب دراسة التاريخ، أما النوع الثانى فهم هؤلاء الذين تجاوزوا هذا الواقع ولم يكتف بالملاحظة بل لجأوا إلى العقل واضعين فروضاً تتصل بظواهر المجتمع ينتهون منها إلى وضع النظريات فضلاً عن هؤلاء الذين يقومون بعمليات التحليل التى تعود بالظاهرة إلى عناصرها المكونة لها، بحثاً عن العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية.

ويقول الدكتور محمد طه بدوى، أن الأفكار السياسية الحديثة قد مرت بصور علمية ثلاث:

مثلت فلسفة ميكافيللى وبودن التى أكدت على تركيز السلطة فى الدولة الحديثة فى يد الأمير أو الحاكم المطلق، المرحلة الواقعية التى تقف عند حد المشاهدة والتاريخ.

ومثلت فلسفة هوبز، ولوك، ورسو مرحلة النظرية، وذلك لأنهم ينطلقون من فرض معين ثم ينتقلون منه إلى آخر وهكذا حتى يصل كل منهم إلى الهدف من فروضه. فهم يشتركون جميعاً فى فكرة «العقد السياسى» وهى فرض.

ثم يلى هذه المرحلة مرحلة المنهاج التحليلى وهو الذى تمثل فى الفكر الماركسى الذى بدأ من الظواهر بواسطة تحليلها محاولاً الكشف عن تلك الحتميات التى تحكمها وذلك ما يسمى بالمنهاج العلمى فى دراسة الظواهر السياسية - مع تحفظنا على مدى علمية هذا المنهاج عند ماركس أو غيره - الذى يحاول الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، بهدف الكشف عن القوانين التى تحكمها. وعلى هذا يصبح المنهاج العلمى هو الذى يجب أن تتخذه العلوم السياسية^(٦).

الهوامش

(١) انظر:

Alexis de tocqueville, de la démocratie en amerique. Gullimard, Paris, 1968.

(٢) د. بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) د. على عبد المعطى ود. محمد على، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) د. بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٢٦.

(5) R. Pendix & S. M. Lipset, The field of political Sociology, in Lewis Coser ed. Political Sociology. N. Y. Harper Torch Books, 1967, the introduction.

(٦) انظر: د. محمد طه بدوى، مرجع سابق صفحات، ٢٠١ - ٢٠٥.

الفصل الخامس

النظم عند مفكري المجتمع السياسي

- تمهيد
- الفكر السياسي عند اليونان
- الفكر السياسي عند الرومان.
- الفكر السياسي المسيحي وفكر العصور الوسطى.
- فكر الإسلام السياسي
- عصر النهضة والعصر الحديث.
- فكرة السيادة المطلقة
- تصنيف النظم السياسية
- الإرادة العامة
- الفكر السياسي الاشتراكي

تمهيد:

يرتبط الفكر السياسى بظهور الإنسان وارتباطه فى جماعة فلم توجد جماعة عبر التاريخ لم يكن لها من يسوسها بأساليب تختلف من جماعة إلى أخرى وفقاً للقيم والعادات والتقاليد والثقافة التى تسود كل جماعة من هذه الجماعات. وعبر المسيرة التاريخية للجماعات البشرية حاول الكتاب والمفكرين تقنين وفلسفة الأنماط التى تساس بها هذه الجماعات على اختلافها، مما نتج عنه علوم اجتماعية كثيرة كان فى مقدمتها إلى حد ما علم السياسة وقد انصبّت اهتمامات جميع العلوم الاجتماعية على دراسة الإنسان فى ارتباطه مع الآخرين أو فى مواجهته لهم.

وقبل أن نستطرد فى تناول مراحل تطور الفكر السياسى لابد لنا من أن نشير إلى مسألة هامة وهى أن نمة علاقة وطيدة بين الفكر السياسى الذى يظهر فى عصر معين وواقع الأحوال السياسية التى تسود فى هذا العصر فتظهر النظريات السياسية عادة لتأييد القوة السياسية القائمة التى يطيعها الأفراد أو يحصعون لها فسرّاً، وقد تظهر النظريات الاجتماعية والسياسية لمناهضة تلك القوة على أمل إحداث تغيير شامل فيها. والنظريات الاجتماعية والسياسية بصفة عامة هى نتاج للظروف والأحوال الاجتماعية والسياسية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه، ولهذا فإن الظروف الاجتماعية والأحوال الاقتصادية فضلاً عن النظم السياسية القائمة تنعكس فى هذه النظريات (١).

والفكر السياسى على وجه العموم يتميز بعراقته التى توحى بأنه أسبق صور الفكر، فأينما تجمع أناس من بنى البشر كان من المحتم أن يتأمر عليهم أحدهم إن لم يؤمروا هم أحداً بعينه من بينهم عليهم. ومن مميزات هذا الفكر أيضاً، تلك المؤثرات التى قد لا توجد فى أنواع أخرى كثيرة من الفكر.

وسوف لنعود كثيراً إلى الوراء لنتتبع تطور الفكر السياسى وارتباطه بالمجتمع، وإنما سوف نبدأ دراستنا منذ قدماء اليونان وخاصة عند أفلاطون وأرسطو اللذين يمثلان وجه الفكر اليونانى المشرق فى الفلسفة والسياسة على حد سواء.

الفكر السياسي عند قدماء اليونان:

كانت «المدينة - الدولة» تمثل الوحدة السياسية والمحور الذي دارت حوله كتابات أفلاطون وأرسطو السياسية. فقد كانت بلاد الإغريق مكونة من مجموعة من المدن يطلق على كل منها «المدينة الدولة»، وتتميز كل مدينة من هذه المدن بسميزات قد تتفق فيها مع المدن الأخريات وقد تختلف في بعضها. إلا أنها كانت تشترك جميعاً في أن سكانها ينقسمون إلى ثلاث طبقات يمكن أن نصورها على هيئة هرم يستقر في قاعدته طبقة «العبيد»، وهي أدنى الطبقات، وكانت محرومة من ممارسة أي حق من حقوق المواطنين. وتلى طبقة العبيد طبقة الأجانب المقيمين في مجالات الاقتصاد والتجارة ومزاولة الحرف اليدوية، وكانت تزخر بهم المدن اليونانية، وكانت لا تسمح لهم بالحصول على الجنسية الإغريقية وبالتالي فمكانتهم لم تكن متميزة كثيراً عن مكانة العبيد. ثم يأتي على رأس الهرم طبقة المواطنين، وصفة المواطن في «المدينة - الدولة» تعد امتيازاً خاصاً يكتسب بوساطة المولد، وهذه الصفة - المواطن - كانت تتيح لحاملها حقوق المشاركة في الحياة السياسية، إذ كانت التبعية للدولة آنذاك، إنما تعنى القدرة على المشاركة في حياة هذه الدولة السياسية. ولم تكن مكانة المرأة تتميز كثيراً عن مكانة العبيد والأجانب.

أفلاطون:

ولد أفلاطون في أثينا، وتعلم على سقراط حيث دون الكثير من آرائه ومناقشاته وبعد موت سقراط هاجر إلى «ميغارا» وزار آسيا الصغرى ومصر وإيطاليا وصقلية. واهتم أفلاطون بدراسة المذاهب الفلسفية الشائعة في عصره كما درس الفلسفة الشرقية بين هندية وفارسية (٢).

وكانت الفترة التي عاشها من أكثر الفترات اضطراباً في تاريخ اليونان القديم مما جعله يلمس نتائج هذه الحال من النواحي السياسية والاقتصادية والعائلية بوجه خاص والاجتماعية بوجه عام، ومن ثم فقد اهتم بدراسة الأسباب التي تؤدي إلى نشأة نظام اجتماعي معين والنتائج التي تترتب على سيادة هذا النظام

أو ذاك. ويمثل هذا الجانب من فكر أفلاطون الجانب العلمى والاجتماعى الذى عرضه فى كتابه الجمهورية. ولقد أكد عدد كبير من الشراح أن أفلاطون كان صاحب أول نظرية اجتماعية وسياسية واحدة المعالم فى تاريخ الفكر الغربى، إذ يعتبره «جورج سارتون، أول عالم اجتماع وسياسة على أساس تصنيفه لأنواع الحكم فى المدن اليونانية»^(٣).

لقد اتسمت غالبية كتابات أفلاطون بالطابع السياسى والأخلاقى، وعندما نود الوقوف على مثل أفلاطون العليا يجب علينا أن نقرأ له «الجمهورية»، وقد كتبه وهو فى شبابه. ثم قدم بعد الجمهورية كتابه فى «السياسة»، الذى اتسمت أفكاره وآرائه فيه بالنضج والكياسة. وبعد ذلك وضع كل خبراته النظرية والعلمية فى كتابه «القوانين»، حيث نجده قد هذب من أحلامه فى الجمهورية ونزل بها إلى الميدان العلمى حتى تتلائم وتتوافق مع طبيعة الإنسان وما تتميز به من ضعف. ومن ثم فإننا نجد تأثير كتاب «القوانين»، واضحاً فى التراث القانونى الهيلينى وكذلك التشريع الرومانى. ولذلك فيطلق بعض الكتاب على أفلاطون مؤسس فقه القانون. وقسم أفلاطون سكان جمهوريته إلى ثلاث طبقات هى : الحكام والحراس وباقى الشعب وكان الحكام والحراس لا يمثلون من عدد السكان على وجه التقريب عشرون فى المائة. ويشبه أفلاطون الحكام - حكام الدولة - بالرعاة والحراس هم الكلاب، والشعب هو القطيع، ويرى أن فن إدارة أو حكم الناس لا يختلف كثيراً عن فن تربية الماشية.

ودافع أفلاطون عن الرعاة - الحكام أو الصفوة السياسية - بحرارة من خلال دفاعه عن الدولة، حتى أنه أباح فى الجمهورية شيوعية المال والملكية والنساء والأطفال، كل ذلك تأييداً لسيادة الدولة المطلقة. والدولة وحدها - عنده - باستطاعتها أن تكون متكاملة وأن تكفى نفسها، وهى الكيان الوحيد الذى يستطيع أن يبقى ثابتاً لا يتغير.

ويعد تصنيف أفلاطون للمدن (المدن - الدول) من أهم تصنيفات أنواع الحكم فى تاريخ الفكر السياسى فقد صنف أنواع الحكم فى مجموعات هى^(٤):

١ - الموناركى المستبد (حكم حاكم فرد).

٢ - الموناركى الدستورى .

٣ - الأوليجاركى (حكم الأغنياء) .

٤ - الديمقراطى (حكم الكثرة) .

٥ - القوضى .

٦ - الطغيان .

وقد تختلف إحدى هذه الصور عن الأخرى وقد تدور الدولة دورة كاملة من النوع الأول وحتى الأخير .

وتمثل «العدالة» المحور الذى دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية، فقد حاول معالجة النظريات السياسية، المختلفة فى إطار فكرة «العدالة» .

وجوهر العدالة عنده هو «الفضيلة» التى تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء . فالعدالة هى مجموعة «الفضائل» التى تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة . فأفلاطون يمنح العدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد «ماله» ، ويفضى ذلك إلى أن لكل فرد أن يعمل بحسب حالته كما هى ، وأن يؤدي ما عليه بأمانة ووفق متطلبات الموقع الذى يشغله ويجب عليه أن يلزمه .

وفكرة العدالة عند أفلاطون لاتعدو إلا أن تكون المحافظة على الأمن والنظام العام، وليس ما توفره الدولة لرعاياها من الحرية والحماية كأسس للحياة . فالحرية عند أفلاطون إنكار للفضيلة، إذ ليس فى وسع أحد أن يختار مكانه ولا واجبه . بل إننا نجد أفلاطون ينصح بأن لايتاح للمواطنين قراءة أى شئ إلا بعد أن تكون الدولة قد وافقت على ذلك . أليس ذلك مصادرة للآراء الحرة ؟ ألا نرى كثير من الدول تطبق هذه الآراء فى مجتمعاتها الآن ؟

على أية حال لقد دافع أفلاطون عن نظام الطبقات الثلاث، منادياً بأن تلزم كل طبقة منها حدودها الخاصة وهذا المبدأ هو قوام العدالة عند أفلاطون وهو الأساس الأول فى بناء الدولة ، التى يعتبر أفلاطون الجموع فيها مجرد قطيع لابد له من راع يرشده، ويوجهه ويبصره بمصالحه، فلا بد أن تخضع الجموع للسادة، إذ كيف يتساوى السادة بالعبيد فالحرية والمساواة شر موكد، بل لقد ظهرت

فاشستية افلاطون حينما نادى بترك الضعفاء والمرضى يموتون فى قوله للحاكم :
«أفلا تنشئ فى مدينتك إدارتين، طبية وقضائية.. تقصران خدماتها على
أصحاب الأبدان والعقول مع إهمال سقماء الأبدان فيموتون» (٥).

إن فى قول أفلاطون مايكفى لأن يكون دليلاً على أن أفلاطون فى دفاعه
عن الدولة وسيادتها إنما كان إماماً للفكر الفاشى والنازى على السواء.
أرسطو :

يعتبر أرسطو من وجهة نظر كثير من الباحثين ، وجه الفكر اليونانى
والأوربى القديم المشرق. إذ تناول فى دراساته معظم القضايا التى تهم الباحث
المعاصر فى علوم السياسة والاجتماع. فأرسطو لا يقل أهمية عن أفلاطون فى
تاريخ الفكر الغربى. فقد لعب بكتابه «السياسة» دوراً هاماً ودائماً فى الفكر الغربى
بصفة خاصة وفى الفكر الإنسانى بصفة عامة. وظل كتابه «السياسة» خلال
قرون طويلة هو كتاب الفلسفة السياسية (٦)، فهو يضم تحليلاً فى غاية الدقة
والإحكام للواقع الذى كان يعيشه أرسطو، فالإيونان كانت معملاً تجرى فيه
التجارب السياسية، نظراً لانقسامها إلى مدن يستقل بعضها عن البعض، لكن شيئاً
مما يتصل بتلك التجارب لم يكن له وجود منذ عصر أرسطو وحتى قيام المدن
الإيطالية فى العصور الوسطى التى صورها مكيا فيلى فى كتابه «الأمير» والذى
يحتمل أن يكون قد تأثر فى ذلك بأفكار أرسطو فى هذا المجال حيث الخبرة
السياسية التى يجعلها أرسطو مرجعاً له، أقرب اتصالاً من وجوه كثيرة بالعالم
الحديث نسبياً، منها بأى شئ مما كان قائماً على مدى خمسة عشر قرناً بعد
تأليفه كتابه فى السياسة (٧).

لقد انصب معظم اهتمام أرسطو فى الجانب السياسى من كتاباته على تحليل
دساتير المدن اليونانية، فضلاً عن محاولته الجادة فى تصنيف هذه الدساتير
وتحليل الانساق السياسية الذى يماثل فى أكثر من جزء منه التفكير المألوف
لدارسى السياسة اليوم. وبالرغم من اختلاف أرسطو مع أفلاطون فى وجهات
نظر متعددة، إلا أننا نراه يتخذ التصنيف السداسى نفسه للدساتير والذى كان

أفلاطون قد أخذ به من قبل. ولكن أرسطو برغم تتلمذه على أفلاطون إلا أنه لم يعتمد على المبادئ الخيالية التي اعتمد عليها أفلاطون وسعى إلى ربط القديم بالحديث عن طريق دراسته للواقع مما دعى أفلاطون إلى تسمية أرسطو بالفيلسوف الواقعي.

والدولة عند أرسطو تشبه الكائن الحي، والجماعة السياسية تشبه عنده جسم الفرد، ويدلنا ذلك على أنه استخدم المنهاج المقارن - فقد قام على سبيل المثال - بدراسة نحو مئتين من المدن اليونانية دراسة مقارنة فضلاً عن وضعه دراسة عن تطور الحكم في «أثينا» من أول أمرها إلى العهد الذي كان يعيش فيه، وذلك إيماناً منه بضرورة دراسة الماضي لمعرفة ما وصلنا إليه من تطور وما يمكن أن نصل إليه في المستقبل. وانتهى في كتابه السياسة إلى تعريف الدولة بأنها مخلوق طبيعي والإنسان بطبعه كائن اجتماعي^(٨).

وتبدو بصيرة أرسطو السياسية النافذة في الكتاب الثامن من مؤلفه «السياسة»، والخاص بالنظرية العامة للثورات والذي يقول فيه «... وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه، فالأوليباركية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها. كذلك الأمر في كل مذهب آخر، أما أن تزيد عليه أو تنقص منه، وتارة تعمد الثورة إلى أن لا تغير إلا أجزاء من الدستور، مثلاً لا يكون قصدها إلا إنشاء منصب معين،»^(٩)

ونحن بالإلتفات إلى هذه الفقرة من أرسطو نستطيع القول بأنه كأنما نعيش في عصرنا الحاضر برغم أنه قد خلط بين الثورة والانقلاب، إلا أنه قد حدد الأسباب التي يمكن أن تحدث بسببها التغيرات السياسية المفاجئة.

ولم يتوقف عند هذا الحد من التحليل بل حاول أن يبحث بتوسع وبمنهاج مقارن عن أسباب الثورات وطرق ووسائل علاجها. فكان أهم أسباب قيام الثورة عنده هو عدم المساواة الاجتماعية والتضارب بين وجهات النظر السياسية، ويمكن تحاشي قيام الثورات بالابتعاد عن الظلم والخيانة في معاملة الشعب.

ويعتبر «ظهور كتاب السياسة، لأرسطو - على حد قول جورج سارتون -

قبل نهاية القرن الرابع ق.م. حدثاً لا يقل في روعته عن ظهور ما انتجه رجال ذلك العصر الذهبي من فنانين.. ولا أدل على عظم قيمته من أنه لم يؤلف كتاب يقارنه حتى العصر الحديث... ولا تزال السياسة النظرية التي صاغتها عبقرية أرسطو.. في أول دور من أدوار نشأتها حتى اليوم، ولا تزال تواجه نفس المشكلات التي واجهها(١٠).

ومن الجدير بالذكر أن دولة المدينة الإغريقية قامت على أساس اكتفاء كل مدينة بذاتها ولهذا لانجد عند فلاسفتهم آثار تذكر عن العلاقات الدولية. وكان اجتياح الاسكندر الأكبر لبلاد الإغريق سبباً في ضعف الشعور بالوطنية، فضلاً عن انفصال الفرد عن الدولة، مما أفسح المجال إلى ظهور فلسفات الرواقية التي ركزت دعوتها حول تحقيق السعادة لكل فرد لأن الإنسان ينتمي إلى مجتمع أكبر من مجتمع دولة المدينة وهو مجتمع الإنسانية كلها(١١).

الفكر السياسي عند الرومان :

ظهرت الحضارة الرومانية منذ أن أنشئت روما سنة ٧٥٤ ق.م (١٢) على الضفة اليسرى لنهر «التير»، من اللاتينيين الذين كان قد أغار عليهم «الأتريسك»، سكان شمال إيطاليا واستولوا على المدينة، وبدأ منذ ذلك الوقت التاريخ الروماني. ويرجع إزدهار القانون الروماني الذي تأثرت به غالبية قوانين دول العالم إلى رجال القانون الشرقيين في القسطنطينية وبيروت والإسكندرية وخاصة في عهد الإمبراطور «جستينيان»، الذي حكم القسطنطينية من عام ٥٢٧ إلى ٥٦٥ ميلادية وبعد ذلك بدأت الإمبراطورية الرومانية الشرقية في الإضمحلال عقب الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام سنة ٦٣٦ ميلادية ومصر سنة ٦٤١ ثم استيلاء الأتراك على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ميلادية.

لم يترك لنا مفكرو الإمبراطورية الرومانية فكراً سياسياً ذا بال، إلا أن التنظيم السياسي الروماني وإسهامهم في مجال القانون انعكس في نظم أوربا السياسية وتطورها.

وقد انحصر جهد مفكري الرومان في الجانب السياسي في أنهم كانوا بمثابة

الوسيلة التي عن طريقها انتقل الفكر الإغريقى إلى العالم وانتشر فى أرجائه ، فضلاً عن قيام الرومان بوضع وتطوير النظم القانونية التي عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة واكتمالاً، مما أدى بهم إلى البراعة فى الناحية التطبيقية للسيادة والتنظيم والإدارة. ويتجلى الإسهام الأساسى والفعال لمفكرى هذا العصر فى الاتجاه نحو التطبيق والممارسة السياسية.

هذا وسوف نعتمد على اثنين من أبرز مفكرى الرومان وهما اللذان قد يرجع إليهما الفضل فى التأريخ للفكر الاجتماعى والسياسى الرومانى الذى لولا كتاباتهما لكنا فقدنا أهم المصادر الخاصة بالإمبراطورية الرومانية وهما : «بوليبىوس» و «شيشرون».

ويرجع الفضل إلى الأول (١٣) فى معرفة بدء التاريخ الرومانى، وفى ظهور أول دراسة للنظم السياسية الرومانية وأهم ما يميز وجهات نظره دعوته إلى قيام دولة عالمية تحت سيطرة الرومان كحقيقية واقعية. وقد استفاد «بوليبىوس» من أفلاطون وأرسطو فى تقسيمها السداسى للدساتير، وأضاف نظرية أكثر وضوحاً فى الدورة - المشمة بدورة بوليبىوس - التى تسبب تحول كل نوع من الحكومات إلى نوع آخر. وقد علل بوليبىوس قوة روما بأنها اتخذت لنفسها بغير قصد دستوراً للحكم المختلط عناصره مرتبة فى دقة ونظام وتوازن تام. وقد عدل بوليبىوس النظرية القديمة للحكم المختلط حيث جعل اتجاه الحكومات غير المختلطة إلى الفساد قانوناً تاريخياً، فضلاً عن قوله بأن حكومته المختلطة ليست نتيجة توازن القوى السياسية كما يرى أرسطو. وإنما نتيجة لتوازن طبقات اجتماعية.

إن بوليبىوس يعتقد - كما يذكر سارتون - إن فى التاريخ قانوناً عاماً للنمو والإضمحلال لا مفر منه. وهو يوضح هذا بما رآه من اتجاه الحكومات ذات النوع الواحد إلى الفساد وفقاً لحتمية اجتماعية وتاريخية، فالملكية تنقلب إلى مستبدة عاتية والأرستقراطية إلى أقلية أوليجاركية وهكذا (١٤).

أما «شيشرون» فقد كان رجل سياسة وبلاغة وقانون، وهو فى غالبية انتاجه لم يكن مجدداً. إنما كان ناقلاً من أفلاطون وأرسطو وبوليبىوس . وقد اعتنق فكرة

الحكم المختلط التى نادى بها ودافع عنها فى كتابيه «الجمهورية» و «القوانين» حيث ذهب إلى أن أفضل الدساتير للدولة هو الذى جمع فى توازن الأشكال الثلاثة للحكومات وهى الملكية والديمقراطية والأرستقراطية دون أن يتضمن أية مظاهر للاستبداد(١٥).

وقد أسهب شيشرون فى كتابه عن «القانون الطبيعى» الذى وصفه بأنه القانون السامى والأبدى لأنه من صنع الآلهة. وقد انتقلت فكرة القانون الطبيعى كفكرة فلسفية بعد الرواقيون إلى الكتاب الرومان فتأثروا بها، ولكنهم أضفوا عليها صبغة قانونية وفقاً للاتجاه القانونى الذى كان يسود الفكر الرومانى وقتئذ. وذهب شيشرون إلى الاعتقاد بوجود قانون ثابت خالد موافق للطبيعة، والعقل ينطبق على الناس أجمع، ولا يتغير بتغير الزمان، ولا المكان، القانون الحق، فهو قانون عالمى، أو كما كان يسمى «قانون الشعوب».

تركز مفهوم الدولة عند «شيشرون» حول فكرتين أساسيتين:

الأولى : الدستور المختلط الذى تمثل فى دستور روما، وقد اعتبره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال معاً.

الثانية : نظرية التطور التاريخى الدورى للدساتير. ومن ثم فإن نظرية الدولة تركز على الحقائق، والتجارب، واستقراء الأحداث. والدولة عنده ماهى إلا تطور دائم، فإن تجمدت فإنها تصبح فى حالة العجز التام. وهو يرى أيضاً أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق، والالتزامات التى تربط بين مواطنيها على أساس العلاقة المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة. فهى - أى الدولة - مصلحة الناس المشتركة، والناس هنا مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد القانون والحقوق، والالتزامات والعيش المشترك. والإسهام فى العمل المشترك الذى يعود عليهم بالنفع المشترك.

إن أهمية شيشرون - كما سبق أن ذكرنا - السياسية لا ترجع إلى أصالته، فهى لم تكن سوى تجميع للآراء، إلا أنها كانت ذات شهرة كبيرة لإقبال الناس

عليها والإحاطة بها. فيكفى أن يتناول شيشرون فكرة ما ليكتب لها الذبوع والانتشار.

وأهم فكرة سياسية عند الرومان هي فكرة «السيادة» أي سيادة الدولة، حيث كانت الدولة عند الرومان هي مصدر جميع الحقوق القانونية وهي السلطة العليا الممثلة للشعب. فقد تطلب توسع الامبراطورية الرومانية قيام مؤسسة عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة إدارية وسياسية لإحكام السيطرة على المناطق التي فرضت سلطانها عليها، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التي عرفها العالم القديم.

ونستطيع أن نجمل أهم الفروق بين فلسفة السياسة عند الإغريق والرومان في أن الإغريق أغرموا بالحرية والديمقراطية، بينما نلاحظ أن الإغراق في الحرية والديمقراطية في المدن اليونانية قد أدى إلى إنهاؤها جميعاً، نجد أن فكرة القانون والنظام والمساواة أدت إلى انتشار وتوسع الإمبراطورية الرومانية.

الفكر السياسي المسيحي وفكر العصور الوسطى:

يقول «جورج سباين» في كتابه «تاريخ النظرية السياسية» فالدافع إلى قيام المسيحية دافع ديني، والمسيحية مبدأ يستهدف تحقيق الخلاص، فهي ليست فلسفة أو نظرية سياسية. فمثل المسيحيين، من حيث الفلسفة السياسية، لم تكن في واقع الأمر شديدة المغايرة لمثل الوثنيين فلم يكن عصياً إذن أن يؤمن المسيحيون، كما آمن الرواقيون من قبل، بقانون الطبيعة أو بحكومة أرضية تحوطها العناية الإلهية، أو بواجب الحكومة والقانون حيال العدالة أو بمساواة جميع البشر أمام الله (١٦).

معنى هذا أن المسيحية بمبادئها لم يكن لها إسهام ذا بال في مجال الفكر السياسي إلا أن الأثر الذي تركته المبادئ المسيحية على الفكر السياسي ونظم الحكم لا يمكن إنكاره نتيجة لتأثير تطور الكنيسة كمنظمة عالمية تجب طاعتها من قبل العالم المسيحي أجمع، ونستطيع أن نجمل أهم المبادئ التي أكدتها الديانة المسيحية في ميدان الفكر السياسي في أربع نقاط :

- ١ - الإيمان بأن هناك «قانون إلهي» أعلى من القانون الوضعي . وهذا الاعتقاد يعتبر امتداداً لما كان يؤمن به الرواقيون وشيخرون وهو القانون الطبيعي .
- ٢ - الإيمان بخضوع العالم أجمع لقانون واحد وحكومة واحدة تمشياً مع الفكرة الرواقية عن خضوع الناس للقانون الطبيعي .
- ٣ - الإيمان بأن العدل هو الغاية من قيام الحكومات .
- ٤ - الإيمان بأن المساواة التامة بين الناس أن فقدت في العالم الديني فهي قائمة وموجودة في علاقة الفرد بالخالق .

وهذا لا يختلف كثيراً عما ذكره الرواقيون وحاول القانون الروماني تطبيقه . إذ حاول الرومان أن يجعلوا الناس أمام القانون سواء . وذلك باحترام السلطة الشرعية القائمة . وجاءت المسيحية لتؤكد هذا المبدأ على لسان المسيح في قوله «أعطوا إذن ما لقيصر لقيصر وما لله لله» (١٧) . كما جاء في الخطاب إلى أهل روما على لسان «القديس بولس» لتخضع كل نفس للسلطين، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة» (١٨) .

ومن ثم فإن الاحترام والخضوع للسلطة الشرعية أقرته المسيحية بل ودعت له، بالرغم من وجود ازدواج الولاء هنا، فمطلوب من الفرد أن يؤدي ما هو مطالب به نحو القيصر وفي الوقت نفسه يؤدي ما لله لله، فالطاعة مفروضة على المسيحي دينياً، وذلك بعكس الاعتقاد الروماني في أن الحاكم إنما يستمد سلطته من الشعب، وليس من قبل الله كما قالت المسيحية .

أما في العصور الوسطى، حيث كانت أبرز سمات مجتمعاته البساطة والاعتماد على العادات والتقاليد القديمة والمتوارثة، والتي كانوا يعتقدون أنها صالحة لجميع الأزمنة . فإذا ما واجهتهم إحدى المشكلات يلجأون إلى ذلك التراث من العادات والتقاليد، يستلهمونه المساعدة في حل مثل هذه المشكلات، فالأمر لا يتطلب إلا أن يصدر الملك «مرسوماً» يعلن على المواطنين باسم الشعب تمشياً مع المبدأ القائل بأن «القانون ملك الشعب» إذ أن موافقة الشعب على القوانين تعطيه صلاحية شرعية .

ويعتبر تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد، بين الشعب والحاكم وبين جميع أفراد الشعب أهم وظيفة للقانون، فمجتمع القرون الوسطى كان يؤمن بأن القانون هو الذي يحقق لكل فرد ما يلائم مكانته الاجتماعية من امتيازات وما يتبع ذلك من واجبات والملك لا يستثنى من ذلك.

واختيار الملك في العصور الوسطى يخضع لثلاثة اعتبارات أولها الوراثة وثانيها الانتخاب أما الثالث فهو الحق الإلهي.

وعلى وجه العموم نستطيع القول بأن القرون الوسطى هي تلك الفترة التي تم فيها إقامة «الدولة» ونعني بالدولة هنا المجتمع الأوربي كله في ذلك الحين على أساس سيطرة المعتقد الديني الذي كان ظهوره وتطوره أحد العوامل الأساسية في وضع نهاية للإمبراطورية الرومانية. فقد تم في تلك الفترة إقامة الدولة على أسس بعيدة عن فكرة الارتباط السياسي التي كانت الإمبراطورية الرومانية تحققه عن طريق القوة. ولم تقسم الدول الأوربية بعد ذلك على أسس سياسية ولم تأخذ المفهوم الذي تعنيه كلمة «الدول» الآن إلا بعد إنتهاء هذه الفترة التي نسميها بالقرون الوسطى (١٩).

فكر الإسلام السياسي:

لم يكن عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني هما العاملان الحاسمان في اضمحلال سيطرة الكنيسة، وإنما لعب التاريخ الإسلامي الذي يعن للكثيرين من مفكرى الغرب أن يتجاهلوا آثاره، دوراً خطيراً في تشكيل التاريخ الأوربي والعالمى وسيره في الاتجاه الذي اتخذه حتى الآن، فقد ظلت الإمبراطورية الرومانية الشرقية باقية حتى انهارت الامبراطورية الفارسية أمام الفتح الإسلامى (٢٠).

والإسلام لم يقتصر على أمور الدين. وإنما جاء الإسلام لينظم دين الناس ودنياهم. فهو ليس من صنع البشر، فمجموعة الفرائض والأحكام التي تتعلق بحياة الإنسان الروحية وعلاقته بأقرانه من بنى البشر، أوحى بها الله سبحانه إلى رسوله ﷺ وتضمنها القرآن الكريم والسنة المحمدية (٢١).

إن النظام الإسلامى كما يقول سيد قطب : «يقوم على فكرتين أساسيتين مستمدتين من فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان – فكرة وحدة الإنسان فى الجنس والطبيعة والنشأة. وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمى الخالد فى مستقبل البشرية» (٢٢). وتقوم سياسة الحكم فى الإسلام على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

١ - العدل : وقد نصت عليه آيات القرآن الكريم : «إن الله يأمر بالعدل» (٢٣). «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» (٢٤)، «وإذا حكمتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى» (٢٥) فالعدل هو الدعامة الأولى والهامة فى الفكر السياسى الإسلامى.

٢ - الطاعة من المحكومين : وجاء فى قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» (٢٦). والطاعة هنا لأولى الأمر مستمدة أو ناتجة من طاعة الله والرسول فولى الأمر لا يطاع لذاته، وإنما مصدر طاعته أنه يقوم على شريعة الله ورسوله. وإذا ما انحرف عن هذه الشريعة سقطت طاعته.

وهنا يجب أن ننتبه إلى التفريق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية وبين حصوله على السلطان من الدين. إذ ليس للحاكم سلطة دينية يتلقاها من السماء، كما كان يعتقد فى العصور الوسطى ومبادئ القانون الطبيعى. إنما الحكم فى الإسلام يكون باختيار المسلمين وحریتهم المطلقة فى هذا الاختيار. فالحكم فى الإسلام ليس للحاكم وإنما للشريعة.

٣ - الشورى : ويتمثل هذا المبدأ فى قوله تعالى : «وشاورهم فى الأمر» (٢٧). و «أمرهم شورى بينهم» (٢٨). فالشورى أصل من أصول الحكم فى الإسلام.

ولقد مثلت هذه المبادئ أو الأسس الثلاثة «سياسة، الإسلام فى الحكم، أما النواحي التنفيذية الأخرى من الناحية السياسية، فلم يشر القرآن إليها، وذلك بقصد إفساح المجال للاجتهاد نظراً لما يكتنف المجتمع من ظروف متعددة تستلزم التغيير الذى يصيب المجتمع خلال تطوره. لأن الإسلام كان على الدوام قوة دافعة على التقدم.

الخلافة في الإسلام.

اتخذت الخلافة الإسلامية في التاريخ شكلين الأول ديني والثاني دنيوي، فالدين الإسلامي لا يفصل بين الدين والدنيا فهو يجمع بين الجانب الروحي والجانب المادي.

فالخليفة كان إمام المسلمين دينياً وحاكمهم دنيوياً. إلا أن الخلافة فقدت الطابع الديني منذ قيام الدولة الأموية.

والمقصود بالخلافة أنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي ﷺ.

ولقد قرر الإسلام مسئولية الخليفة أمام الأمة، كما قرر الإسلام كذلك نصيحة الحاكم أو السلطان، وذلك في قول الرسول ﷺ : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شكوا أن يصيبهم الله بعقاب من عنده، وهذا القول ينفى أن يكون الخليفة مستمداً لسلطانه من قبل الله، وإلا لما كان للمسلمين أو الرعية سلطان عليه.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن حكومة الخلافة في الإسلام ليست هي النوع الوحيد من الحكومة، ولم يكن هو نوع الحكم الذي يجب أن يتبعه المسلمون، وإنما ما يجب أن يتبعه المسلمون هو حكم الإسلام الذي جاء بنصوص كثيرة ينظم بها العلاقات الاجتماعية سواء في مجال الميراث أو نظم الزواج والطلاق والحدود والاقتصاد والسياسة والنظم الاجتماعية على وجه العموم (٢٩).

وبالرغم من أن الخلافة لم يرد ذكرها في القرآن إلا أنها هي الشكل الذي تلا موت الرسول ﷺ ولذلك فإن مفكرى السياسة المسلمين تناولوها بالدراسة والتحليل، وكان لهم وجهات نظر وشروط لا بد أن تتوافر في الخليفة منها:

١ - العدل.

٢ - العلم.

٣ - سلامة الحواس.

٤ - سلامة الأعضاء.

٥ - الرأى الصالح.

هذا وتتميز الخلافة فى نظر الإسلام بأنها ليست كسائر الرياسات الحاكمة فى النظم الأخرى، حيث كانت ولاية الخليفة - كما سبق أن ذكرنا - تشمل أمور التشريع والتنفيذ والقضايا وإمامة الصلاة وغيرها من الأمور الدينية والدنيوية.

وقد يتساءل المرء عن مفكرى الإسلام السياسيين : فهل للإسلام مفكرين سياسيين ؟

كان لنتائج الدراسات الى قام بها كثير من الباحثين نتائج هامة فى هذا المجال، حيث أثبتت تلك الدراسات، أن هناك مفكرين سياسيين فى الإسلام ليسوا أقل شأنًا من المفكرين السياسيين فى الثقافات الأخرى.

ونستطيع أن نذكر بعضهم مثل «أبو نصر محمد بن محمد الفارابى، وفورات ٨٧٠ - ٩٥٠ ميلادية) الذى ألف فى السياسة كتابين هما «آراء أهل المدينة الفاضلة، و «السياسة المدنية». وقد تناول فى الكتاب الأول مكانة الإنسان فى المجتمع وأنواع المجتمعات وكذلك الصفات التى يجب أن تتوفر فى الحاكم وعلى رأسها العلم والحكمة. أما كتابه «السياسة المدنية، فقد جمع فيه بين الاقتصاد والسياسة، ويعتبر كتابة فى السياسة أول كتاب فى الاقتصاد السياسى.

ومن أبرز مفكرى الإسلام فى مجال السياسة «أبو حامد الغزالى، وفورات ١٠٥٨ - ١١١١م) الذى اشتهر بغزارة مؤلفاته وخصوبتها ونذكر منها على سبيل المثال كتاب «المنقذ من الضلال، الذى تناول فيه مقاصد العلوم وأصولها ومنها علم السياسة، فضلاً عن كتاب «التبر المسبوك، الذى وضع فيه نصائح للحكام والملوك، وغير هذه من المؤلفات التى تناول فيها نظام الحكومات. واستطاع الغزالى أن يحدد مكانة علم السياسة بين العلوم الأخرى وعرفه «بأنه العلم الذى يتناول الطريقة المثلى لتنظيمهم شئون الدولة» (٣٠).

ثم يأتى على رأس مفكرى الإسلام فى ميدان السياسة والاجتماع «عبد الرحمن ابن خلدون، وفورات ١٣٢٢ - ١٤٠٦م) وأهم كتبه هو كتاب فى التاريخ

المعنون «العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عارشمهم من ذوى السلطان الأكبر، والذي يصدره بمقدمة تسمى «مقدمة ابن خلدون، وهو يضم خلاصة فلسفة ابن خلدون في التاريخ والسياسة والاقتصاد. وقد تناول في الفصل الثالث تحليلاً للدولة وعناصر السيادة. وقد حدد للدولة عمراً وشبهها بالكائن الحي ذاكرة أنها تمر عبر تطورها خلال خمس مراحل هي مراحل النشأة والنمو والازدهار ثم الاستقرار فالتحلل والانقراض.

عصر النهضة والعصر الحديث:

ميكافيللي: وفورات (١٤٦٩ - ١٥٢٧):

إن الميكافيللية كلمة ينفر منها الناس عادة، لما ارتبط بها من صفات غير محمودة كالدهاء والخديعة والكذب والأخلاق على وجه العموم. وقد ارتبطت هذه الصفات بما خلفه ميكافيللي من تراث سياسى استخدمه هؤلاء الذين جاءت كتابات ميكافيللي بما يتضاد مع مصالحهم. ومن ثم استخدموا كتاباته كسلاح ضده أولاً، وضد هؤلاء الذين استعانوا بكتاباته ليجعلوا منها الواقع السياسى الذى يعيشون فيه ثانياً، ولكن السؤال السهام الذى نود أن نبدأ به هذه الإطلالة على ميكافيللي هو: هل كان الرجل ميكافيللياً؟ وبالرغم من أننا غير معنيون بدراسة حياة ميكافيللي بقدر ما نعننى بدراسة أفكاره، إلا أنه من الملائم أن نشير فى عجالة إلى حياته (٣١) التى قد تلقى بعض الضوء على ما خلف من كتابات وأفكار، مما قد يساعدنا على فهم الأهداف التى كان يسعى إليها.

عمل ميكافيللي موظفاً لفترة طويلة قبل أن يصبح كاتباً، وقد تعلم من خبراته العملية فى عمله، ومن ملاحظاته وتتبعه لتطور المجتمع الذى كان يعيش فيه، أكثر مما تعلم من قراءاته لكتب التاريخ والعلوم الاجتماعية والفلسفية لسابقيه ومعاصره - وقد كتب ميكافيللي كتبه، وأكثرها شهرة على وجه الخصوص، سعياً للعودة للحياة السياسية. ويبدو أن ميكافيللي لم يبدأ الكتابة أو لم يتجه إليها إلا حينما وجد نفسه لا يعمل، فهو لم يكن سعيداً بإبعاده عن ميدان العمل السياسى، حتى عندما أرخ لبعض الفترات، وضع نفسه فى موقع الآخرين وتحدث وكتب واتخذ القرارات على صفحات تاريخه كما لو كان هو الحاكم فى تلك الفترة التى

يؤرخ لها، وكأنما يقول : كان على هؤلاء أن يتصرفوا هكذا. كتب مكيا فيللي وجهات نظره في الوقت الذي تضاعف فيه سلطان الكنيسة والدين نتيجة لظهور المقاطعات المستقلة وفوراً بالجمهورية) في إيطاليا، مع نمو وازدهار السلطة المدنية^(٣٢) وتميزت المدن الإيطالية بهذه الميزة عن سائر البلدان الأوربية، فضلاً عن ضعف سيطرة الإقطاع فيها، مع كبرها وغناها واستقلالها، أضف إلى هذه الميزات الحضارة الإيطالية والنظام السياسي المدني الذي كان سائداً فيها : إذ اعتمد النظام السياسي في كميونات إيطاليا - خاصة فلورنسا وميلانو وفينيسيا - على المجلس البلدي الذي كان يحكم المدينة. وكان سكان الكميون يعتمدون على الروابط الصغيرة، كنفابة التجار والصناع وعلى الأسرة أكثر من اعتمادهم على مجلس الكميون. وظل الكميون يتطور وينمو حتى أصبح مدينة - دولة وفورات على غرار المدينة - الدولة اليونانية، ومع هذا التطور ضعفت وتفككت الروابط السابقة، وبدأ الفرد يشعر بذاتيته، وتعود مواطني تلك الدول - خاصة ميلانو وفلورنسا - على أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم مواطنون لهم مجموعة من الحقوق السياسية، في مجتمعهم الأكبر والأقوى. وتميزت العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذه المدن الإيطالية بضيق المسافة بين الحاكم والمحكوم، على غير ما كان سائداً في مجتمعات أوربية أخرى كانجلترا وفرنسا في ذلك الوقت. وكان المواطن الفلورنسي - على سبيل المثال - منغمساً في حياة دولته، بوعي كامل بما يقوم به الحكام، وهذه ميزة لانجدها عند نظيره الإنجليزي أو الفرنسي. كما تميز المواطن الإيطالي عن غيره بأنه كان كثير التفكير شديد الإحساس بالمواطنة، تجمعته روابط قوية بمجتمعه الأكبر، برغم تزايد إحساسه بالخوف من تصرفات الحكام يوماً بعد يوم. ومن هنا برز إحساسه بالاستقلال والفردية. وبرغم هذا التطور في شخصية المواطن نلاحظ أن الكميون الإيطالي لم يصل إلى النظام السياسي النيابي، ويرى الكتاب أن مرجع ذلك هو صغر حجم الكميون، ومن ثم فلم تكن الحاجة ملحة لمثل هذا النظام. ومع تزايد حجم الكميون واستقلاله، أصبح الحكم المباشر بوساطة المواطنين الأحرار ليس يسيراً، بالرغم من أن عدد المواطنين لم يزد كثيراً. هذا في الوقت الذي تطلبت فيه المحافظة على نمو الكميون واستقلاله توسيع المصادر الاقتصادية، مما استلزم توسيع حدوده

الإقليمية. ومن ثم برزت الحاجة إلى زيادة عدد الرعايا مع ثبات عدد المواطنين تقريباً، وعلى هذا اتجه الكميون إلى النظام الأوليجاركى، فعندما أعيد Savonarola إلى الحكم عام ١٤٩٤ وكانت فلورنسا تسمى ديمقراطية، وكان عدد سكانها حوالى ٩٠.٠٠٠ نسمة، بينما كان عدد المواطنين ٣.٢٠٠ نسمة فقط.

يستدل من ذلك أن النظام السياسى فى فلورنسا لم يكن ديمقراطياً بالمعنى المتعارف عليه للديمقراطية، وإنما كان نظاماً أوليجاركياً عندما نفحص النظام وفقاً للمفهوم الديمقراطى. ولذلك فقد أسهمت عملية الحد من حق المواطنة بالنسبة لعدد كبير من الرعايا، فضلاً عن ضعف الروابط القديمة - النقابات والأسر - فى زيادة وتعاضم السخط لدى الأفراد. وفتح المجال لصراع المواطنين من الفئات المختلفة ضد بعضهم البعض بالرغم من إدعاء أشهر المدن الإيطالية بأنها ديمقراطية، فقد كانت فينيسيا دولة أوليجاركية فى عصر مكيافيللى، وكانت ميلانو دولة استبدادية، أما فلورنسا فقد ظلت تحاول إعادة بناء الديمقراطية ولكنها ظلت استبدادية طيلة القرن الخامس عشر، إذ فقد غالبية نبلاءها سلطانهم، ومنذ بداية القرن نفسه بدأ الصراع الحاد بين مختلف الفئات فى الكيان السياسى، فالنقابات الكبرى ضد النقابات الصغرى، وأثرياء التجار فى مواجهة رجال النقابات الصغرى، وحزب الأوليجاركية ضد هؤلاء المنادين بالديمقراطية وهكذا (٣٣).. ومن خلال هذا الصراع الذى يعتبر فى الغالب ميداناً خصباً للديماجوجية، برزت أسرة Medici لتتاور بمهارة مستخدمة هذا الصراع لصالحها وسيطرت على الدولة.

ولكن الدول الإيطالية وفى مقدمتها فلورنسا لم تر الاستقرار السياسى فى تلك الفترة، إذ تغيرت حكومة فلورنسا - على سبيل المثال - مرات عديدة قبل أن يبدأ مكيافيللى كتاباته السياسية - وكان مكيافيللى فى الخامسة والعشرين من عمره عندما وصل سافونارولا إلى الحكم فى فلورنسا حيث وضع الفقراء فى مواجهة الأغنياء، وقبل أن يموت سافونارولا بحوالى شهران دخل مكيافيللى خدمة الحكومة.

أعمال مكيافيللي:

سبق أن أشرنا إلى أن إيطاليا كانت مقسمة إلى عدد من الدول الصغيرة المستقلة وكانت فلورنسا أشهرها ويكفيها أنها أنجبت «دانتي» و «مكيافيللي» وقد اشتهر مكيافيللي بكتابه الأمير، ولكن الأمير ليس هو الكتاب الوحيد الذي وضعه، ولكن لصغر الكتاب، والأفكار الصريحة فيه دفعت الناس إلى قراءة الكتاب. وكان هذا أيضاً السبب الجوهرى فى فهم الناس الخاطئ لمكيافيللي - فالكتاب لا تجد فيه وسط أو بين بين، وإنما تجد فيه الأبيض ونقيضه أى الأسود. ولكننا إذا حكمنا على مكيافيللي من واقع كتابه الأمير فقط، فإننا نقع فى خطأ جسيم حيث لا يشغل هذا الكتاب من إنتاج مكيافيللي سوى جزء يسيراً إلى جانب ما أنتجه الرجل من مؤلفات اتسمت جميعها بالطابع العملى فى التفكير من حيث أنه كان موظفاً هاماً فى حكومة فلورنسا، مختصاً فى السياسة الخارجية، مما أتاح له خبرات ومواقف لم تتح لغيره من مفكرى السياسة. وقد أتاح له عمله أن يسهم فى حل كثير من المشكلات السياسية على مستوى إيطاليا وقام برحلات دبلوماسية إلى ألمانيا وفرنسا فالتقى بامبراطور ألمانيا ماكسميليان والملك لويس الثانى عشر ملك فرنسا، فضلاً عن قيصر بورجيا ابن البابا الكسندر السادس. وعلى هذا فمكيافيللي كان رجل سياسة، عاش معارك العمل السياسى وأسهم فيها، وعرف طباع الحكام وأخلاقهم، وهذا كان دافعاً قوياً لمكيافيللي أن يسطر خبراته وتجاربه السياسية فى مؤلفاته التى تنوعت، فهو لم يكن كاتباً سياسياً وحسب، وإنما كان أيضاً أديباً إذ كتب مسرحيتين تعتبر إحداهما ماندراجولا من أشهر ما كتب الإيطاليون من كوميديا، كما ترجم مسرحية عن اللاتينية، وكتب قصة قصيرة سماها «بيلفاجور» ، فضلاً عن أنه كان شاعراً. ومن الجوانب المشرقة فى فكر مكيافيللي كتابه عن تاريخ فلورنسا ولم يتوقف مكيافيللي عند حدود المفكر السياسى والمؤرخ وإنما أسهم أيضاً فى المسائل العسكرية بكتابه عن فن الحرب الذى يعتبر إحدى الدراسات الهامة فى هذا الموضوع خلال القرن السادس عشر، هذا إلى جانب ما كتبه عن تاريخ روما المعروف الذى ناقش فيه وبإسهاب غالبية الموضوعات التى طرحها فى كتابه الأمير، ومن ثم يتحتم على الدارس قبل أن يقرأ الأمير، لابد أن يقرأ هذه المقالات ، والتعليقات عن تاريخ روما.

كانت اهتمامات مكيا فيلي متعددة ومتباينة، حيث تعكس أعماله كل مجالات نشاطه، واهتماماته. فقد عكس «الأمير» إعجابه ببورجيا، وتصوره للأمير انبثق في المقام الأول من إعجابه الشديد ببورجيا أكثر من أى شخص آخر. ولم يكن مكيا فيلي برغم هذا الإعجاب يعتقد أن رجال من أمثال بورجيا يمثلون أفضل الحكام، وإنما كان يعتقد أن مثل هؤلاء الرجال هو الدواء الناجع في أوقات معينة عندما تسوء «الأحوال السياسية ويستشري الفساد».

مكيا فيلي والسياسة العملية،

كان «مكيا فيلي» من أوائل المفكرين الذين تناولوا بالدرس ما يمكن أن نسميه «علم السياسة العملية» بالمصطلح الذى نتداوله الآن. ويحتل «مكيا فيلي» وضعا فريدا في التراث السياسى والاجتماعى الأوروبى. فهو فى تناوله للمجتمع والحكم يختلف عن مفكرى العصر الوسيط، كما أنه يختلف عن كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر من أمثال «بودان» و «هيز» و «لوك». فقد انصب كل اهتمام كتاب العصر الوسيط على مشكلات «التعريف» فأثاروا قضايا مثل ماهى الكنيسة؟ وماهى السلطة العلمانية وأى أهداف تخدم؟ وكان يبدو لهؤلاء الكتاب أن بحوثهم وتساؤلاتهم ومحاولة الإجابة عليها تنبع من طبيعة وأحوال وظروف الإنسان فى ذلك العصر. ولذلك تساءلوا عن ماهية طبيعة الإنسان وأن حقوق وواجبات الحاكمين والمحكومين تنبثق فى نهاية الأمر مما قصد إليه الله، ومن قصور العقل الإنسانى كما خلقه الله، ومن حالة الإنسان عقب خطيئة «آدم» وسقوطه، ومن عفو الله المشروط الذى حققه لذرية آدم السيد المسيح.

وعلى هذا فالنظرية السياسية فى العصر الوسيط كانت تنبثق عن اللاهوت وتحاول أن تفسر سلطة الكنيسة والدولة وحدود هذه السلطة بالرجوع إلى إرادة الله، وإلى طبيعة الإنسان كما خلقه الله. وكذلك كانت الحال أيضاً بالنسبة للنظرية السياسية فى القرن السادس عشر والسابع عشر، التى تستمد أصولها أيضاً من الثيولوجيا. على أن هذه الثيولوجيا كانت تختلف عن العصور الوسطى. وذلك يتجلى فى الكتابات «البروتستنتية» وبدرجة أقل فى الكتابات «الكاثوليكية»، إذ أن كلاهما قد تأثرتها بعصر الإصلاح الدينى^(٢٤).

وبرغم أن هذه النظريات السياسية قد تختلف اختلافاً كبيراً في نتائجها إلا أنها كانت تستخدم نفس المناهج التي استخدمها السابقون في العصور الوسطى.

ومن خلال معايشة مكيا فيلي لأحداث «فلورنسا» ومشاركته فيها، استخلص من الصراع بين حكم أسرة «مدتشى» بزعامة «لورنزو» (٣٠) أن أساسى الدولة هما «القوة» و «الحيلة»، وكان يؤمن بأن فن السياسة يتوقف على إدراك دوافع المصلحة الذاتية كما يرويها التاريخ وتكشف عنها التجربة. بل إنه يربط التغير في آراء الناس بالتغير في مصالحهم الشخصية. هذا فضلاً عن استخلاصه بالنسبة لمن يريد الإصلاح أنه لا بد أن يكون له من السيطرة والقوة ما يساعده على فرض إصلاحاته، وقد عزي مكيا فيلي سقوط «سافونارولا»، إلا أنه لم يكن مسلحاً ويقول في ذلك: «لذلك نرى الأنبياء المسلحين انتصروا والأنبياء غير المسلحين خسروا في مسعاهم. والشعب بطبيعته متقلب الميول. ومن السهل أن نقنعه بقبول شئ ما ولكن من الصعب أن نحمله على المحافظة على هذا الاقتناع ولذلك على الإنسان أن يحسن التدبير في الأمور حتى يستطيع إرغام الناس على الاقتناع حينما يتحولون عنه، ولو كان «موسى» و «قورش» .. و «رومالوس» غير مسلحين لما استطاعوا أن يحملوا الناس على الخضوع بشرائعهم وأخفق «سافونا رولا» في عصرنا حينما فقد الناس الإيمان به، ولم يستطع التثبت بالذين آمنوا به ولا إرغام الذين لم يصدقوا به» (٣٦).

إن كتاب «الأمير» يمثل قمة كتابات مكيا فيلي وأكثرها تأثيراً فقد كتبه، وهو يعانى الأزمات النفسية وقد امتلأت نفسه مرارة دائماً وخابت آماله، فجاء الكتاب خلاصة موجزة ومركزة لتجاربه السياسية وتفكيره العميق في نظم الحكم مما جعل الكتاب مرجعاً للملوك والحكام والأمراء في مختلف الأمم.

وقد يكون مكيا فيلي قد تأثر بمن سبقه من المفكرين السياسيين وخاصة «أرسطو» و«الرومان»، فهو يشير في الفصل الثالث - من كتاب الأمير - إلى حكمة الرومان في فن الحكم، وإلى أنهم كانوا لا يكتفون بمعالجة المشكلات الراهنة بل كانوا يستبقون الحوادث ويحللون المشكلات مما يسهل علاجها في بادئ أمرها ، ولكن يصعب تشخيصها، والإضطرابات السياسية يمكن إخمادها سريعاً إذا توقع اقتراب حدوثها، والحاكم بعيد النظر هو الذى يدرك ذلك (٣٧).

وتتوقف قوة الدولة وأهميتها على قوة جيوشها، فالدولة قبل كل شئ يجب أن تملك وسائل الدفاع عن كيانها ورد هجمات أعدائها وإخضاع المتمردين عليها من الرعية.

ولقد رأى الكثيرون من كتاب القرن السادس عشر أن «الأمير، يجب أن تتوفر فيه الفضائل جميعاً وأن يكون مثلاً أعلى في التدين والتواضع والكرم، هناك فروق كبيرة بين كيفية معيشتنا وبين كيف كان يجب أن نعيش، وأن الذى يترك ما هو واقع فعلاً من أجل ما كان يجلب لنفسه الخراب» (٣٨).

هذا ويواصل مكيا فيللى حديثه فيقول : «إننى أعلم أن كل إنسان يوافق على أن من أجدر المسائل بالمدح أن تجتمع الصفات الطيبة جميعها فى «الأمير، ولكن مادامت الطبيعة الإنسانية على ما هى عليه فإنه لا يمكن أن تتوفر هذه الصفات فى «الأمير، أو بكلمات أخرى لا يستطيع الأمير أن يظهرها جميعاً وعلى الأمير ألا يخشى اللوم على الرزائل اللازمة للمحافظة على الدولة» (٣٩).

وتتبلور أهم نصائح مكيا فيللى للأمير فى الفصل الثامن عشر - من كتاب الأمير فيذكر أن على الأمير أن يتعلم من «الثعلب، ومن «الأسد، لأن الأسد ليس له حيلة مع الشباك التى تنصب لاصطياده كما أن الثعلب لا يستطيع مقاومة الذئاب، ولذلك يحسن بل يجب - فى رأى مكيا فيللى - أن يكون الإنسان ثعلباً ليعرف كيف يتفادى الشباك وفى الوقت نفسه أسداً ليرهب الذئاب، وهؤلاء الذين يسلكون دائماً مسلك الأسود أغبياء، ولذلك نصح مكيا فيللى الأمير ألا يحترم وعده ولا يفي بعهده إذا كان ذلك يعرضه للخطر.

ونلاحظ أن نصائح مكيا فيللى للأمير مستقاه كلها من تجاربه ومشاهداته السياسية ومخالطته للأمراء والملوك فى عصره، والدراسة الواعية لكتاب «الأمير، تبين للدارس أن مكيا فيللى كان يهدف فى المقام الأول إلى تمجيد إيطاليا وتحريرها من السيطرة الأجنبية. ولذلك فقد طالب بدولة قوية ذات جيش قوى، ولو كان ذلك قائماً على انعدام الأخلاق ويكفى بهذه الدولة الفضيلة السياسية التى تتميز بـ «الخداع، و «الكذب».

ويعد مكيا فيللى أول من عالج السياسة العملية وأحل دراسة الوقائع وتحليلها محل مناقشة النصوص، كما أنه كان أول من فصل بين السياسة والأخلاق حيث جعل من السياسة فناً قائماً بذاته يستند إلى الملاحظة والتاريخ، فهو يرى في الفن والخداع والكذب وحتى في الوحشية وسائل قد تكون مجدية ينبغي الالتجاء إليها عندما تقتضى الحالة السياسية ذلك على الرغم من أنه كان يراها رزائل من حيث المبدأ^(٤٠).

وخلاصة القول أن كتاب «الأمير» كان بمثابة الأرض الخصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية فقد اعتز «موسولينى» بمكيا فيلليته الإيطالية، ولم يكن «هتلر» أقل منه اعتزازاً بالمكيا فيللية، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الديمقراطيات المزعومة وكثيراً من دول العالم حيث يفوق الكثير من الحكام الآن وصايا مكيا فيللى من الغش والخداع السياسى ومن ثم فلا نرى هناك اختلافاً بين فلسفة الحكم في عصرنا الحالى وفلسفة الحكم في عصر مكيا فيللى الذى رأى أن يقوم أساساً على القوة والخديعة.

فكر السيادة المطلقة عند بودان :

يوضع جان بودان، في تاريخ الفكر الاجتماعى فى أول حلقة من سلسلة المفكرين السياسيين التى نستطيع أن نضم إليها «هيزر» و «لوك» و «مونتسكيو»^(٤١). ونظرية «بودان» السياسية من الأهمية بمكان، حيث تدخل إلى الفكر السياسى أمثلة جيدة لأفكار لاتزال نستخدمها فى وصفنا للمجتمع والحكم أو لأن نقدها يزيد من قدرتنا على التفكير الواضح فى هذه المحاولات.

ويعتمد «بودان» فى طريقته العلمية على التحليل الفلسفى فضلاً عن اعتماده الكبير على فلسفة التاريخ فى كتاباته. بل إن النظرية السياسية من وجهة نظره يجب أن تقوم على قواعد تاريخية وملاحظة الوقائع ودراسة النظم السياسية. ولم يفصل بودان بين «القانون» و «الأخلاق» فصلاً تاماً كما فعل مكيا فيللى، بل إن العدالة والأخلاق عند بودان – أمران لا بد منهما لعلم السياسة. أما القانون الطبيعى الذى يحدد العلاقات بين الناس فقد قبله، وبين أنه ينظم علاقات الناس وبقيد سلطات الحاكم^(٤٢).

وبالرغم من أن «بودان» لم يبدأ بحثه بالكلام عن الحقوق والواجبات كما فعل «هيز» و «لوك»، إلا أنه يرى أنه من المحتمل أن تكون معظم الدول قد نشأت عن طريق «القوة»، وذلك أن بعض الدول قد نشأت عن طريق «الاتفاق»، ولم يستخدم بودان مفهوم العهد أو العقد لإيضاح وظائف الحكم أو يجعله شرعياً. فهو يسلم بأن الحكومة، بغض النظر عن كيفية نشأتها تكون شرعية طالما أنها تحافظ على النظام وترعى الصالح العام لرعاياها^(٤٣).

ولقد عنى «بودان» بفكرة السيادة، أى السلطة العليا - التى تصدر الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أحد. وتعتبر نظريته فى السيادة هى أهم وأخطر ما ساهم به بودان فى الفكر السياسى فهو أول من وضع إطار هذه النظرية وحددها كفلسفة سياسية. والسيادة كما يقصدها بودان هى القوة العليا المفروضة على الجميع. فكل شئ - عند بودان إنما يخضع للسيادة التى هى غير محددة بأية قوانين وضعية أو بوقت معين، بل إنها تعتبر مصدر القانون ذاته. وإذا كان بودان يخضعها للقانون الإلهى أو للقانون الطبيعى فإن ذلك لايعنى الحد من السمة الإطلاقية لها، بل على العكس يدعمها لكون مردها إلى «الله»، وإلى القانون الطبيعى^(٤٤).

ويستطيع أى دارس متيقظ لفكر بودان أن يكتشف أنه قد أراد من وراء فكره الفلسفى عن «السيادة» تدعيم وحدة السلطة السياسية وتركيزها فى الحكومة الملكية التى يفضلها عن سواها. وقد كان «هيز» من مؤيدى فكرة السيادة المطلقة حيث انتهى بتدعيم فكرة «العقد الاجتماعى» عنده بفكرة السيادة وإلى تركيز القوة السياسية فى يد الملك بصورة مطلقة.

وبالرغم من أن بودان أقر بوجود الحكم المختلط إلا أنه فضل عليه الحكم الملكى الوراثة. وتبرير ذلك عنده هو ضرورة تركيز السيادة فى شخص الملك، لأن ذلك يقضى على المصالح التطبيقية وتضاربها. وهو قد أراد تدعيم الدولة القومية حديثه المولد والتى شارك هو فى إقامتها. ونجده من جهة أخرى يتفق مع «مكيافيللى» فى مناداته بالحكم المطلق لكونه يدعم الدولة القومية بالقضاء على منازعات الكنيسة بالقوة.

ومن هذا يمكننا القول أن «بودان» كان يرى أن الحكومة التي تستطيع أن تستمر في الحكم تكون مشروعة، إذ أن استمرارها دليل على أنها تعمل من أجل الصالح العام، وهو يستخدم أحياناً حججاً لا تتفق مع هذه الافتراضات فهو يرى - على سبيل المثال - أن السلطة التي يمارسها الغزاة على المنهزمين لا تستمر لمجرد أنها تعمل من أجل مصالحهم. وهو يرتأى الرأي الشائع الذي يقول بأنه طالما أن للغزاة الحق في قتل المنهزمين فإنه يحق لهم أن يحكموا المنهزمين على أساس أنهم يمنحونهم الحياة في مقابل الطاعة. وحتى إذا كان المنتصرين معتدين وكان لجوؤهم إلى الحرب لمجرد توسيع مدى سيطرتهم، فإن انتصارهم يعطيهم الحق في حكم المغلوبين وليس ذلك فحسب، بل وفي تجريدهم من ملكيتهم وحريتهم^(٤٥)، ولعل مفهوم القهر بأجلى صورته يتضح في هذا الذي ذهب إليه بودان.

تصنيف النظم السياسية عند مونتسكيو:

عندما نتحدث عن «مونتسكيو» يقفز إلى الذهن مباشرة كتابه «روح القوانين» الذي يمكن اعتباره محاولة للرد على السؤال: من الذي يحكم؟ فقد رفض «مونتسكيو» في هذا الكتاب القيمة العامة لتصنيف النظم السياسية وفقاً لعدد أعضاء الحكومة كما ذهب أرسطو - سواء أكان الحاكم واحداً أم كثرة أم الجميع ويعرض هو الآخر تصنيفاً للنظم السياسية يتلخص في:

«الجمهوري والاستبدادي والملكي»، إلا أن الفارق الأساسي الذي يبرزه مونتسكيو هو أن كلا من هذه النظم يتسم بنمط اجتماعي معين^(٤٦). ولكن مونتسكيو في الوقت نفسه يتمسك بفكرة أرسطو عن أن طبيعة النظام السياسي تعتمد على الذين بيدهم السلطة العليا، فهو يرى أن النظام الجمهوري هو النظام الذي يكون فيه الشعب ككل، أو جزء منه، هو الذي بيده السلطة العليا. والنظام الملكي يقوم بالحكم فيه واحد فقط، إلا أنه يحكم بناء على أو وفقاً لقوانين ثابتة ومستقرة، أما النظام الاستبدادي فهو النظام الذي يحكم فيه فرد واحد، بلا قوانين أو قواعد، أي بطريقة تعسفية^(٤٧).

ومن ثم فإن أنواع الحكم الثلاثة ليست محددة بعدد من يمارسون السلطة السياسية فقط، إذ ليس ثمة فرق فيما يختص بعدد الذين بيدهم السلطة في النظامين الملكي والاستبدادي، حيث تكون السلطة بيد شخص واحد فقط في كلا النظامين. وعلى هذا فقد يتبادر إلى الذهن سؤال هام وهو: هل تمارس السلطة وفقاً لقوانين ثابتة أو بدون قواعد أو قوانين؟ ووفقاً لما إذا كانت السلطة التي بيد واحد فقط - تمارس طبقاً للقانون هي بعيدة كل البعد عن كل القوانين، يكون جوهر النظام القائم، أما الأمن والطمأنينة أو الخوف والإرهاب.

ولقد أخذ مونتسكيو المدن القديمة مثل أثينا وأسبرطة وروما كنموذج للجمهورية وممالك أوربا الحديثة كنموذج للملكية والإمبراطوريات الآسيوية كنموذج للاستبدادية. ومن الجدير بالملاحظة أن كل هذه النظم تظهر تحت ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. ولكننا إذا ما نظرنا إلى تصنيف مونتسكيو نجد أنه يتضمن جزء من مفهوم أرسطو عن كم عدد الرجال الذين يمتلكون السلطة؟ ولكن هذا التساؤل لا ينبغي أن يقتصر على الجانب الذي ناقشه مونتسكيو لعدد من يمتلكون السلطة بالفعل في نسق معين قد يتجاوز الأرقام التي يحددها مونتسكيو بكثير إذا ما نظرنا إلى الأمر نظرة أخرى، ومرجع ذلك إلى وجود متغير آخر، يعد من الأهمية بمكان وهو كيفية استخدام وممارسة السلطة، وما إذا كانت وفقاً لقانون أم بطريقة تعسفية. فضلاً عن أن طريقة الحكم لا يمكن أن تدرس دون أخذ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار، حيث يعطى تصنيف النظم السياسية تصنيفاً للمجتمعات في الوقت نفسه، مع ارتباط نوع الحكم بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن أن ينفصل عنهما.

الإرادة العامة عند جان جاك روسو،

عاصر «روسو» وفورات (١٧١٣ - ١٧٧٨) أزمت المجتمع الفرنسي وفوراته السياسية والاجتماعية) قبيل قيام الثورة الفرنسية، وتأثر بها تأثراً شديداً. ومن ثم فإننا نجده قد عبر عن هذه الأزمت أو المشكلات التي كان يعاني منها المجتمع

الفرنسي أصدق تعبير. وقد سعى من خلال كتاباته إلى إيجاد الحلول الملائمة لتلك الأزمات والمشكلات وقد نالت كتاباته شهرة واسعة وكان لها أثر كبير في الأحداث والحركات الثورية في كل من أمريكا وفرنسا (٤٨).

وتعتمد نظرية «روسو» على أن الإنسان قبل أن ينظم المجتمع ويتعقد وتظهر الدولة، كان يعيش على الفطرة، ثم تابعت الحياة تطورها وبدأ الإنسان يدخل في إطار المدينة. ويرى رسو أن المدينة هي التي أدت إلى ظهور المساوي في المجتمع، فكان ظهور تقسيم العمل كنتيجة لانتشار الصناعة وتطورها كذلك كان ظهور الملكية الخاصة سبباً في التمييز بين الغنى والفقر، وبذلك انتهى عهد الحياة الفطرية وبدأ ظهور المجتمع السياسي الحديث.

والمجتمع السياسي عند روسو ظهر بوساطة «عقد اجتماعي»، حيث قيام السلطة وتوافر الحرية لا يمكن أن يتوافر إلا بموافقة أعضاء المجتمع. وكانت أفكار كل من هوبز ولوك هي الأساس الذي اعتمد عليه روسو في هذا الصدد. فالعقد الاجتماعي بالتالي هو الذي أنهى عهد الفطرة وأصبحت السيادة والسلطان من حق المجموع ككل لا من حق فرد واحد من الأفراد على حدة، إذ ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله (٤٩).

والإرادة العامة هي الوحيدة صاحبة الحق في السيطرة على قوة الدولة وبالتالي يصبح لها الحق في توجيهها نحو الهدف الذي قامت وقام النظام السياسي لتحقيقه، وهو الصالح العام والإرادة العامة التي كان يقصدها رسو هي إرادة المجتمع بجميع أعضائه، وهي لا تعني مجموع أو محصلة إرادات الأفراد وإنما تعني الروح العامة التي تعبر عن الصالح العام، وهذه الروح العامة هي مصدر القانون. والسلطة المطلقة في يدها دون وساطة بينها وبين المواطنين فالعلاقة بين الدولة والأفراد علاقة مباشرة.

وقد ميز روسو بين الحكومة والدولة. فالدولة تمثل الشخص السياسي «تعبر عن نفسها عن طريق الإرادة العامة صاحبة السيادة العليا. وتتكون الحكومة من الأفراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الإرادة العامة، فالحكومة على هذا

النحو هي موكلة من قبل الشعب، وبالتالي يستطيع هذا الشعب أن يغيرها أو يستبدلها متى شاء. فأعضاء الحكومة ليسوا إذن سادة الشعب ولكنهم كمجرد موظفين يعملون في خدمة الشعب وتنفيذ قوانينه.

ويقسم روسو الحكومات إلى ملكية، وأرستقراطية وديمقراطية ومختلطة وهو يفضل النظام الديمقراطي المباشر على النظام النيابي، حيث لا يصلح النظام النيابي إلا للدول الصغرى التي تستطيع الإرادة العامة أن تؤكد سلطانها^(٥٠).

لقد قدم روسو نظرية سياسية متكاملة أجزاؤها معتمداً في ذلك على حالة الطبيعة بقوانينها سعياً لإصلاح أحوال المجتمع المتمدن. والعقد الاجتماعي هو الذي سيعيد - من وجهة نظره - إلى البشرية سعادتها ويصلح ما أفسدته المدنية والعلوم والفنون، لكي يتساوى الناس ويصبحوا أحراراً. ولقد إزداد تأثير رسو على مر الأيام بعد وفاته حيث أصبحت كتاباته أساس لفلسفات سياسية جديدة ومتجددة تصلح لكل العصور على حد قول ج. هـ. كول.

الفكر السياسي الاشتراكي؛

تعتبر فلسفة «هيجل» وفورات (١٧٨٠ - ١٨٣١) مصدراً أساسياً في تأييد فكرة القومية، فالدولة تشكل النسق الهام في الفكر الهيجلي السياسي والدولة القومية على وجه الخصوص. ومن ثم فقد لقيت فلسفة هيجل استحساناً وقبولاً في أوروبا سعياً للتخلص من السيطرة الأجنبية.

ويلخص د. بطرس غالي ود. محمود خيرى عيسى تأثير فلسفة هيجل في النقاط التالية:

- ١ - وضعت الأساس الذي استندت إليه النظريات الشيوعية والاشتراكية فيما بعد.
- ٢ - أدت إلى ظهور النظريات القانونية الخاصة بشخصية الجماعة والتي نجم عنها تنظيم علاقة الدولة بالجماعات الداخلية فيها كمنقابات العمال والكنيسة واتحاد الشركات.
- ٣ - أثرت في ماركس تأثيراً كبيراً وبخاصة في الناحية التي ترمى إلى إبراز

شخصية الجماعة وتطبيق طريقة التفكير الديالكتيكية على تطور الحياة في
الناحيتين الاقتصادية والسياسية. (٥١)

وقد تأثرت حركة الوحدة الألمانية - التي برزت إلى حيز الوجود في
النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بفلسفة هيغل فضلاً عن الأثر الهام الذي
تركته في تطور فكرة اشتراكية الدولة.

الماركسية،

تدعى الماركسية بأنها الصيغة أو النظرية العلمية للاشتراكية لأنها تعتمد
على فلسفة مقررّة للتاريخ. والجدل يمثل المحور الذي يدور حوله الفكر
الماركسي، ومن ثم فقد أطلق عليها - أي على النظرية - الجدلية التاريخية وقد
إستقى ماركس هذه الفكرة من هيغل الذي كان يرى أن العالم يشكل عملية جدلية
تسير على أساس نظام من التناقضات التي تتصارع فيما بينها لتصل إلى ما
يسمى بالمركب الذي ينتهي إلى حقيقة أو فكرة جديدة يقوم لها ما يناقضها وهكذا
سلسلة من التناقضات.

إلا أن الفارق بين جدلية هيكل وجدلية ماركس يقوم على أساس أنه في
الوقت الذي وضع فيه هيغل التطور والنمو في النظام الجدلي على أساس من
المنطق المجرد لتناقض الأفكار نلاحظ أن ماركس قد وضع هذا التطور على
أساس من صراع الطبقات الاجتماعية عبر التاريخ. وقد استبعد ماركس من
نظرية هيغل دعوى أن الشعوب هي وحدات التاريخ الاجتماعي ذات الأثر
الفعال.

وقد افترض ماركس أن العالم المادي هو الحقيقة الهامة والكبرى ومن ذلك
فإن الاقتصاد هو جوهر عملية التغير. فالتغير في وسائل الإنتاج يؤدي بالضرورة
إلى تغير في علاقات الملكية والبناء الطبقي للمجتمع. وقد ترتب على ذلك تباين
الطبقات الاجتماعية وفقاً لتباين مصالح كل منها في المجتمع.

«غير أن فلسفة ماركس كانت من نواح مهمة امتداداً لفلسفة هيغل. فأولاً
واصل الاعتقاد بأن الديالكتيكية منهج منطقي قوى قادر بصورة فريدة على

توضيح قانون التطور الاجتماعى، ونتيجة لهذا فإن فلسفته - شأنها فلسفة هيجل - فلسفة للتاريخ (٥٢).

اعتمدت فلسفة ماركس الاجتماعية على تغيير اجتماعى هام حدث فى القرن التاسع عشر، وجعلته لأول مرة موضع اهتمام الكتاب والمفكرين بشكل واضح وذلك هو وصول الطبقة العاملة الصناعية إلى الوعى الذاتى السياسى، ثم إلى القوة السياسية.

كانت فكرة الصراع عند ماركس وانجلز هى الأساس الذى يقوم عليه التطور انطلاقاً من المادية، فتاريخ المجتمعات المعاصرة جميعاً ما هو إلا تاريخ الصراع بين الطبقات. فهناك طبقتين المضطهدون - والمضطهدين - يتصارعون ويناضلون باستمرار - الأولى تحاول تأكيد واستمرار سيطرتها والثانية تحاول فرض إرادتها وقهر الطبقة الأولى لإنهاء هذا النظام الطبقي.

ولكن لماذا هذا الصراع ؟ تنص «المادية التاريخية» على أن تاريخ المجتمع البشرى بوجه عام وتاريخه الاقتصادى بوجه خاص هو تاريخ القوى الإنتاجية، وتاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات ووسائل الإنتاج. إن العلاقات الإنتاجية فى المجتمع البرجوازى «الرأسمالى» أصبحت بحالتها الراهنة لا تتفق وحالة القوى الإنتاجية مما أصبح لا مفر منه من أجل أن تحل الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج محل الملكية الرأسمالية لها. فالمجتمع الرأسمالى يحمل فى طياته عناصر فئائه، لأن الرأسمالى يملك أدوات الإنتاج دون العامل الذى يضطر بسبب حرمانه من ملكية هذه الأدوات أن يقبل مضطراً أن يستغل. إلا أن ظروف الإنتاج الكبير وما يصحبه من تجمع الأعداد الضخمة من العمال الذين تقتضى ظروف العمل أن يتعلم هؤلاء ليس بدافع الإرتقاء بهم وإنما لضرورة الإنتاج ورفع كفاءة العامل ومقدرته الفنية والإنتاجية لصالح الرأسمالى. وما تودى إليه ظروف العمل والإنتاج الكبير الذى يودى إلى أزمات فى التسويق مما يؤثر على القوى المنتجة والعمال حيث تنتشر البطالة والفقر بين أفراد الطبقة العاملة الذين يبدأون فى الإحساس بالمشكلة مما ينمى الشعور بالوحدة ورفع الوعى لديهم. وهذا يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية. على أساس أن الرأسمالية هى التى كانت السبب

فى تجميع هذه الأعداد الهائلة من العمال وقد أدت، الظروف الاجتماعية التى خلقتها الرأسمالية الى تكتل هؤلاء العمال فى اتحادات ونقابات تقاوم الأوضاع التى أوصلتهم لها الرأسمالية.

ووفقاً للإدعاء الماركسى فإن كل نظام اقتصادى لابد أن يصل إلى نقيضه وذلك بحكم ضرورة نموه طبقاً للمادية الجدلية، ومن خلال تطوره يتيح قيام قوة اجتماعية اقتصادية جديدة، وفى قيام هذه القوة الجديدة قضاء على الرأسمالية وصولاً إلى نقيض هذا النظام وهو المجتمع الذى تكون فيه ملكية أدوات الإنتاج للجماعة^(٥٣).

إن السلطة السياسية عند الماركسيين ماهى إلا تنظيم لسلطة طبقة ما للسيطرة على طبقات أخرى داخل المجتمع. ومادامت المادية التاريخية تؤكد أن تطور المجتمعات يقوم على أساس التناقض والصراع بين الرأسمالية والبروليتاريا فإن الحتمية التاريخية لهذا التطور سوف تصل إلى مرحلة انتصار البروليتاريا على الرأسمالية وتأخذ السلطة السياسية التى ستبقى مرحلياً كضرورة لازمة للإجهاد على الطبقة البرجوازية. وبانتهاء هذه العملية لن يكون بالمجتمع سوى طبقة واحدة هى طبقة البروليتاريا حيث يسود المجتمع التوافق والإنسجام وينتفى الصراع وعلى هذا تصبح الحاجة إلى الدولة غير قائمة فتتلاشى الدولة تلقائياً^(٥٤).

من خلال العرض الوجيز السابق لتطور الفكر السياسى نلاحظ أن النظرة الفلسفية قد تسلطت على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر الإغريقى وحتى القرن الثامن عشر فقد انصب اهتمام المفكرين فى المقام الأول على «ما يجب أن يكون» دون اهتمام بالواقع. فكانت هذه النظرة تنقسم بطابع ميتافيزيقى وأخلاقى. ولم تخل تلك الفترة بالرغم من ذلك من تناول الأحداث الاجتماعية والسياسية منها على وجه الخصوص بأسلوب علمى حيث أدرك أفلاطون وأرسطو وكثيرون من بعدهما أثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية فى الحياة الاجتماعية بما تشمله من نظم وتنظيمات. كما برزت فكرة الصراع الطبقي فى «جمهورية» أفلاطون بين طبقتى الفقراء والأغنياء.

ولعل ذلك يصدق على تلك الفترة من التاريخ القديم التي كانت فيها دولة المدينة هي قمة ما انتهى إليه النظام السياسى والدينى الذى كان سائداً فى المدن الإغريقية القديمة. إذ أننا نرى أفلاطون فى جمهوريته لم يتجاوز بخیاله الفلسفى المخلق ذلك الواقع السياسى والاجتماعى الذى كان موجوداً فى «دولة المدينة» إلا من حيث إيداء الرأى فى هذا النسق ومحاولة تعديله وتغييره على النحو الذى يتفق مع وجهات النظر السياسية.

غير أن هذه المنظورات قد يعثرها الكثير من التغير عند «أرسطو» كما سيتبين من كتابه «السياسة» وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسى والاجتماعى من حوله على أثر اجتياح الاسكندر المقدونى لبلاد اليونان وإنهيار دولة المدينة. وليس ذلك فحسب فقد تجاوز الاسكندر ذلك إلى الاستيلاء على إمبراطورية فارس استطاع من خلال النظرة التى اكتسبها على يد معلمه «أرسطو» أن يقيم حضارة جديدة تقوم على خيرة العناصر التى ضمنها حضارتا اليونان وفارس، ويميز المؤرخون بين الحضارة اليونانية القديمة وهذه الحضارة الجديدة التى جاء بها الاسكندر بأن يطلقوا على الأولى اسم «الهليينية» بينما يطلقون على الثانية الحضارة الهلينستية. إلا أن الحضارة الهلينستية لم يقدر لها الدوام بعد وفاة الاسكندر إذ تمزقت إمبراطوريته وانتهى الأمر فى أوربا إلى الرومان، حيث قامت الدولة الرومانية التى استمرت سيطرتها قرناً عديدة والتى اعتمد بناؤها على ممارسة السلطة العليا من روما. وفى ظل ما يسعى بالسلام الرومانى ونقصه به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدر ممكن من قوة الدولة المسيطرة على أصقاع الإمبراطورية من أوربا إلى الشرق - الشرق الأوسط - يعطينا المناخ السياسى السائد مفكرين سياسيين من أمثال بوليبيوس، وشيشرون.

وتبقى سلطة الدولة الرومانية مرتكزة على قوتها العسكرية وقدرتها التنظيمية إلى أن ظهرت المسيحية فى القرن الأول الميلادى وظلت كحركة سرية زهاء ثلاثة قرون إلى أن اتخذها الإمبراطور «قسطنطين» عقيدة رسمية للإمبراطورية، إلا أن تلك الفترة لم تتخلص تماماً من تسلط النظرة الفلسفية عليها، فدراسة الأحداث والوقائع الاجتماعية والسياسية خلال تلك الفترة كانت تقوم على قواعد فلسفية وأخلاقية.

ومنذ أن وصل باحثو القرن الثامن عشر إلى عنصرى التحليل وهما : النسبية والحتمية، فى مجال الأبحاث الاجتماعية فتح الباب أمام الدراسات الاجتماعية والسياسية لاستخدام المنهاج العلمى الاستقرائى، الذى كان قاصراً من قبل على مجال الطبيعة دون المجتمع^(٥٥) وكان لإسهام مونتسكيو فى هذا المجال أبلغ الأثر فى هذا التحول، فقد نجح فى إعطاء وتقديم صيغة واضحة للحتمية فى المجتمع والطبيعة على السواء. وطالما أكد على أن بحوثه تتسم «بالوضعية، التى تمثل نقطة الارتكاز فى المنهاج العلمى الواقعى المعاصر.

ويجدر بنا خلال هذا العرض أن نشير إلى الحقيقة الهامة التى نلاحظها عبر كل القرون، وهى أن الفلاسفة ومفكرى السياسة كانوا ولا ريب ممن يهتمون بمراقبة التحولات السياسية والاجتماعية من حولهم وأن الكثيرين منهم قد تجاوزوا ذلك الاهتمام العلمى وخاصة فى القرنين الماضيين - إلى الممارسة السياسية نفسها، كما هى الحال عند مكيافيللى وبودان وماركس وفيرير وغيرهم، ولهذا فإن الصلة الوثيقة بين الواقع الاجتماعى والسياسى وبين تأثر المفكرين بهذا الواقع تنعكس فيما يقدمون من دراسات ونظريات، مما يؤدى بنا إلى القول أن المفكر أو الفيلسوف ما هو إلا انعكاس لظروف عصره وما المذاهب السياسية إلا نتيجة لما يدور فى المجتمع من حوار فكرى وصراع مادية - أى صراع المصالح وهذا ما سوف نتعرض له بتفصيل أكثر فى الفصل التالى.

الهوامش

- (١) انظر: د. محمد فتح الله الخطيب، مقدمة، تطور الفكر السياسى جورج سابين، ترجمة حسن جلال العروسى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.
- (٢) أنظر عن حياة أفلاطون:
- E. Barker, The Political Thought of Plato and Arisotle, Dover Publications, Inc. 1959, pp. 62 - 80.
- (٣) أهم مؤلفات أفلاطون ثلاثة كتب هي: أ - الجمهورية. ب - السياسة. ج - القوانين.
- (٤) انظر: جورج سارتون، تاريخ العلم، الجزء الثالث، ترجمة د. توفيق الطويل وآخرين، دار المعارف، القاهرة. ١٩٧٠، صفحات ٩ إلى ٥٠.
- (٥) انظر تقسيم أفلاطون لسكان الجمهورية فى:
- E. Barker, op. cit., pp. 83 - 94.
- (٦) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا الخباز، القاهرة ابدون تاريخ، صفحة ٧٨.
- (٧) أنظر دراسة عن النظرية السياسية لارسطو فى:
- R. G. Mulgan, Aristote's Political Theory, Oxford Univ. Press, 1977, pp. 53102.
- (8) Russell, History of Western Philosophy, London, L. 1946, p. 514.
- (9) Ibid., p. 541.
- (١٠) انظر: ارسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفى السيد، الكتاب الأول والثانى.
- (١١) المرجع السابق، ص ٣٨٨.
- (١٢) جورج سارتون، مرجع سابق، ص ٣٣٤.
- (١٣) أنظر: بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية، مكتب الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٦٢.
- (14) R. Aron, Democratic et Totalitarisme, Paris: Gallimard, 1965, p. 41.
- (١٥) أنظر دراسة واعية بالوثائق عن «بوليبوس» فى: جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة د. مصطفى العبادى، وآخرون، الجزء السادس، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ٤٣ - ٥٠.
- (١٦) جورج سابين، تطور الفكر السياسى، ترجمة حسن جلال العروسى، الكتاب الثانى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٢٦.

(17) Ibrahim D., Governmental Forms and the Problem of Classification, Cairo, 1956, p. 5.

(١٨) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني ترجمة حسن جلال العروسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(١٩) انظر: إنجيل متى، الآيات ٢١، ٢٢.

(٢٠) انظر: الخطاب إلى أهل روما، الآيات ١، ٧، ١٣.

(21) John B. Morrall, Political Thought in Medieval Times, London. Hutchinson univ. Library, 1971, p. 11 seq.

(٢٢) د. أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسي، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥١.

(٢٣) انظر: د. راشد البرواي، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٢.

(٢٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٩٤.

(٢٥) سورة النحل، الآية ٩٠.

(٢٦) سورة النساء، الآية ٥٨.

(٢٧) سورة الانعام، الآية ١٥٢.

(٢٨) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٢٩) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣٠) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٣١) انظر د. أحمد شلبي، الحكومة والدولة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.

(٣٢) مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣٣) أنظر في هذا الصدد:

- P. Bondanella and M. Musa, The Portable Machiavelli, Penguin Books, 1979, pp. 9 - 40.

(34) John Plamenatz, Man and Society, Vol. one, Langman, London, 1977, pp. 9 - 10.

(36) N. Machiavelli, *The Prince*, Trans. By George Bull, Penguin Books, 1971, p. 11.

(37) Ibid, p. 32.

(38) Ibid, p. 92.

(39) Ibid, pp. 39 - 40.

(40) Ibid, p. 91.

(٤٠) أنظر : د. محمد طه بدوي، أصول علوم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٤٠) د. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، ١٩٦٣، ص ٩.

(٤٠) د. بطرس غالي، مرجع ابق، ص ١١٩.

(44) J. Piamentatz, op. cit., p. 1.

(45) W. Ebnstein, *Great Political Thinkers*, Bombay, 1972, pp. 14 - 15.

(46) J. Piamentatz, op. cit., p. 100.

(47) R. Aron, *Democratie et Totaliturations*, p. 41.

(48) Ibid, pp. 4 - 11.

(٤٠) أنظر: د. بطرس غالي، ص ١٤٤.

(٥٠) د. علي عبد المعطي محمد، د. محمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار

الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ١٨٥.

(٤٠) أنظر: د. بطرس غالي، ص ١٤٦.

(٥٠) أنظر: د. بطرس غالي، ص ١٥٦.

(٥٠) أنظر: جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة د. راشد البراوي، الكتاب الخامس، دار

المعارف، القاهرة، ١٩٧١، الفصل الثالث والثلاثون.

(٥٠) أنظر : د. محمد طه بدوي، المنهج في علم الاجتماع السياسي، مجلة كلية التجارة،

جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير ١٩٦٦، ص ١ - ٣٧.

الفصل السادس

أثر التفاعل الإجتماعي على المذاهب السياسية

- تمهيد :
- دينامية المذاهب السياسية
- تبلور الآراء في المذاهب السياسية
- خصائص المذاهب السياسية
- وظائف المذاهب السياسية
- المذاهب والنظريات السياسية

تمهيد :

ثمة إقرار بأن الناس إذا اجتمعوا في مكان واستقروا عليه فإنه لا مناص من أن يتعامل هؤلاء الناس ويتفاعلون ويتبادلون وجهات النظر، حول ما يهمهم من أمور تتصل بأسلوب حياتهم ووسائل تطوير هذا الأسلوب بما يضمن لهم حياة أفضل، فضلاً عن تخفيف التوتر أو الإقلال منه بقدر المستطاع. وهم لا يستطيعون الاتفاق حول مسائل معينة إلا عن طريق الحوار والجدل، حيث يعبر كل منهم عن رأيه بصدد المسألة أو الموضوع محل المناقشة. ومن هنا تصبح الآراء ووجهات النظر المتفقة أو المختلفة ثمرة أو حصيلة لعمل العقول البشرية خلال نشاط الإنسان عبر القرون حيال المسائل التي تشغل باله وتتصل بحياته اتصالاً وثيقاً.

فالآراء ما هي إلا تعبير يصور أو يعكس علاقات الناس وتفاعلهم الاجتماعي بعضهم ببعض، سواء أكانت هذه العلاقات على مستوى الجماعة Group أو المجتمع المحلي Local community أو المجتمع القومي National society بل لا يتوقف الأمر على هذا وإنما يدخل في ذلك أيضاً اتصال هذا المجتمع أو ذاك بالعالم أو المجتمعات الخارجية سواء أكان هذا الاتصال مادياً أو فكرياً. ومن ثم تكون هذه العلاقات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في تحديد الوجود الإنساني ذاته.

تختلف الآراء وتتباين بين الخصوبة والضحالة، ولكنها - أي الآراء - كانت وسوف تظل هي المعين على إرشاد الناس وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم. فعبر تطور المجتمع البشري، ومن خلال مسيرته التاريخية يلاحظ الدارسون مدى استعانة الكتاب والمفكرين «بالآراء» لصياغة نظريات بعينها يحاولون عن طريقها تفسير علاقاتهم المتقاربة أو المتنافرة، المتصلة أو المنفصلة، المتنافسة أو المتصارعة.

ومن خلال التجريب والتنظير والحوار والجدل ومطابقة الواقع بالفكر، تتحول الآراء إلى مذاهب أو وجهات نظر تشرح أو تفسر الظروف والأحوال التي يمر بها المجتمع. وتتميز المجتمعات وفقاً للمذاهب التي تشكل حياتها وثقافتها، ويرتبط

ذلك بالبيئة الجغرافية والاجتماعية، ومن ثم نلاحظ التباين بين المذاهب الاجتماعية التي تسود عالمنا المعاصر، كما أننا نجد أن لكل مجتمع مجموعة من الآراء والأفكار حول الدين والسياسة والأخلاق والقانون والاقتصاد وهكذا. وكل هذه الآراء تعمل في اتساق على صياغة حياة المجتمع. وهذا الى جانب أنها تصبغ سلوك اعضاء المجتمع بصبغة تتفق في العادة مع مجموعة الآراء والأفكار والقيم التي تسود المجتمع، مما ينتج عنه نظام اجتماعي Socioal order يصبح السمة المميزة بهذا المجتمع عن غيره.

ومن ذلك يرى الكتاب أن مجموعة الآراء والأفكار التي تعتنقها المجتمعات في مراحل محددة من تاريخها تسمى المذاهب السياسية أو الاجتماعية. فالمذاهب هي «نتاج إجتماعي ولا بد للفرد من أن يتأثر بذلك المذهب الذي ينشأ إيان ازدهاره أو سيادته»^(١).

دينامية المذاهب السياسية:

تختلف المذاهب السياسية والاجتماعية من جيل إلى جيل وفقاً للتطور الاجتماعي. فليس من سمات المذاهب السياسية الثبات لأن الثبات ليس سمة من سمات المجتمعات التي ابدعت وتبدع المذاهب السياسية وما يرتبط بها من آراء وأفكار. ففي أحوال كثيرة قد تتعدد المذاهب وتتصارع في المجتمع الواحد أيضاً.

إن التطور في المذاهب السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور المجتمع مادياً وبالتالي تطور علاقات الإنتاج في هذا المجتمع، إذ أن التحول أو التبدل الذي يطرأ على المذاهب إنما هو مرتبط في الأساس بالحياة المادية للمجتمع وليس بتطور المجتمع نفسه. إذ أن الجانب المادي أو الاقتصادي من حياة أي مجتمع - أي أساليب الإنتاج واستغلال ما تحتوى بيئة المجتمع من الموارد الطبيعية على اختلاف انواعها ومصادرها، لا يستغنى عنها أي مجتمع، لأن لجميع اعضاء المجتمع مطالب فيزيقية وحاجات ضرورية لا بد من اشباعها، نظراً لتوقف الحياة البشرية عليها. ولا يمكن تحقيق الاشباع المرجو إلا بمحاولة استغلال هذه الموارد.

وعلى هذا فإن تطور الجانب المادى على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يمثل حجر الزاوية فى الحياة الاجتماعية، ولا يتطور بتطوير المذاهب السياسى، وإنما العكس هو الصحيح فالمذاهب هى التى تتطور وفقاً لمتطلبات الحياة المادية. لأن المذاهب فى هذه الحالة تعد بمثابة الأدوات الثقافية التى تستجيب للفكر، أى أن المذاهب السياسية والاجتماعية ما هى إلا انعكاس لما هو قائم فى الواقع الاجتماعى الذى ينتج بالضرورة عن مجتمع.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن تتوافق المذاهب مع المنطق أولاً وتتفق وتتوافق أيضاً مع الحياة الاجتماعية التى يحياها الناس داخل هذا المجتمع. فليست المذاهب السياسية فى الأصل سوى مجموعة من القيم والأفكار السياسية والاجتماعية تكون أساساً لا بد منه لانبثاق أهداف معينة يتوق المجتمع ويسعى الى تحقيقها.

إن الأهداف التى يحاول المجتمع تحقيقها أو الوصول إليها هى التى يتألف منها البرنامج السياسى الذى تتبناه جماعة أو حزب يسعى الى تطبيقه على واقع الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الذى توجد فيه هذه الجماعة أو هذا الحزب، ولكى ينتج البرنامج ويجد مؤيدين من أعضاء المجتمع لا بد وأن يكون متسقاً مع أهداف ومطالب المجتمع.

ولهذا نستطيع القول بأن المذاهب السياسية لكى تقوم أو تنهض لا بد لها من دعمتين أساسيتين هما:

الأولى: مجموعة الآراء أو الأفكار والمعانى والاجتماعية والاقتصادية التى تضع أمامها العلاقة بين الفرد والجماعة ... وفى الوقت نفسه توجه أو تنير الطريق إلى أفضل الوسائل التى تقود الانسان تجاه مجتمع الخير والرفاهية.

الثانية: مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنبثق من المبادئ العامة أو المثل العليا التى يتضمنها المذهب مثل المذهب الرأسمالى أو المذهب الاشتراكى، وعليه يصبح المذهب السياسى أو الاجتماعى

عبارة عن مجموعة الآراء التى ترتبط ذهنياً بالنظام السياسى والاجتماعى القائم سواء أكانت هذه الآراء تساند النظام أو تناهضه.

أما عن تطور المذاهب السياسية، فهو أمر يتحدد عبر فترات التاريخ البشرى المتعاقبة فكلما دخلت البشرية مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتقدمها، صاحب هذا التطور فى الحياة البشرية سواء من الناحية المادية أو من الناحية الاجتماعية، تطور فى المعتقدات والقيم والأفكار أدى إلى تطور فى المذاهب السياسية، فمنذ أرسطو ومنذ زوال «دولة المدينة»، انقسم الفكر السياسى إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ساند الفرد ونادى بضرورة وجوده ككائن مستقل، لا بد أن يكون له كامل الحرية، ويجب أن يضع الآخرون هذه الحرية الفردية أو الشخصية موضع الاعتبار عندما يزاولون نشاطهم أو يسلكون داخل المجتمع الذى يعيشون فيه.

القسم الثانى: ظهرت الفكرة التى تنادى بالمساواة بين جميع البشر وهى فكرة «العالمية»، التى ركزت على أن جميع أبناء البشرية إنما يردون فى الأصل إلى الطبيعة البشرية برغم اختلاف الاجناس وتنوع العناصر.

ومن ثم فقد ظهر تيارين أساسيين فى الفكر السياسى، حاول الإنسان من خلالهما أن يلائم بين معيشتيه، وأخذ فى بذل الجهود المضنية فى السيطرة على هذه البيئة، ومحاولة تكيفها والتكيف معها، بحيث تفى بأشباع حاجاته الضرورية كالطعام والأمن والاستقرار والمحافظة على النوع. وعلى هذا اجتهد فى تحصيل المعارف والخبرة، مع بذل طاقته وفكره فى إخضاعها للمنطق عن طريق اختراع اللغة، وهى وسيلة الاتصال الأساسية بغيره من أبناء جنسه.

ولم يتوقف جهود الإنسان عند هذا النوع من التفكير وإنما صاحب هذا محاولات أخرى فى شتى مناحى الحياة وعلى رأسها ابتداع نظام يرجع إليه فى

تقسيم الموارد وأهمها جميعاً «الثروة والنفوذ» التي يحدث دوماً الظلم في توزيعها، وكان هذا الظلم أو أن شئناً تخفيفاً قلنا التمايز، سبباً في ظهور الغنى والفقير، وبالتالي المتميز وغير المتميز، ومن له باع أو نفوذ ومن ليس له. وهذا بدوره كان السبب الأساسى في إنتشار ظاهرة التمايز الاجتماعى Social differentiation.

الأمر الذى أدى الى أن البحث عن مشروعية لهذا التمايز كان هدفاً من أهداف البشر. ودأب الإنسان فى البحث عن حلول ملائمة للمشكلة الناتجة عن هذا التمايز والتي تعرف باسم « مشكلة التوزيع».

وبالطبع كانت السيطرة الفكرية – أى التي تصبح المبادئ والمذاهب التي تسود المجتمع – تميل فى الغالب إلى جانب المتميزين لأنهم القادرين على الحركة والاتصال ومن ثم حاول الانسان اختراع معتقد سياسى يتطور بتطوير المجتمع ويجعل من نظام التوزيع الخاص بموارد المجتمع مشروعاً أو مقبولاً من بقية اعضاء المجتمع. وعلى هذا كانت المذاهب السياسية هي حجر الزاوية بالنسبة للاتجاهات التي تدور حولها سياسة المجتمعات. ذلك لأنها هي التي توجه الافراد والمجتمعات والجماعات والأمم. إذ لم يتضح أن هناك شعب وجماعة من الجماعات إلا وتبرر سلوكها السياسى أو الاجتماعى عن طريق مذهب أو فكرة أو معتقد سواء أكان هذا المعتقد سياسياً أو إجتماعياً.

والمذاهب السياسية أياً كانت صياغاتها أو مدلولاتها هي التي تتخذ درجة عالية من الأهمية فى تشكيل سلوك الافراد ومساعدتهم على فهم طرق وأساليب الحكم التي ينتمون إليها أو التي يخضعون لها، مع التباين الواضح فى درجة اقتناع كل فرد داخل المجتمع بالمذهب أو المذاهب السائدة فى مجتمعه، وتتميز المذاهب السياسية بميزات أو خصائص نستطيع أن نجملها فى النقاط التالية:

أولاً: إن أول خاصية من خصائص المذاهب السياسية هي أنها تظهر فى فترات معينة يكون المجتمع فى حاجة إليها، حيث تجسد المبادئ الاساسية فيها

آمال الناس ورغباتهم في فترة معينة، وبالذات خلال الأزمات السياسية والاجتماعية. هذه الازمات التي تنجم في العادة بسبب قصور النظام القائم وعجزه عن تحقيق رغبات الناس أو قد تكون الأزمة بسبب اتخاذ النظام القائم لسياسات تضر بمصالح الغالبية من أعضاء المجتمع، ومن ثم يظهر التناقض والصراع واضحاً بين مصالح الحكام والمحكومين مما يؤدي إلى المطالبة بإجراء تعديلات اساسية في النظام.

ثانياً، من المعروف أن أي مجتمع يسوده مناخ فكري غالباً ما يكون متبايناً في الاتجاهات والأهداف. وعلى هذا تتوقف سيادة كل مذهب من المذاهب على مدى ما يريد الوصول إليه من أهداف وما يريد أن يحرز من سلطات. لأن المذاهب ما هي إلا عملية تنسيق أو مواءمة للفكر السياسي، عن طريقة تقوم الصفوة الحاكمة Ruling Elite بالسيطرة على العامة والغالبية من الشعب. وعمل الصفوة هنا تعتمد في المقام الأول على العملية الفكرية المبينة على المنطق. وليس ذلك فحسب، وإما تعتمد المذاهب على الإطار الفكري إلى جانب اعتمادها على عناصر اساسية من الواقع ومحاولة تعديله أو ما يجب أن يكون عليه.

ثالثاً، من الأمور الهامة التي يجب أن نلتفت إليها ونحن نشخص السمات أو الخصائص الاساسية للمذاهب السياسية أنها ترفض الدخول أو الانسياق مع المساومات، ومن ثم فهي لا تفعل الحلول الوسط بالنسبة لما تنادى به من مبادئ.

ولا تتعامل المذاهب السياسية مع العقل فقط، وإنما تركز على مخاطبة العواطف عند الجماهير محاولة اشعالها عن طريق اصفاء تشد الجماهير إلى أبطالها ورواد مبادئها وتحيطهم بهالات التبجيل والاحترام خاصة فيما تركوا من كتابات وآثار مثلما يفعل الماركسيون مع ماركس والصينيون مع ماوتسي تونج.

رابعاً، ليس من سمات المذاهب السياسية الثبات، فهي تخضع للتطور بالرغم من مقاومتها لمحاولات التغيير الجوهرية في مبادئها. ولكن بالرغم من ذلك فقد أصاب التغيير كثيراً من المذاهب مثل الماركسية على سبيل المثال - برغم أن هذا

التغيير لم يوجه إلى المبادئ الأساسية، ولذلك نستطيع أن نقول أن المذاهب عادة تتخذ في النهاية اتجاهًا محافظًا.

وقد أكد ، كارل مانهايم، على أن الايديولوجية، هي تلك الآراء المحافظة التي تؤيد وتدعم مركز الطبقة المسيطرة في المجتمع وتساند مصالحها على الدوام. ولهذا فإن الجماهير في حاجة على الدوام لمعتقد أو مذهب سياسى جديد يعبر عن مصالحها وتطلعاتها الراهنة، والتي في الغالب تختلف عن تلك التي كانت تسود في جيل سابق أو حتى في بداية ذلك الجيل^(٢).

ويصبح الأمر خطير ومنذر بحدوث توتر اجتماعى لا بد وأن يترك أثره على المجتمع وذلك عندما لا تجد الجماهير ما يرضيها بالنسبة للايديولوجية أو المذهب السائد وقد يؤدي ذلك إلى الثورة التي تقوم في العادة لاشباع وتحقيق رغبات الجماهير التي عجز أو على الأقل تقاعس النظام القائم عن تحقيقها.

وطالما أن المذاهب السياسية على هذا الدرجة من الخطورة اليس من المناسب أن نسأل عن ماهية وظائف المذاهب السياسية^(٣).

وفي محاولة للإجابة نقول أنه مما سبق يمكن أن نجمل أهم هذه الوظائف في النقاط التالية:

١ - أن المذاهب السياسية تضيف إلى أعضاء المجتمع نوع من المعرفة فيه أصالة فضلاً عن أنها تساعد على فهم المجتمع والعلاقات السائدة فيه. ذلك أنها عبارة عن صيغة مقنعة، أو هي مجموعة من الآراء الصادرة في الأصل عن ثقافة وتراث المجتمع. كما أنها - أى المذاهب السياسية - تعتبر من وسائل الاتصال الهامة إذ عن طريقها يستطيع السياسى الذى تمزح من حوله السياسات المختلفة، أن يهتدى ويتصرف بما يحقق مطالب الناس ويصل بهم إلى الأهداف المرجوة.

٢ - من الوظائف الهامة للمذاهب السياسية أنها تقود الرأى وتوجهه سواء كان هذا

الرأى فردياً أو جماعياً. وذلك بحكم أنها عبارة عن مجموعة القواعد والمبادئ التى تنظم الطرق التى يقوم الانسان فى حياته بتأدية دوره عن طريقها وتمهد الطريق إلى الوصول الى هذه الأهداف، السياسية والاجتماعية. فالمذاهب السياسية هى التى توضح عن طريق تبين الحقوق والواجبات، وتحديد الاطر التى تنبثق من خلالها السلطات.

ولا يمكن أن نقصر عمل المذاهب السياسية على هذا، لأنها تمد الناس بالمعايير التى تعمل على إمكانية تقييم ما يعتقد فيه الناس، فضلاً عن تقييم السلوك فى مجالى الفرد والجماعة، حيث أن مطابقة أو اتساق السلوك العام مع المذهب أو الايديولوجية السائدة من أهم الدعاى لنجاح المذهب نفسه، بالإضافة الى استقرار النظام، لأن الايمان والاقناع بمشروعية ما يتخذ المذهب من إجراءات، والالتزام بها من قبل الجماهير، من أهم الدعاى والمقومات لذلك النظام. لأن القوة العارية لا تحمى نظاماً أو مذهباً لفترة طويلة، ولكن الايديولوجية - أى المعتقد السياسى والاجتماعى - هى التى تضفى نوعاً من الشرعية على هذا النظام أو ذاك، إذ أنها هى التى تبرز صياغات النظم السائدة وتوزع القوة فيها.

٣ - وتعتبر مساعدة الفرد وعونه على مواجهة ما يكتنف حياته داخل المجتمع من تناقض وصراع، من أهم وظائف المذاهب السياسية، وهى فى الوقت ذاته قد تنمى بعض هذه الصراعات وتضعف بعضها، فضلاً عن أنها قد تنمى أو تبعد بعض هذه التناقضات جانباً. إن غالبية هذا التفاعل يتم عن طريق التنشئة الاجتماعية^(٤)، والتى عن طريقها يتم تلقين الصغار بمبادئ المذهب التى تؤدى الى ولاءها للحكم أو النظام القائم. وتضحى من أجل الوصول الى الاهداف التى تنشرها الدولة أو النظام فى نفوس اعضاء المجتمع بوساطة دعايتها أو صفوة مثقفها، لأن الايديولوجية تعتبر بمثابة الآراء التى عن طريقها تنقل السلطة الحاكمة آراءها للمجتمع.

٤ - إن الايديولوجية تمثل الواجهة التى ينعكس عليها سلوك المجتمع، الذى

يحاول الآخرون فهمه عن طريقها أى عن طريق الايديولوجية - لأنها تمثل المرأة التى يرى المجتمع صورته منطبعة فيها، فهى الوسيلة التى عن طريقها يستطيع المجتمع أن يتعرف على نفسه، ومن ثم يتعرف عليه الآخرون.

٥ - والايديولوجية تعتبر سلاحاً هاماً من أسلحة السياسيين لشحذ همم أعضاء المجتمع تجاه تحقيق هدف معين ينجز بعض مطالب الجماعة أو المجتمع، وهذا فى حد ذاته كفىل بأن يدفع الناس إلى بذل الجهد فى الوصول إلى تحقيق ما يرجون من مجتمع فاضل وحياة مترفة.

المذاهب والنظريات السياسية:

يواجه الباحث فى مجال النظرية السياسية بعدد غير قليل من المشكلات فى العادة. فإذا ما حاول الباحث التمييز - على سبيل المثال - بين النظرية السياسية أو كما يذكر كتاب السياسة، نظرية الدولة فى القرن الحالى وبين النظرية السياسية فى القرن الماضى، فإنه يواجه بكثير من المشكلات المتباينة، والتى تكون فى الغالب ناتجة عن استخدام مداخل مختلفة فى الدراسة مرتبطة أيضاً بفترات مختلفة، تختلف وتتباين فيها الظروف والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد اتسمت الاسهامات التى ظهرت فى دراسة النظرية السياسية فى القرن الحالى، بطابع واحد بصفة عامة تقريباً. إذ أنها ركزت على تساؤلات بعينها مثل: ما هى الغاية من الدولة والحكومة؟ وما هى الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الغاية أو الهدف؟ وفوق كل ذلك أو فى النهاية ما هو أفضل شكل للحكم (٥)؟.

ومن المعلوم أن كل العلوم بصفة عامة والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة انبثقت فى الأصل عن الفلسفة. والفلسفة تبحث فى العادة فيما يجب أن يكون، وهذا هو الطابع الذى ظل مسيطراً على الدراسات الاجتماعية حتى منتصف القرن الثامن عشر - كما سبق أن ذكرنا - ونلاحظ أن شبح هذا الطابع

لا زال يؤثر على غالبية قضايا ومداخل العلوم الاجتماعية حتى الآن. ولكن ما هي مهمة العلوم الاجتماعية أو هدفها الذي تسعى لتحقيقه؟ ولكي نحاول وضع اجابة لهذا السؤال لابد من تعريف العلوم الاجتماعية كان نقول أن العلوم الاجتماعية تدرس الانسان الذي يعيش في جماعة أو مجتمع. ومن ثم فان محور اهتمامها - أى العلوم الاجتماعية - إما يدور حول تحليل الجماعات والتجمعات والمجتمعات الانسانية. إلا أن هذا التعريف غير مقنع بالنسبة للكثيرين من العلماء، فهم يقولون أنه ليس من السهل تعريف الجماعة الانسانية فهل هي الجماعة الدائمة أم الجماعة المؤقتة؟ ومن ثم يخرجون من تساؤل ليدخلوا في تساؤل جديد.

ونحن لا يعنينا الدخول في مثل هذه المتاهات بقدر ما يعنينا الاهتمام بالقاء نظرة على ما يسمى في تراث العلوم الاجتماعية - سواء أكانت هذه العلوم تدرس هذه الجماعة أو تلك - النظرية السياسية التي سيطرت على الدراسة في ميدانها فكرة الغاية أو الهدف.

إن مصادر النظرية السياسية تتعدد وتتباين، فقد كان للمسيحية وللقانون الطبيعي أثر بارز على تطور النظرية السياسية. ولا نستطيع أن نتغاضى عن ذلك الأثر الكبير لمبادئ الدين الاسلامى على هذه النظرية. وقد اختلفت تأثيرات المبادئ الاجتماعية والقيم السائدة في وقت من الأوقات على النظرية السياسية، فثمة فرق كبير بين تأثير الدين وتأثير العلم، أو بمعنى آخر يختلف تأثير المصادر الدينية عن المصادر العلمية على النظرية وتطورها في ميدان العلوم السياسية إلى حد كبير وفقاً لما تمليه الأحوال والظروف التاريخية والواقعية.. ولكن ما هي النظرية السياسية.

النظرية السياسية :

النظرية السياسية على وجه العموم هي مجموعة من التصورات العقلية تضم

عدداً من القوانين، وتربط النتائج بالمقدمات. والنظريات السياسية هي أيضاً تصورات وفروض تفسر في ضوئها الظواهر السياسية محل الدراسة في ألى مجتمع من المجتمعات.

وتعتبر النظرية السياسية Political theory أحد الموضوعات الرئيسية في العلوم السياسية. تطورت مع تطور المجتمعات البشرية عبر الاجيال كما اصابها الكثير من التعديل والتطوير جرياً مع الأحداث والملايسات والتجارب الاجتماعية^(٦).

وتدور النظرية السياسية وفقاً لتراث الفكر السياسى حول حقيقة الدولة ونشأتها وتطورها عبر الازمان، فقد شملت النظرية السياسية إلى جانب نشأة الدولة، حقيقة بناءها والوظائف التى تؤديها فى المجتمع، وكذلك النظم والتنظيمات التى انبثقت عنها. وهى تقوم - ألى النظرية السياسية - على اربعة أسس: اللغة والتاريخ والاخلاق والسلوك السياسى^(٧).

واللغة كما نعلم هى التى يعبر بها عما يدور فى أدمغة البشرية من أفكار ومعتقدات، وقد يقيم تعبير أو لفظة واحدة من الخلاف والجدل ما لا يمكن حسمه من نقاش فى مجلدات. أما التاريخ فمعه نستلهم الخبرة البشرية وتجاربها وارتباطه بالفكر السياسى، وتأثر هذا الفكر به أمر لا يتطرق اليه الشك. فمن تباين العصور واختلاف الأحداث فى كل عصر عن الآخر، جاء اختلاف وجهات النظر السياسية وبالتالي اختلاف النظريات وتباينها.

هذا ومن المعروف ان صلة السياسة بالاخلاق أمر لا جدال فيه فقد كانت السياسة حتى « ميكافيللى » مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاخلاق باعتبار ان السياسة انما تسعى لاقامة مجتمع سياس قائم على العدل ويسعى إلى الخير. أما السلوك السياسى فهو يمثل العصب بالنسبة للنظرية السياسية، فمن خلال تغير هذا السلوك وتطوره وفقاً لمقتضيات تطور المجتمع وتغيره - فضلاً عن نظم الحكم التى تتطور تبعاً للتغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى والنظام الاجتماعى الذى يعتبر النظام السياسى جزء منه.

يقول الدكتور طه بدوى: « إن النظرية تقع بأسرها فى نطاق الفلسفة الوضعية، فهي تبدأ من مشاهدة الظواهر السياسية Political Phenomina، ثم هى لا تقف عند حد تسجيل الأحداث ولكنها تتجاوزه إلى تجميع هذه الأحداث وترتيبها ثم تفسيرها علمياً للكشف عن القوانين التى تحكمها^(٨) .

فالنظرية السياسية من وجهة النظر هذه تقوم على ملاحظة الواقع وتسجيل الأحداث، ثم ترتيبها، بهدف تفسير هذه الأحداث وإيجاد العلاقات فيما بينها، وكل ذلك على أساس موضوعى وليس بناء على وجهات نظر شخصية أو ذاتية .

وتوجه النظرية السياسية إهتمامها إلى دراسة المبادئ والأفكار الفلسفية والسياسية . إذ يدخل ضمن نطاق دراسات النظرية السياسية مسائل التعريف والتصنيف والتعميم، فضلاً عن صياغة المفاهيم والمصطلحات التى يشتمل عليها أو يتناولها الفكر السياسى أو العلوم السياسية .

وتقع مهمة الكشف عن وظائف وأهداف المجتمع السياسى، فى توضيح طبيعة هذا المجتمع من مهام دراسات النظرية السياسية . فالنظرية السياسية فى ضوء ما سبق أن ذكرنا تعتبر ميداناً فرعياً من ميادين علم السياسة، يقصد بالنظرية فيه طائفة متنوعة من الأنشطة الفكرية^(٩) .

الهوامش

- (١) أنظر فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، الجزء الأول، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، المقدمة.
- (٢) أنظر:
- K. Mannheim, Ideology and Utopia, Routledge & Kegan Paul, London, 1960, PP. 49 - 53.
- (٣) أنظر: فؤاد شبل، مرجع سابق، الفصل الأول.
- (٤) أنظر: دراسة عن التنشئة الاجتماعية والسياسية في: إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.
- (٥) أنظر دراسة عن النظريات السياسية وأشكال الحكم في:
- C. C. Rodec and others, Introduction to Political science. McGraw-Hill, Tokyo. 1967. PP. 43 - 113.
- (٦) أنظر تطور النظرية السياسية في:
- G.H. sabine. A History of Political Theory, Oxford & IBH Publishing, Bomby. 1961.
- (٧) أنظر: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦١١ - ٦١٢.
- (٨) د. طه بدوي، مرجع سابق، ص ٧٧.
- (٩) د. علي عبد المعطي ود. محمد علي، مرجع سابق، ص ٢٣.

الفصل السابع

القوى الاجتماعية والنظام السياسي

- تمهيد :
- نظم الحكم المعاصرة.
- النظام السياسي.
- القوى الاجتماعية والنظم السياسية.
- دور السلطة في النظام السياسي.
- السلطة كظاهرة تاريخية.
- السلطة السياسية والقانون.

تمهيد :

اتخذ أرسطو مكانه بجداره بين صفوف علماء وفلاسفة السياسة عن طريق انتاجه العلمى الغزير فى شتى ميادين المعرفة وخاصة ميدان السياسية، فقد قدم أرسطو علم السياسية على أنه العلم الرائد أو المرشد لكل العلوم. وقدم السياسة على أنها نشاط انسانى اجتماعى يتصف بالفن والمهارة^(١).

ونحن لا نستطيع أن نتعرض لنظم الحكم دون أن نتوقف عند «أرسطو» فهو أول من أعطى للعلم السياسى أهمية فاقت اهتمام كل من تصدى لهذا العلم قديماً وحديثاً وهو أول من أعطانا فى كتابه القيم «السياسة» مفاهيم لازالت وسوف تظل هى المحور الذى تدور حوله مسائل علم السياسة. فقد اثبت تصنيفه للنظم السياسية فائدة وأهمية لأسباب كثيرة ومتباينة فهو لا يزال يتميز بالحيوية خلال التقلبات والتحولات السياسية منذ ٢٥ قرناً، بل فى الواقع يشابه فى أكثر من جزء منه التفكير المألوف لدارس السياسة اليوم كما كان أثناء يقظة الاغريق فى عصر ارسطو.

قدم أرسطو معيارين لتمييز النظم السياسية، ويمكن أن نطبق هذه المعايير ليس فقط على الدول، بل على الانساق السياسية Political Systems بوجه عام، وهذين المعيارين هما :

(أ) الهدف من قيام الدولة على أساس نظام سياسى معين.

(ب) أنواع السلطة المختلفة التى يخضع لها الناس والروابط التى ينضمون اليها.

استخدم أرسطو المعيار الأول للتمييز بين الأنساق والنظم التى يقوم فيها الحكام بالحكم من أجل هدف عام أو المصلحة العامة التى يبحث الحكام فيها عن حياة صالحة ليس لأنفسهم وانما لجميع أعضاء النظام، وبين النظم التى يسعى فيها الحكام لتحقيق صالحهم الخاص أكثر من سعيهم لتحقيق صالح الجماعة أو المجتمع ككل أى المصلحة العامة ورأى أرسطو أن النظم الأولى هى الصحيحة، أما النوع الثانى فهو فاسد.

ثم استخدم المعيار الثانى (ب) للتمييز بين النظم التابعة للعدد المناسب من المواطنين الذين فوضوا للحكم، وقد وصل فى هذا الطريق الى التمييز المألوف بين حكم الفرد وحكم الاقلية والأغلبية.

من هذا نستطيع القول أنه عندما يحكم الفرد أو الأقلية أو الأغلبية بالنظر إلى المصلحة العامة. فإن النظم التى يحكمون بها نظاماً صالحة. وبالتالي من ناحية أخرى فالنظم التى توجه لخدمة المصلحة الشخصية للفرد أو للقلة، من الضرورى أن تكون فاسدة. أى أنه إذا كان الحاكم فرداً سُمى الحكم موناركيا Monarchy يكون عادلاً إذا حكم للمصلحة العامة، ويكون مستبداً إذا حكم لصالحه الشخصى، ويسمى الحكم استبدادياً Tyranny: وإذا كان الحكم اقلية سُمى أوليجاركيا -Oligarchy وبلغه أرسطو أرستقراطية Aristocracy، أما إذا كان الحكم للأغلبية يكون ديمقراطياً Democracy وبلغه أرسطو Polity، وبهنا فى هذا التصنيف شكلين يعدا هامين:

الاول، أن أرسطو قد ضمن تصنيفه المعيارين الامبيريقى والمعيارى، فبالإضافة إلى أن تصنيفه يصف ما هو كائن فهو يرشدنا فى الوقت نفسه إلى ما يجب أن يكون، ولكن تصنيف النظام السياسى وفقاً لمعيار العدد فهو منذ البداية - كما يقول روبرت داهل - محل نظر، حيث أنه عندما يحكم فرد أو قلة أو كثرة داخل نسق سياسى معين فهذا حقيقة ما هو كائن، وليس حقيقة أو موضوعاً «لقيمة» (أى تقرير لما يجب أن يكون)، ومن ناحية أخرى أن تصنيف نسق ما وفقاً للمعيار الثانى فهو يتضمن كلا الاثنين الحقيقة والقيمة معاً، ولا يجب أن يلاحظ الانسان أفعال الحكام لكى يعلم ما هى أهداف أو نتائج أفعالهم فحسب، ولكن لكى يقيم أفعالهم وفقاً لبعض المعايير، كالمصلحة والحق والصلاحية.

الثانى: أن أرسطو قد منح الشكل الفاسد لحكم الشعب فى عصره اسم «ديمقراطى» التى نعى به اليوم حكم الأغلبية لصالح الكل. فأرسطو على هذا أخذ بوجهة نظر سطحية ومتحيزة للديمقراطية الاثينية، أو قد يكون قد أراد رفض مصطلح الديمقراطية كشكل فاسد أكثر منه شكلاً صالحاً للحكم.

وعلى أية حال لقد كان أرسطو مثيراً لعدم الرضا بتصنيفه الخاص، وبافتراضه أن الفقر يكون الكثرة عادة والغنى يكون القلة، وعلى هذا فمقياس العدد عند أرسطو لم يكن مرضياً لأن طابعه الأساسى كان حيازة الملكية.

أن أساس الاختلافات الحقيقية بين الأوليغاركية والديمقراطية هو الغنى والفقر، ومن المحتم أن أى نظام سيكون أوليغاركياً إذا كان حكامه ذوى قوة أو فعالية، بالغنى سواء أكانوا قلة أو كثرة، وسيكون من المتعذر تجنب أن يكون النظام ديمقراطياً تحت حكم الفقراء^(٢).

ومن خلال تباين الاختلاف فى الملكية Property والطبقة الإجتماعية كمقياس لتمييز الانساق السياسية، خلط أرسطو فى تصنيفه الأصلى. وهنا ثمة شىء يستحق الالتفات إليه، بالرغم من أن أرسطو غير واضح الأسلوب الى حد ما، فالفرضية ذات الأهمية عنده هى :

أن كمية أو مقدار قوة ونفوذ أعضاء النظام السياسى تعتمد على مقدار الدخل والثروة والمكانة الإجتماعية التى يحتلونها فى الأنساق المتباينة، ووفقاً لمدى اختلاف توزيع الدخل والثروة والمكانة فى الانساق المتباينة، فنحن نتوقع الاختلاف فى طريقة توزيع القوة فى كل نظام.

وعلى هذا فإرسطو لم يبحث فى تصنيف النظم السياسية تبعاً لاختلافات معينة فحسب، وإنما فسر أيضاً كيف ظهرت هذه الاختلافات^(٣).

نظم الحكم المعاصرة :

أن القاء نظرة فاحصة على خريطة العالم السياسية تظهر لنا سيادة نوعين من النظم السياسية هما المذهب الفردى والمذهب الاشتراكى، فالأول مطبق فى البلدان الرأسمالية وتطبق البلدان الاشتراكية المذهب الثانى، وإن كان هناك اختلاف أو تباين فى التطبيق بالنسبة للمذهب الواحد، فإن ذلك يتوقف على الظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان. وسواء أكان المجتمع يتبع هذا المذهب أو ذاك فلا بد من وجود هيئة حكومية مكونة من عدد

من الأفراد يديرون شئون المجتمع وفقاً للمبادئ التي يرتضيها أعضاء هذا المجتمع، وهذه الهيئة أو تلك الجماعة من الأفراد هي ما اصطلح على تسميته في تاريخ الفكر السياسي «بالحكومة»، وعلى هذا فالحكومة هي: الهيئة التي تتمتع بأعلى درجة من السلطة في المجتمع تسمح لها أو تمكنها من إدارة أعضاء المجتمع وتوجيههم بما تفرضه عليهم من قواعد وقوانين^(٤).

ويتباين عدد أعضاء الحكومة بين القلة والكثرة من مجتمع إلى آخر، بل وفي المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى ارتباطاً بالظروف - الإجتماعية والسياسية والاقتصادية - التي قد يمر بها المجتمع مع ميلها إلى الاختلاف والتشابه من حين لآخر. ولهذا توجد الأنظمة المختلفة للحكومة.

تسيطر فكرة الحكومة سيطرة بالغة على الدراسات السياسية منذ عصر الاغريق كما رأينا عند أرسطو، بل لازالت الفكرة نفسها تسود الفكر السياسي المعاصر، إذ أنها تشكل محور الدراسات في هذا الميدان. وظلت الدراسات السياسية تهتم بالأوضاع والمسائل القانونية والدستورية فترة طويلة، مما أدى إلى إهمال الجانب الإجتماعي للسياسة والذي أصبح من وجهة نظر كثير من العلماء وخاصة علماء الاجتماع على درجة كبيرة من الأهمية، بل أنهم يرون أن السياسة لا تقوم ولا تستند إلا على أسس اجتماعية حيث أن هذه الأسس هي التي تكون سبباً مباشراً وغير مباشر في تباين وتمايز النظم السياسية.

ومن ثم فإن الحكومة التي تقوم على الوفاء باحتياجات المجتمع، هي حكومة ناجحة لكونها تصدر عن حاجات المجتمع وفق ما يرى علماء الاجتماع السياسي باعتبار أن هذا المجتمع هو الذي وضع أعضاء الحكومة في موقع الحكم والسلطة وعلى هذا فكلما عمل أعضاء الحكومة على تحقيق غايات وأهداف المجتمع، كلما دل ذلك على نجاح الحكومة، وإذا لم تنجح الحكومة في الوصول بالمجتمع إلى أهدافه أو التقدم به على الأقل نحو تحقيقها، تصبح الحكومة عندئذ فاشلة، لكونها فقدت الهدف الأساسي من قيامها.

أن الحكومة ترتبط في المقام الأول بالنظام الإجتماعى الذى تمخضت عنه، والنظم الإجتماعية تنجم فى العادة عن ظروف المجتمع السياسية والإجتماعية، ومن ثم فلا يمكن نقلها أو تصديرها - على حد قول فتح الله الخطيب - فما يصلح لمجتمع من المجتمعات قد لا يصلح لمجتمع آخر، نظراً لتغير واختلاف البيئة الطبيعية من مجتمع إلى آخر. وكذلك تغير خصائص وظروف وتاريخ كل مجتمع أيضاً حيث أن لكل مجتمع خصوصيته.

النظام السياسى :

أن التمييز السياسى الهام بين البلدان ليس شكل الحكم فيها وأنما تدابير الحكم ذاتها هى الفاصل فى التمييز بين أنواع الحكم فى البلدان المختلفة. كما أن الاختلافات بين الديمقراطية والدكتاتورية Dictatorship أقل من الاختلافات بين تلك البلدان التى تجسد سياساتها الاتفاق والشرعية والتنظيم والفعالية والاستقرار، وبين تلك البلدان التى تعجز سياستها أو تقصر فى هذه الصفات. فالدول الشيوعية التى تتبع المذهب الشمولى والدول الغربية التى تتبع المذهب الحر كلاهما يتسم بالفعالية أكثر من اتصافهما بالانساق السياسية الضعيفة.

وبالنسبة لهذه الصفات نلاحظ أن دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا تختلف من حيث دلالتها على تلك الحكومات القائمة بعدد وفير فى بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تفتقد هذه البلدان الكثير. فهم يعانون من نقص فى الغذاء والتعليم والثروة والصحة ... الخ وإلى جانب معاناة هذه البلدان من النقص فيما سبق أن ذكرنا، فهى تعاني أيضاً من عجز المجتمع السياسى وعدم الفعالية نظراً لتسلط الحكومات غير الشرعية. وفى الغالب تكون مثل هذه المجتمعات منقسمة على نفسها حيث تعاني النظم السياسية Political Institutions من نقص القوة والهيبة، وفى كثير من الأحيان تصبح الحكومات غير حاكمة. ولكن يهمنى فى المقام الأول أن نسأل عن كيف يتحدد النظام السياسى ؟

نقول أن النظام السياسى يتحدد وفقاً لما تقرره القواعد الدستورية ومن ثم فإنه لا يخرج عن كونه الإطار الذى يحتوى على السلطات الثلاث: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ولا يتوقف النظام السياسى عند هذه الحدود الثلاث المعروفة، وإنما ينطلق الى ما وراء ذلك حيث يشمل القوى الأخرى - غير الرسمية - التى يمكن أن يكون لها دور فى أى نشاط سياسى داخل المجتمع ككل، كالأحزاب السياسية والرأى العام والنقابات وما إلى ذلك من مؤسسات يمكن أن تمارس ضغوطاً من أنواع معينة على النظام السياسى.

وبناء على ما سبق أن ذكرنا يمكن أن نعرف النظام السياسى على أنه وعاء الاتجاهات السائدة فى المجتمع، ولا تتوقف على النشاط أو النواحي السياسية بل تمتد إلى النشاط الاقتصادى والاجتماعى أو هو الإطار الذى يحدد القيم بوساطة السياسات التى يتبعها وبالتالي يقوم بفرض هذه القيم على المجتمع عن طريق استخدامه لما هو متاح له من سلطة تلزم بقية أعضاء المجتمع.

ويذكر Easton. أن السياسة تصبح فاصلة أو حاسمة عندما يسود الأحساس بأنها ينبغى أن تطاع، سواء عن طريق الفعالية أو عن طريق رسميتها فهى تقبل من حيث أنها ملزمة. وهنا نجد فى «ماكس فيبر» التفسير حيث يقول: أن الدولة هى المحتكر الوحيد لشرعية استخدام الإِجبار فى إقليم معين.

أما «الموند» فيقول «أن النظام السياسى هو نظام المعاملات التى توجد فى جميع المجتمعات المستقلة التى تقوم بمهمة التكامل والتوفيق بوساطة الإِجبار المادى المشروع على نحو أو آخر حتى بالتهديد باستخدامه على الأقل».

ومن ذلك باستطاعتنا أن نقول أن النظام عبارة عن «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التى تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها»^(٥).

أن النظام السياسى على هذا لا يقوم الا على قواعد ومعايير وأفكار معينة

تنبثق في الأصل عن المجتمع. ومن ثم فهي صادرة في الأصل عن تطبيق أحد المذاهب السياسية التي لها السيادة في هذا المجتمع أو ذاك، ولا بد أن يكون لهذا النظام خواص^(٦) معينة يمكن أن نجعلها فيما يأتي :

١- الشمول :

والمقصود بالشمول هنا هو قدرة النظام السياسي على احتواء جميع مناحي استخدام الالتزام أو الاجبار المادي وغير المادي، وكذلك المجالات التي قد يلزم استخدام الاجبار في نطاقها، بما في ذلك علاقات ونتائج قد تترتب على هذا الاستخدام. ولذلك فإن النظام السياسي لا يحدد الهيئات القائمة على أساس من نصوص دستورية أو قانونية كالسلطة التنفيذية والبرلمانات والمحاكم أو الروابط كالأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح ولكنه - أي النظام السياسي - يشتمل أيضاً على جميع الهيئات ذات الاتجاهات السياسية.

٢- الاعتماد المتبادل :

وهو يعني أن العمليات السياسية سواء أكانت أساسية أم فرعية تكون سبباً في أحداث تغيرات في الظواهر الأخرى المصاحبة للظاهرة السياسية. فتقدم التعليم أو وسائل المواصلات - على سبيل المثال - يودي إلى تغير في عمليات التصويت فضلاً عن أحداث تغيرات في خواص الأحزاب السياسية القائمة في المجتمع، ومن ثم أحداث تغيرات في مجالي التشريع والتنفيذ.

٣- النظام السياسي محدود :

بمعنى أن هناك نقط تنته عندها النظم الأخرى ويبدأ عندها أو منها النظام السياسي، فالجدل أو الشكاوى أو الحوار - على سبيل المثال - لا تعد من النظام السياسي، إلا إذا تمخضت عنها أعمال تتسم بالعنف مطالبة بتغيير في النظام نفسه.

القوى الاجتماعية والنظم السياسية :

أن تحديد مفاهيم «الحكومة Government»، و«الدولة State»، و«المجتمع So-

ciety، كمصطلحات للتنظيم الإجتماعى، فضلاً عن دراستها من وجهة النظر التاريخية من الأهمية، ويصبح هذا التحديد ضرورياً على عالم الاجتماع الذى يحاول فهم التغير السياسى الذى يحدث فى المجتمع المعاصر.

لقد استخدمت كلمة «دولة» منذ النهضة الإيطالية، عندما أشار الكتاب إلى Lostato. وكانت هذه الإشارة بداية لاستخدام الكلمة، إذا أنها لم ترد فى تراث النظام الإقطاعى ولا فى تراث دولة المدنية الاغريقية. وبالرغم من وجود مصطلحات قد تودى المعنى المقصود من هذه المصطلحات إلا أن مضامين وجوهر هذه المصطلحات قد صدر إلينا منذ ظهور المذهب الحر. وإذا كان كثير من العناصر الأساسية قد لحقها التغير، فإن دلالة هذه المصطلحات ظلت ثابتة ولم تتغير.

ومنذ أن استخدم مصطلح «الكيان السياسى» Body politic للدلالة على وجود وحدة سياسية خاضعة لحكومة ما، أفاد هذا المفهوم الواسع فى الإشارة إليه على أنه ظاهرة تاريخية تتضمن وجود أجهزة بيروقراطية تشتمل على الجيش والسلطتين القضائية والتنفيذية فى الدولة. ومن ثم فهى تساعدنا على ملاحظة وفحص العلاقة السياسية الوثيقة بين الجماعات الأخرى وقادتها - داخل الدولة - مع وظائفها الاجتماعية المتشابهة فى العصور التاريخية المختلفة، والتي يمكن أن تعود وظائفها مرة أخرى فى المستقبل.

أن تصور الكيان السياسى أو الأمة سوف يعيننا على فهم كل الجماعات والقادة الذين يلعبون دوراً فعالاً فى تنظيم المجتمع. والكيان السياسى أو الوحدة السياسية - الأمة - مفهوم وصفة اجتماعية، تكون طابعاً لكل الروابط السياسية ذات الصلة الوثيقة. وعمل عالم الاجتماع السياسى هو وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائدة فى البناء الاجتماعى القائم. كذلك تشخيص العلاقات بين هذه الجماعات وأسلوب تنظيمها الذى قد يكون متدرجاً وفيدرالياً أو متماثلاً وفق الادعاء الديمقراطية.

والمشكلة الأساسية في مجتمع اليوم أن الانسان يواجه بالدولة في أى مكان، وتشكل المسؤولية العامة النسيج الداخلى في بناء المجتمع ككل. وعلى هذا فالحرية لا تتألف من تناسى هذا التداخل، وإنما من تحديد استخدام الشرعية في كل المواقف الإجتماعية وحدود كل موقف، فضلاً عن تقرير نموذج التداخل ذاته، بالإضافة إلى الحفاظ على المسؤولية العامة وضبط توزيع القرارات^(٧).

تعكس كفاية المجتمع السياسى Political Community العلاقات القائمة بين النظم السياسية والقوى الإجتماعية Social Forces المكونة له. وتتكون القوى الإجتماعية في أى مجتمع من عدد يقل أو يكثر من الجماعات التى قد تتباين وفقاً لتقدم وتعقد المجتمع. فضلاً عن الجماعات العرقية والدينية والاقليمية. وكذلك الجماعات الاقتصادية أو الجماعات ذات المكانة في المجتمع والتي تعتبر أبرز الجماعات التى تشكل القوى الإجتماعية. أما إذا كانت المجتمعات أكثر تقدماً وبالتالي أكثر تعقيداً فأنا نجد بها جماعات أخرى مثل التجمعات المهنية والطبقية وجماعات المصلحة. وفي مثل هذه الحالة يقوم التنظيم السياسى Political Organisation بالمحافظة على النظام القائم بوساطة محاولة حل التناقضات والصراعات واختيار القادة السياسيين.

أما في المجتمعات البسيطة - كالمجتمعات البدائية - فالحياة فيها مشتركة فهي تتضمن جميع المناشط الانسانية تقريباً، وتستجيب لكل حاجاتهم ومطالبهم، وهي تميل في الوقت نفسه الى تطوير وتنمية تماسكها. فإذا واجهت خطراً من خارج المجتمع، عندئذ، تأخذ وحدتها شكل دفاعى وتشترك بلا وعى في اظهار هذا الشكل الدفاعى، وقد يعبر الوعى عن نفسه كنعره عنصرية ويمثل الاتجاه القومى شكل من الأشكال الحديثة لمثل هذه المشاعر.

وعندما تتسع المجتمعات وتندمج المجتمعات الصغيرة لتشكل وحدات أكبر وهي التى اطلقنا عليها فيما ذكرنا - الكيان السياسى - فأنا نقول أنه قد تكونت وحدات كبرى مثل الوحدات الامبريالية الحديثة، والتي تدأب على توسيع مكانتها الاقتصادية والثقافية ونفوذها السياسى التنافسى.

وعلى هذا نستطيع القول أن القوى الاجتماعية داخل المجتمعات البسيطة قد تنحصر في جماعة أو جماعتين، وبالتالي فحاجتها الى نظم سياسية متطورة تقل كثيراً. فهي تسير وفقاً للتضامن العضوي. أما المجتمعات المتطورة فإن مجتمعاتها السياسية تتضمن نظاماً سياسية معقدة تعمل على حفظ النظام القائم والدفاع عنه، ذلك لأنها تمثل مصالح القوى الاجتماعية البارزة في المجتمع والتي تحاول تنظيم التنافس والصراع ليبقى محصوراً في النطاق الذي لا يضر بمصالحها.

أن التمييز بين النظم السياسية والقوى الاجتماعية على المستوى الواقعي أمر يصعب أدراكه بسهولة، حيث تشترك جماعات كثيرة في السمات الأساسية ودرجة الأهمية بالنسبة للمجتمع الواحد. أما على المستوى النظري فيرى العلماء أن التمييز متاح، لأن جميع الرجال الذين يرتبطون أو يعملون في أنشطة سياسية يمكن اعتبارهم أعضاء في المجتمعات الاجتماعية. ولذلك فإن تنمية أي مجتمع سياسياً تتوقف في جزء كبير منها على اتساع هذه الأنشطة السياسية، وكذلك على توافق هذه الأنشطة مع النظم السياسية المتباينة والمتنوعة داخل النسق الاجتماعي. بالرغم من تفاوت تأثير ونفوذ القوى الاجتماعية ففي المجتمعات التي لا يوجد بها سوى قوة اجتماعية واحدة تصبح الصراعات فيها محدودة للغاية وتحل من خلال بناء القوة الاجتماعية السائدة، فالحاجة هنا ليست ماسة من أجل إيجاد نظم سياسية معقدة.

والعكس يحدث في المجتمعات المعقدة - السابق الإشارة إليها - فلا توجد قوة اجتماعية واحدة حاکمة، وإنما يكون الحكم موزعاً بين القوى الاجتماعية المتساوية في القوة، أو على الأقل الأكثر قوة، وهذا يؤدي إلى وجود الصراع داخل المجتمع.

وإذا انعدم الصراع في المجتمع تقل الحاجة بالتالي إلى النظم السياسية، وإذا ما افتقد المجتمع التناغم والتناسق الاجتماعي تصبح النظم السياسية مستحيلة.

حيث تعتمد درجة الترابط في أى مجتمع معقد على قوة ومدى تأثير النظم السياسية، ذلك أن النظم ما هى الا تفسير سلوكى لمغزى الاتفاق والمصلحة المتبادلة.

دور السلطة في النظام السياسي :

ترجع السلطة فى العادة إلى ظاهرة الحكومة وهى تظهر - أى السلطة - فى جميع الروابط، وليس فيمن تكون وظيفتهم الحكم فحسب، ففى كل رابطة أو هيئة مهما صغرت نجد الحكومة، ونستطيع الوقوف على هذا فى كل رابطة داخل المجتمع، وهى تمثل ظاهرة سياسية إذا ما فحصناها من خلال الواقع الإجتماعى. ومن المؤكد أن كل رابطة تتخذ شكلاً وبناءً للسلطة خاص بها، هذا فضلاً عن أن طبيعة التنظيم تخلق السلطة وعندما لا يوجد تنظيم، فلا يوجد بالتالى سلطة، إذ أن السلطة من المعايير الهامة للتنظيم.

وتعتبر ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة فى المجتمع الإنسانى البالغ التعقيد، والذي يستحيل وجوده بدون نظام، فالمجتمع على هذا مرادف للنظام In-stitution والسلطة تكون بمثابة الأساس للنظام الذى يستند اليه المجتمع. فنحن نرى آلاف الأشخاص يتفاعلون مع آلاف آخرين كل يوم من خلال علاقات تتضمن ترتيبات عليا يخضع لها الناس، ذلك نتيجة لما يصدر من أوامر ممن هم أعلى، والامتثال لها ممن هم أدنى، فهى ابلاغ للقرارات بوساطة البعض والموافقة أو التسليم بها بوساطة الآخرين. وهنا نلاحظ ظاهرة سوسيولوجية من الأهمية بمكان.

فما هى أذن هذه الظاهرة التى تمنح بعض الناس الحق فى إصدار أواملاء الأوامر على الآخرين، بل وتلزمهم بالطاعة؟ ولماذا يمارس أى شخص هذا الحق؟ ومن الذى عليه هذا الواجب؟ وكيف تسهم السلطة فى النظام الذى يمثل رغبة أعضاء المجتمع، الذين يطيعون أو يذعنون؟ وكيف تعمل السلطة على تدعيم النظام فى أى رابطة.

وإذا ما حاولنا البحث عن أمثلة لممارسة السلطة فسوف نجدتها في كل قطاع منظم من قطاعات المجتمع، فهذه سلطة للسجان على مساجينه، وتلك سلطة لكبار السن في نطاق المعبد اليهودي. والسلطة بلا وسائل تعتبر ظاهرة سياسية مجردة بالمفهوم الضيق للكلمة، والسلطة لا تصدر عن التنظيم السياسى دوماً، وإنما توجد في جميع التنظيمات الإجتماعية.

تصدر السلطة في الغالب عن تنظيم اجتماعى معين، وإذا ما انعدم وجود التنظيم، تبعة بالتالى انعدام وجود السلطة. ومن ثم فإن السلطة لا تظهر الا في الجماعات المنظمة - الروابط أو الهيئات - داخل المجتمع وهي لا تظهر في الجماعات غير المنظمة أو المجتمع غير المنظم، اذ أن غياب التنظيم يتضمن غياب السلطة. وهي تلازم الروابط لأنها لا تقوم أو تظهر في فراغ بين الروابط والهيئات. فكل جماعة منظمة في المجتمع - صغيرة أو كبيرة مؤقتة أو دائمة - لها بناءها الخاص من السلطة^(٨).

يتساءل بعض الباحثين عن السلطة من حيث هي دوماً قاهرة، أم أن لها وجه آخر وهو قبولها أو الموافقة عليها؟ هل يوافق الأشخاص على الأوامر الصادرة اليهم من السلطة الأعلى، ويذعنون لكونها صادرة من أعلى وحسب، أم لأنهم يميلون أو يريدون هذا الخضوع؟ ونستطيع أن نجيب على هذه التساؤلات من خلال فحص أو تمييز الروابط الاختيارية من ناحية والروابط الجبرية أو الاختيارية من ناحية أخرى.

فالعضوية في الروابط الاختيارية مسألة قبول وموافقة ويعطى الناس ولاءهم طوعاً لها. وبالتالي فهم يوافقون على سلطة الآخرين في الروابط الاختيارية رغبة في صنع قرارات مستقلة تهم الرابطة في المقام الأول. فالمرشح لدرجة الماجستير أو الدكتوراه يوافق على سلطة ممتحنة في توجيه الأسئلة اليه، ولاعب كرة اليد يوافق على سلطة المشرف الذى يقرر إستراتيجية وتكتيك اللعب وهكذا. وقد يفر العضو من الرابطة الاختيارية تخلصاً من السلطة التى تمارس عليه. وعلى هذا تقوم السلطة في الروابط الاختيارية على القبول والاختيار، وقد يكون من الملائم تحديد السلطة في مثل هذه الظروف على أنها قيادة نظامية.

أما بالنسبة للروابط الجبرية أو اللااختيارية فالموقف مختلف . فالجندى قد لا يرفض أمر الضابط الأعلى، والمواطن لا يتجاهل أوامر جامع الضرائب، كما أن السجين لا يرفض سلطة الحارس . هذا إلى جانب أنه في روابط معينة، يعد الانسحاب الاختياري مستحيلاً، وهذه هي الروابط التي نميل إلى تسميتها بالروابط اللااختيارية كما أن في مثل هذه الروابط ليس من الواقع في شيء نسيان أن القهر هو المستخدم في ممارسة السلطة .

وتصبح السلطة في مثل هذه المواقف ظاهرة قوة، وهذه هي التي يمكن أن تحدد السلطة فيها على أنها قوة نظامية . أما في الروابط الاختيارية فيمكننا القول أن السلطة قيادة نظامية، وفي الروابط اللااختيارية توجد قوة نظامية تقوم على القهر أما الاختيارية فتقوم السلطة فيها على أساس الموافقة أو القبول .

ولكن ثمة ملاحظة هامة، وهي أن التمييز بين الروابط الاختيارية واللااختيارية ليس ميسوراً على الدوام . إذ أن هناك روابط قد ينضم الفرد إليها اختياريًا ولكنه لا يستطيع الانسحاب منها باختياره، هذا بالإضافة إلى أنه ثمة روابط تكون اختيارية للبعض ولا إختيارية بالنسبة للآخرين، والأكثر أهمية، أن تكون السلطة موافق عليها أو العكس بحيث تكون مقيدة باستخدام العنف أو القسوة .

ولكن عضوية أي فرد في أية رابطة مسألة قبول من قبله في المقام الأول، وهو بالتالي حر في الاستمرار أو عدم الاستمرار وعندما يظل عضواً، تمارس عليه السلطة ممن يعطونه اجبارياً . فالاختيار والقبول في هذه الحالات يشمل العضوية في الرابطة وليس الموافقة على أوامر السلطة القائمة . وقد تكون العضوية اختيارية ولكن الموافقة على السلطة اجبارية فهي إحدى شروط العضوية .

السلطة كظاهرة تاريخية :

يقول دور كايم «أن السلطة هي النظام الإجتماعي الوحيد الذي استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ الحديث»^(١) . ونحن نقصد هنا السلطة السياسية Political

Authority بالذات وليس السلطة على إطلاقها. إذ أن السلطة السياسية هي في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الإجتماعى Social Order ككل، ويضبطه بل قد تتجاوز الحكومة أحياناً مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه الى العمل على التأثير فيه وتغييره والحكومة ليس من شأنها أن تخلق النظام الإجتماعى الذى تتولى حكمه ولكنها تحكم ما هو كائن. ولما تخلقه أو تغيره. ولهذا تظل ماهيتها مختلفة كل الاختلاف عن ماهية القوة الإجتماعية Social power التى تستطيع في ظروف ما أن تفرض حكماً دون الآخرين^(١٠).

ويقرب مفهوم السلطة من تلك المصطلحات والمفاهيم التى تبدو للقارئ مترابطة ومترادفة، بل وفي كثير من الأحيان قد تكون متداخلة، وذلك مثل النفوذ والقوة والهيبة وما إلى ذلك من مصطلحات، فضلاً عن الاستعمالات المختلفة لمفهوم السلطة في علم السياسة وكذلك بقية العلوم الإجتماعية.

وعلى هذا فقد تباينت طرق وأساليب تحديد السلطة أو تعريفها، فهي وظيفة أو حق لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص في اتخاذ قرارات بعينها أو إصدار أوامر للآخرين بشأن مسألة أو موضوع ما. أو هي علاقة بين اثنين من الموظفين الأول أعلى والآخر تابع، والعلاقة بينهما شرعية، وعلى أساس هذه الشرعية يحق للأمر أن يصدر الأمر ولا بد للتابع من الإذعان والطاعة والتنفيذ، وهنا نجد تسليم واضح بنوعية الاتصال Communication وفقاً للشرعية القائمة.

والسلطة ظاهرة أساسية في السلوك الانسانى وقد وصفها «جوفينيل» بقوله: «أن ظاهرة السلطة أقدم في أصلها من تلك الظاهرة التى تسمى «دولة» فضلاً عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسى في جميع التنظيمات الانسانية، ألا أن السلطة السياسية تتميز من حيث التعريف الكامل للمفهوم فهي قديمة قدم الحكومة ذاتها».

لقد كانت السلطة ولا تزال منذ ظهور العلوم الإجتماعية على وجه العموم وعلم السياسة على وجه الخصوص ميداناً للبحث والمعالجة على المستويين

النظري والتطبيقي، بطرق مختلفة وفي الجماعات المختلفة أيضاً - الأسرة والجماعات الصغيرة والكبيرة. كذلك في التنظيمات الوسيطة، كالمدارس والكنايس والبيروقراطية الحكومية، فضلاً عن دراسة السلطة المستفيضة على مستوى الدولة الحديثة.

ومن ناحية المفهوم نجد أن اهتمام العلماء انصب في القرن العشرين على كيفية توزيع السلطة والقوة في المجتمع. وعلى هذا كانت النتائج التي توصل إليها الفلاسفة وخاصة فلاسفة وعلماء السياسة وكذلك العلماء الإجماعيون متباينة في هذا الصدد - وليس من مهمتنا هنا أن نعرض لمختلف الآراء التي تناولت الموضوع، وإنما سوف نقتصر على الإشارة باقتضاب إلى معالجة «ماكس فيبر» لمفهوم السلطة، والذي ميز فيه بين ثلاثة أنماط للسلطة هي:

السلطة الرشيدة والسلطة التقليدية والسلطة الكارزمية. والنوع أو النمط الأول إنما يعنى تلك السلطة التي تقوم على أساس قانون ارتضاه الناس لأنه صادر عن العقل والمنطق. ويقوم النمط الثانى على ايمان الناس الثابت أو المستقر بقداسة العادات والتقاليد التي تسود في المجتمع، فالحكام هنا يحكمون بما يتلائم مع التقاليد ومراعاة عدم الخروج عليها. أما النمط الثالث فيقوم على ولاء الناس وإيمانهم بهذا القائد الكارزمية (الملمه) أو ذاك باعتبار أنه لديه من الخصائص والصفات ما لم يتح لغيره من أبناء الشعب.

من هذا يتضح أن السلطة الرشيدة ما هي الا وظيفة لا تتمثل في شخص بقدر ما تتمثل في موقع، فالمنصب هو الهام وليس الشخص. وثمة فرق واضح بين هذا النمط من السلطة وبين النمط الثانى - السلطة التقليدية - والذي يعنى أن الروتين اليومي والتقاليد هي التي يقوم الحكم على أساسها. فالعرف والعادات المرعية هي التي تحدد من الذى يحكم وكيف يمارس هذا الحكم. وقداسة الحاكم هنا تتوقف على مدى ارتباط أحكامه بالتقاليد.

ويختلف النمط الثالث - السلطة الكارزمية - عن كلا النوعين سالفى الذكر،

من حيث أنه يقوم على الرجل الذى يستطيع أن يمسك بزمام السلطة من واقع اعتقاد الناس انه كذلك، فمن واقع اهتمام أعضاء المجتمع اكتسبت هذه السلطة قدسيّتها عن طريق تقديس الحاكم لما قام به من أعمال لم يستطيع غيره أن يقوم بها.

ونستطيع أن نستخلص من هذا العرض الوجيز أن هدف فيبر، الأساسى من تحليل أنماط السلطة، كان يتمركز حول توضيح المعتقدات الشرعية التى تقرر بناء النظم السياسية وديناميات الحياة السياسية^(١١). فأهمية شرعية النظام تكمن فى تلك الشرعية التى تشكل أفضل ضمان لاستمرار النظام واستقراره.

وبرغم تحليل فيبر لأنماط السلطة التى تقوم فى المجتمع، إلا أنه يبقى العديد من التساؤلات تبحث عن اجابات مثل: ما الذى يميز السلطة عن القهر والعنف والقوة من ناحية، والقيادة والنفوذ والهيبة عن الشرعية من ناحية أخرى فضلاً عن شعور هؤلاء الذين لهم الحق فى إصدار الأوامر، والتزام هؤلاء بالامتثال والطاعة.

تمارس السلطة غالبية خصائصها من خلال شبكة واضحة الحدود والأدوار متدرجة (الوالد والطفل، المدرس والتلميذ، الحاكم، المحكومين وصاحب العمل والعامل وهكذا) فعلاقات السلطة علاقات منظمة - أى واجبات والتزامات محددة واضحة وسلوك رشيد والعلاقات مستمرة عبر الزمن.

وفى غالبية الأحوال يسلم معظم العلماء الاجتماعيون بوجود السلطة ويعتبر المواقف الرسمية أحد مصادرها الحتمية، فرجل البوليس يعتمد على السلطة الرمزية لزيه وإشارته، ليعطى الشرعية لأوامره، ولكن عندما تفشل سلطته ووسائل الإقناع لديه فهو عندئذ يستخدم التهديد أو قوته الفيزيائية أو حتى إطلاق النار لى يتمكن من فرض الإذعان والطاعة. وفى الحالات التى يشتبك فيها مع أحد المجرمين لرجل البوليس أن يستدعى آخرون مثل الحاكم أو الحرس أو حتى الجيش. والمثال الأخير - الجيش - هو موطن السلطة وأكبر المصادر تركيباً

وتعقيداً، يفسر كيف يفشل المجرمون أمام سلطة رجال البوليس. ويعتمد رئيس الدولة على موطن مماثل للسلطة، حيث لا يسلم بشرعيته المواطنون فقط، وإنما الأكثر أهمية أيضاً هؤلاء الذين يسيطرون على مصادر القيم الأخرى كموظفية ومجلس وزرائه، وقادة الجيش وفي المجال الأكبر أدوات السياسة الإدارية للمجتمع ككل.

ومن المعلوم أنه لا يوجد في أي دولة سوى سلطة سياسية واحدة لا يعطوها أي سلطة أخرى. فالسلطة السياسية لا تسمح في العادة بأن توجد في داخلها تنظيمات عسكرية غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر، هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن نتصور أن يوجد أجهزة للثواب والعقاب غير تلك الأجهزة التي تملكها الدولة.

وفي العصر الحديث أو في الدولة الحديثة لم تعد السلطة مرتبطة بشخص الحاكم أو هي امتياز شخصي له، وإنما أصبحت السلطة ملكاً للدولة ككيان اجتماعي. ولم يعد للحكام ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل، وإنما أصبحوا ممثلين وممارسين للسلطة باسم الدولة. وعلى هذا فأنا نلاحظ أن سلوك الحاكم ينسب إلى الدولة أكثر منه نسبة إليه، فالسلطة تبقى بعد زوال الحاكم، لأنها مرتبطة بكيان اجتماعي مستمر البقاء هو الدولة. وهي لا تمارس وفقاً أو تبعاً لرغبة أو هوى الحكام، وإنما وفقاً لقواعد مقررة ومقبولة من قبل جميع أعضاء المجتمع أو غالبيتهم على الأقل.

السلطة السياسية والقانون :

أن المجتمع الانساني لا يصبح مجتمعاً سياسياً منظماً الا بتوفر عنصر السلطة، وهو الركن الثالث من أركان قيام الدولة - أي قيام النظام السياسي، فالدولة لا تستكمل شروط قيامها الا بالعناصر الثلاثة وهي الاقليم والشعب والسلطة. وقيام مجتمع سياسي منظم يستلزم بالضرورة وجود مجموعة من القواعد والقوانين تمارس من خلالها السلطة داخل اطار هذا المجتمع أو ذاك، إذ لا يمكن ترك

الحاكم يمارس السلطة وفق هواه أو رغبته الشخصية. ومن ثم استلزم الأمر، وضع القواعد والقوانين لممارسة السلطة كي تصبح هذه الممارسة شرعية.

وبالرغم من أننا نرد السلطة عادة إلى ظاهرة الحكومة، إلا أنها في الواقع تظهر في جميع الروابط وليس فقط فيمن تكون وظيفتهم الحكم وحسب، ففي كل رابطة أو هيئة مهما صغرت، نجد الحكومة وهذا يبدو واضحاً في كل رابطة في المجتمع وهي - أي السلطة - في جميع الحالات تمثل ظاهرة سياسية. ومن المؤكد أن كل رابطة من روابط المجتمع تملك بناء للسلطة خاصاً بها، هذا بالإضافة إلى أن التنظيم بطبيعته يخلق السلطة، فعندما لا يوجد تنظيم لا توجد سلطة. فالسلطة على هذا تعتبر أحد المعايير الهامة للتنظيم.

أن ممارسة السلطة على أسس وقواعد قانونية - كما سبق أن ذكرنا - هي ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الانساني البالغ التعقيد، وتكون السلطة في العادة بمثابة الأساس الذي يستند اليه النظام من خلال تفاعل آلاف من الأفراد داخل المجتمع مع آلاف آخرين في علاقات تتضمن ترتيبات عليا وخضوع، نتيجة للأوامر التي تصدر من الأعلون، والامتثال لها ممن هم أدنى، أي أن العملية هي ابلاغ القرارات بوساطة البعض والموافقة أو التسليم بها بوساطة آخرين.

وكلمة «قانون Law»، إنما تعنى وضع أو مركز أو فرض قاعدة معينة، وتعريفه ... هو نظام معين للتصرف في حدوده تفرضه السلطة وهذه السلطة هي قمة القوة في الدولة، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون هناك حكام ومحكومين وأن تتفق الارادتان في سبيل حسن سيرة أداة الحكومة^(١٢).

فالقانون على هذا الأساس هو مجموعة القواعد المعترف بها والتي تسير الى جوار وفي تساند مع القوة التقليدية بوساطة القضاء، والقوانين يسنها المشرعون أو الهيئة التشريعية، وتقوم الهيئة القضائية بمراعاة تطبيقها في الواقع. أما الحكومة فتقوم بمهام التنفيذ وهذه هي السلطات الثلاثة في الدولة التي يقوم عليها النظام السياسي.

الهوامش

(١) أنظر:

R. Victor Wiseman, Politics the Master Science, London, Routledge & Kegan Paul, 1069, pp. 1 Seq.

(٢) أنظر أرسطو، السياسية، ترجمة لطفى السيد، الفصل الخاص بأنظمة الحكم.

(٣) أنظر:

R. A. Dahl, Modern Political Analysis, N. Delhi, Pren - Tice - hall india, 1965, pp. 26 - 27.

(٤) محمد فتح الله الخطيب، دراسات فى الحكومات المقارنة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، الفصل الأول.

(٥) ثروت بدوى، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٠.

(٦) انظر: عرض لخواص المذاهب السياسية، فتح الله الخطيب، مرجع سابق.

(٧) أنظر:

K. Mannheim, Freedom Power and Democratic Planning, Routledge & Kegan Paul, London, 1965, pp. 41 - 48.

(8) R. Biersted, The Social Order, Tata Mc Graw. Hill Publishing Co., Ltd., Bombay - New Delhi, 1970, p. 332 Seq.

(9) R. A. Nisbet, The Sociological Tradition, London. Heinemann, 1971, p. 158.

(10) R. M. MacIver, The Web Of Government, pp. 92 - 93.

(١١) أنظر:

Martin E. Spencer, Weber on Legitimate Muthority, B. J. S. Vol. XXI, No. 2, June, 1970, p. 123.

(١٢) د. أحمد سويلم العمرى، أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،

١٩٧٦، ص ٢٠٨ وما بعدها.

الفصل الثامن

الدولة

- تمهيد
- تعريف الدولة
- أسس قيام الدولة
 - * الشعب
 - * الأرض أو الاقليم
 - * الحكومة
- أشكال الدول
- الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية

تتصر الدولة State موضوعات علم السياسة، لأنها أكثر الكيانات الاجتماعية بروزاً وظهوراً في المجتمع. لما تمتلك من شرعية تمكنها من السيطرة واخضاع كل من يقطن في نطاق حدودها. بل أن الكثيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة State هي المدخل إلى جميع علوم السياسة - إن صح هذا التعبير. وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور. حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشري. فكل مواطن هو أحد الرعية في دولة من الدول. وبالتالي فهو ملتزم بأن يطيع أوامرها، لأنها تضمن له الأمان والطمأنينة في حياته. والدولة هي الكيان الوحيد في المجتمع الذي يشكل حياة الفرد بما تفرضه من قوانين ومعايير.

ومادامت الدولة هي المحتكر لممارسة السلطة والقوة في المجتمع - على حد قول ماكس فيبر - لما تمتلكه من شرعية، يصبح مواطنيها ملزمين بطاعتها والخضوع لها. وقد يكون الفرد عضواً في أي مؤسسة أو تنظيم داخل المجتمع، إلا أن هذه العضوية تكون اختيارية - إذ أنه مهما كانت انتماءات الفرد داخل المجتمع ومهما كانت التزاماته نحو أي من هذه المؤسسات، فهو لن يتعرض لقهر أو إكراه على الطاعة من قبلها مثل تعرضه لما تفرضه عليه الدولة.

ولذلك فإننا نستطيع القول بأن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعي Social Structure، ويكمن سمو هذه المكانة للدولة على باقي النظم داخل المجتمع، في كونها تتسيد جميع أشكال نظم المجتمع.

وعلى ذلك تعتبر الدولة وسيلة التنظيم لسلوك البشر داخل المجتمع، فعلى أساس القواعد التي تنبثق عنها ينظم الأفراد سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

تعريف الدولة :

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهرها على جميع النظم الاجتماعية، ومنهم من سوى بينها وبين أى نظام اجتماعى مثلها مثل أى نظام يوجد بالمجتمع. ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة، أما الاتجاه الثانى فيمثله علماء الاجتماع.

وعرض الدكتور «سعد عصفور» بعض تعريفات الدولة فيقول:

إن «دوجي» Duguit يرى أنه توجد دولة فى جميع الأحوال التى يثبت فيها تفاوت سياسى (بين حاكمين ومحكومين) فى جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت فى مرحلة فطرية أم فى مرحلة معقدة ومتطورة. ويرى بورديو Burdeau أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية "Political Authority"^(١).

وتلك هى نماذج من تعاريف الدولة فى الفقه الفرنسى أما فى الفقه الانجليزى فيقول «سالموند» Sulmond، أن «الدولة» مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة. «أما هولاند» Holland، فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون اقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم. أما «الاند» Laland، ويمثل الفقه الألمانى فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة فى مواجهة الأفراد الأعضاء فيها^(٢).

والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب - على سبيل المثال - إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة - وهى الجماعة والأرض والحاكمين. فلا بد من وجود جماعة تقيم على مساحة من الأرض وتستقر عليها، فضلاً عن وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها وتصريف شئونها.

وعلى هذا فكل دولة هى مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض، منقسماً إلى حكومة وشعب، فالحكومة هى هيئة من الأفراد داخل

الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق في أن تستخدم الاكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر.

أسس قيام الدولة :

يتفق علماء السياسة على أن الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذي يقوم على هذه الأسس مصطلح «دولة»، وهذه الأسس هي الشعب والاقليم والتنظيم السياسى الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين.

أولاً: الشعب :

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً، أى فى دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين أو أصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلاد.

وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلاد لفظ أو مصطلح «الشعب». والرغبة فى الحياة المشتركة هى أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار. وقد تأتى مجموعة من هذه العناصر معاً أو قد لا تأتى، فليس هناك شرط لاجتماعها جميعاً فى مجموعة من الناس لكي يكونوا شعباً.

وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى «بالدولة القومية الحديثة»، لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التى يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة فى الحياة السياسية، إذ يكون هذا الحق مقصوداً على أبناء البلاد أو المواطنين وفقاً لدساتير الدول^(٢).

وكثيراً ما يخلط البعض بين «الشعب» و «الأمة» Nation، من حيث أن وحدة الأصل والجوار، والأمانى المشتركة التى تنسحب على الشعب هى أيضاً الأساس الذى تقوم عليه الأمة، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها فى الشعب فليس من اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر فى الشعب - كما سبق أن ذكرنا - تلك العناصر لكي يكون مكوناً من مكونات الدولة، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالي أيضاً ليست كل دولة

أمة^(٤). فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون في دول مستقلة بعضها عن بعض، وكان الاتحاد السوفيتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل.

ثانياً- الأرض (الاقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة. فمثلاً إذا فقدت دولة ما اقليمها أو إذا انضمت أو أصبح اقليمها جزء من اقليم أو أرض دولة أخرى، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح «دولة» بما يعنيه في الواقع.

ولا تعتبر وحدة أرض الاقليم - أي الاتصال الطبيعي البري - شرطاً لقيام الدولة، إذ قد يكون الاقليم مكوناً من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش)، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كما في دولتي اليابان واندونيسيا. ولا تتوقف حدود اقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة. هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو اقليمها. ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه، وإنما يرون أن للاقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من اقليم إلى اقليم. وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول، فدولة في ملتقى قارتين أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل. وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما في مكان ما.

ثالثاً - الحكومة :

تعتبر الحكومة - أى الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التى تتولى الحكم - هى الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفرادها، فضلاً عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء، فضلاً عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجى عن أراضى الاقليم وشعبه. فوظيفة الحكومة - خاصة فى المجتمع المعاصر - هى العمل على تحويل رغبات وارادات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً فى المجتمع كله^(٥)، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل.

والحكومة هى مالكة السلطة السياسية، وهذه السلطة هى حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب. وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسى على ما يسمى بالسلطة، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات.

أشكال الدولة :

تتخذ الدول فى العادة أشكالاً يتميز بعضها عن بعض وفقاً لمعايير معينة، يخضع بعضها لمعايير متفق عليها وبعضها لا نستطيع القول بأنه متعارف عليه وإنما قد يتوقف شكل الدولة على وجهة نظر معينة ومحدودة بظروف أدت إلى ظهور شكل بعينه وحالت دون ظهور شكل غيره. ولكن يستند شكل الدولة على وجه العموم وفقاً لثلاثة معايير هى :

(١) الغاية أو الهدف من قيام الدولة.

(٢) كمال أو نقصان سيادة الدولة.

(٣) السلطة السياسية.

والأمر الأول وهو الخاص بالغاية أو هدف الدولة يدخل فيما يسمى

بدراسة النظم الساسية وهي ليست محل دراستنا الآن. كما أن تصنيف الدول على أساس كمال أو نقصان السيادة يدخل في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، وهذا لا يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات دراستنا. ومن ثم فإننا سوف نعتد في دراستنا لأشكال الدول على نوع السلطة المطبقة، هل هي سلطة موحدة في الدولة كلها أم أنها سلطات متعددة في الدولة الواحدة.

الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية،

تعتبر الدولة بسيطة أو موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بوساطة حكومة واحدة. أي أنه ليس بها سوى جهاز حكومي واحد، وكل الذين يعيشون على أرض إقليمها يعدون شعباً واحداً، كما أن حدودها الإقليمية واحدة، لأن سلطة الحكومة لا بد وأن تغطي الإقليم كله.

ومن ثم فإن الدولة الموحدة تقوم على أساس أن معيار الحكم عليها يتوقف على «أن السلطة فيها تظهر لكل مواطن في الدولة بنفس المظهر سواء من حيث سندها أو من حيث ممارستها»^(٦). ويمكن أن نعثر على هذا الشكل من الدول في مصر وجميع الدول العربية وفرنسا وإنجلترا ودول أخرى كثيرة.

أما الدولة المركبة أو الاتحادية فهي التي تتألف من عدة وحدات تخضع عادة لسلطة عليا واحدة وإن كانت كل منها تحتفظ ببعض المظاهر الرئيسية للاستقلال^(٧).

وتنقسم الدول المركبة إلى دول «اتحاد شخصي»، ودول الاتحاد التعاهدي، وهناك أيضاً دول «الاتحاد الحقيقي»، بالإضافة إلى دول (الاتحاد المركزي)، ويتم الاتحاد الشخصي بين دولتين تحت رئاسة رئيس واحد، مع الاحتفاظ باستقلال كل منهما «أي كل من الدولتين»، هذا النوع من الاتحاد يعتبر أضعف أنواع الاتحادات.

والاتحاد التعاهدي أو الكونفدرالي يشبه الاتحاد الشخصي، وهو يقوم بين دول ذات سيادة بوساطة «عقد معاهدة بين الدول المشتركة في هذا الاتحاد،

ولا يترتب على هذا الاتحاد في الغالب شخصية دولية جديدة، برغم نزول الدولة الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية حيث تقوم به هيئة مشتركة.

ويأتى بعد ذلك «الاتحاد الحقيقى» الذى تفقد فيه كل دولة شخصيتها الدولية وتصبح جزءاً من شخصية دولية جديدة هى دولته الاتحادية وإن بقيت كل دولة من دول الاتحاد مستقلة ومحتفظة بدستورها وحكومتها الداخلية.

والشكل الأخير هو الاتحاد المركزى «الفيدرالى» الذى يتألف عادة من عدد من الولايات تندمج فى وحدة مكونة شخصية دولية واحدة، وتحكم بواسطة دستور واحد فيدرالى، وهذا لا يمنع من احتفاظ كل منها بقدر يقل أو أزيد من الاختصاصات الداخلية سواء أكان ذلك فى مجال التشريع أو غيره من المجالات.

إلا أن هذا الشكل للدولة أو ذاك إنما يعود فى الأصل إلى حقيقة نشأة الدولة ذاتها وهذا ما سوف نتعرض له فى الفصل التالى إنشاء الله.

الهوامش

- (١) د. عبدالحميد متولى وآخرون، القانون الدستورى والنظم الساسية، منشأة المعارف، اسكندرية، ص ص ٩٣-٩٤.
- (٢) المرجع السابق، ص ٩٤.
- (٣) أنظر: د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧١، الفصل الثانى.
- (٤) بطرس غالى، مرجع سابق، ص ١٨٢.
- (٥) أنظر: د. محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٨.
- (٦) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ص ٣٧.
- (٧) د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٨١.

الفصل التاسع

نظريات العقد الاجتماعي ونشأة الدولة

تمهيد: «نظريات نشأة الدولة»

النظريات الدينية

النظريات التعاقدية

* توماس هبز

* جون لوك

* جان جاك روسو

النظريات ذات الطابع العلمي

* نظرية القوة

* نظرية التطور العائلي

* النظرية الماركسية

تمهيد نظرية نشأة الدولة:

يدور معظم حوار الفكر السياسى بالنسبة للدولة ونشأتها حول السلطة السياسية، ولم يتطرق هذا الحوار إلى عنصرى الدولة «الشعب، و «الاقليم، بالدرجة نفسها التى يتناول بها السلطة السياسية. فهناك شبه اتفاق على هذين العنصرين. أما العنصر الثالث والذي باكتماله يكتمل بناء الدولة فقد ثار حوله الجدل والحوار عبر تاريخ الفكر السياسى وحتى اليوم.

ولا يخلو حديث عن نشأة الدولة، فى جانب كبير منه من تناول السلطة السياسية لما تثيره من خلاف بين المفكرين والكتاب، ولا نجد مثل هذا الخلاف بين هؤلاء الكتاب حول الشعب والاقليم باعتبار أنهما واقعاً ملموساً ووضعا قائماً بالفعل.

وثمة نظريات كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، لكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة أو مبدأ معين يعطى أحد الجوانب أولوية على الآخر. وبرغم اختلاف النظريات وتباينها فإننا نستطيع أن تعرض لبعضها على النحو التالى:

أولاً: النظريات الدينية:

من الملاحظات التى يجب أن نضعها فى الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض اتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات - نشأة الدولة والسلطة - إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أى إرادة إلهية عليا. والدولة فى هذه النظريات هى من صنع الله والسلطة فيها هى سلطة الله. ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الإنسان وإنما هى نظام يسمو على نظم الإنسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته. فهى فى هذا ناتجة عن إرادة تفوق إرادة البشر، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم.

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية في الفكر السياسي فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التي تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع. وهم يستندون في ذلك إلى دور المعتقدات الدينية في الجماعات البدائية، وقد اتضح هذا الدور في التراث الانثروبولوجي - فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات في المجتمعات المستقرة والمدن السياسية وكذلك العصور الوسطى، وفي العصر الحديث.

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض. وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله، فهو قد اختاره ليمارس بأسمه السلطة على الأرض، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله.

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم مخلوقين من مادة غير تلك التي خلق منها بقية البشر، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية، أو هم أبناء للإله كما كان الأمر في مصر والصين وفارس.

ومما لا شك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحكام يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أي نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكم تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية.

جاءت المسيحية بمبادئها - والتي سبق أن أشرنا إليها - لتتفنى عن الحكام فكرة الألوهية ولكنهم يحكمون بمقتضى الحق الإلهي المقدس. ودخلت المسيحية في صراع كبير مع أباطرة الرومان إلى أن وجد أساس المصالحة بين المسيحية والأباطرة في عبارة السيد المسيح «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطرة «مسيحية» رجالها يمارسون

دعوتهم وقيمون شعائرهم، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده.

وكان تبرير آباء الكنيسة لهذا الاتجاه، إن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه. ومن ثم فقد وجب على الرعايا طاعة الحكام وإلا سيلقون دينونه، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهي مقدس ووفقاً لمشئته إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة - مهمة الحكم - التي هي أساساً سلطة الله.

وبرغم هذا التطوير الذي نفى عن الحكام صفة الأولوية، إلا أنه منحهم امتيازاً معترفاً به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله. وبالتالي أصبح الرعايا مجبرين - من واقع العقيدة - على الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وارجاء الأمر كله إلى الله الذي يستطيع وحدة محاسبة الحكام.

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحي والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية في الضعف والانحيار. وفي الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض في أوربا، مما دعاها إلى التطلع إلى المشاركة في الحكم. وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقاً لرضا الشعب المسيحي، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها.

ومن ثم فقد أصبح لازماً أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحاكم الذي يتولى أمرهم. وعلى هذا دخلت الكنيسة - بصفتها ممثلة المسيحية - الميدان مرة أخرى على أساس أنها لا بد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو في قيامها بعمل بعض الطقوس الخاصة التي تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع عن الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم. وفي ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقى السلطة، ولكن أصبح

للكليسة حق مساءلتهم وتلحيثهم. وبقيت هذه النظرية، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهي غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة.

ثانياً: النظريات التعاقدية،

تقف نظرية «العقد الاجتماعي»، في مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسي. بل إنهم يرجعون نمو التنظيم السياسي الحديث وسيادة مبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

تقوم نظرية العقد الاجتماعي من حيث المبدأ على افتراضين: الأول هو ما يذكر أو يتناول حالة الفطرة الأولى، والثاني يدور حول فكرة العقد سواء أكان هذا العقد اجتماعي أو سياسي يتضح عن طريقة تكون المجتمع السياسي ونشأته. وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمى عقداً حكومياً.

ويفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة هي حالة سابقة على تكون المجتمع السياسي. ويعتبر القانون الطبيعي هو الذي كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع في هذه المرحلة. ومن ثم فإن الكتاب يصفونها بأنها كانت مرحلة التوحش أو الوحشية، حيث ساد المجتمع في تلك الفترة القوة الفيزيائية التي تقهر من يتعرض لها أو يناهضها.

أما العقد الاجتماعي فقد تعددت وتباينت الآراء حوله، فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المجتمع، ومنهم من يعتبره، عقداً أو اتفاقاً نشأ بين الحكام والمحكومين، فضلاً عن اعتباره أساساً ملائماً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين.

وجوهر نظرية العقد الاجتماعي إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحياتهم.

لم تكن نظرية العقد الاجتماعي وليدة عصر معين أو مفكر بعينه وإنما

هى وليدة الفكر الإنسانى. فإننا نعثر على أصولها الأولى فى الفكر الاغريقى عند الابيقوريين، الذين نادوا بالإخاء والمساواة بين الناس، وذهبوا إلى أن الفرد لا يعارض فى تلك القيود التى تفرض عليه من قبل أى حكم مادام هذا الحكم لمصلحته، وعلى هذا فهو دخل فى اتفاق مع الحاكم يلتزم فيه بالطاعة، ويلتزم الحاكم بتوفير الظروف التى تتطلبها رفاهية الفرد^(٢).

ويمثل كل ما «توماس هبز، و «جون لوك، و «جان جاك روسو، أهم مفكرى نظرية العقد الاجتماعى، فقد تركوا لنا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة فى مجال التنظيم السياسى والاجتماعى للدولة الحديثة.

وبالرغم من ذلك فلم يكن «هبز ولوك وروسو، متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان «هبز، من دعاة الحكم الملكى المطلق، فى الوقت الذى كانت أفكار «جون لوك، القاعدة الأساسية التى قامت عليها المدرسة الفردية Individualism وكذلك المدرسة النفعية Utilitarianism التى انبثق ذلك النوع من التنظيم السياسى الذى تتبناه الرأسمالية. كما أن «روسو، قد وضع الأساس الفكرى والنظرى الذى انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.

أ- توماس هبز:

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع فى مؤلفة الهام Leviathan أى «التنين أو العملاق، الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره فى حق الملك فى الحكم المطلق، فى مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التى نشبت بين الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من استبداد أسرة ستيوارت فى إنجلترا آنذاك.

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة، على أنها كانت حالة صراع واقتتال. فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالى كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم. فالقوة

هنا هي سيدة الموقف وهي التي تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. فالقوى هو الذى على حق فيقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق. وتلك هي الحال التي كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أُنشأتها.

فالحالة كما صورها هبز هي أن الناس يعيشون في حرب مستمرة، فكل واحد متربص بالآخر، والكل يخاف الكل، لا أمن ولا أمان. ومن ثم أخذ الناس في البحث عن العيش في سلام. ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام، أدركوا أنه لا بد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق. كان الباعث الأساسي على هذا التنازل هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التي سادت فيها، وكانت حالة التنازل هذه هي أساس العقد الاجتماعي الذي تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفاً مؤثراً في العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما يتخذه من إجراءات.

وكان هبز متأثراً بتلك الفترة التي عاشتها إنجلترا والتي تميزت بالقلق والاضطراب (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وكان لها أثرها البالغ على تفكيره خاصة وأنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذي أصبح ملكاً^(٣). وهذا كان له أثر على مطالبة هبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب.

ب - جون لوك :

يختلف لوك مع هبز في تصور حالة الفطرة الأولى، فبينما يرى هبز أنها تقوم على القوة والعنف والقتال، يرى لوك أن الحرية والمساواة كانت تسود بين الأفراد إبان تلك الفترة. فكان الأفراد محكومون بوساطة القانون الطبيعي، الذي كان يضبط علاقاتهم ببعضهم البعض وبالتالي يمنحهم حقوقاً ثابتة، ولكن هذه الحالة تميزت بعدم الاستقرار نظراً لغياب ذلك الشخص

غير المتحيز الذي يقوم بحماية الأفراد. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لقيام عقد بين هؤلاء نتج عنه ما عرف فيما بعد بالمجتمع السياسي. إذ تنازل الأفراد وبالتالي الجماعة عن جزء من حقوقهم، وليس عن حقوقهم كلها، إذ أن هناك من الحقوق ما لا يمكن التنازل عنه مثل «حق الملكية، حق الحياة، وحق الحرية الشخصية، وهذه الحقوق هي في الواقع وجدت قبل قيام المجتمع السياسي، وعلى هذا فهي ليست من إيجاد ذلك المجتمع ومن ثم فليس للحاكم أو الدولة حق التدخل فيها أو الإقلال منها، بل إن واجب الحاكم والدولة حمايتها والحفاظ عليها.

والحاكم هنا ليس كذلك الحاكم عند هبز وإنما هو عند لوك طرف في العقد الاجتماعي ومسئول عن القيام بحماية الحقوق والحريات. فهو مقيد وملتزم بهذه الواجبات، وإن أخل بشروطها يصبح الشعب في حل من طاعته.

ومن هذا نرى أن جون لوك دافع بنظريته هذه في العقد الاجتماعي عن ثورة البرلمان الانجليزي ضد الملك في عام ١٦٨٨، بل وأضفى عليها - أي على الثورة - نوعاً من الشرعية عندما جعلها حق من حقوق الشعب.

ونظرية العقد الاجتماعي عند لوك لها جانبان، الأول: هو العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الناس لتكوين المجتمع السياسي والثاني: عقد الحكم الذي اتفقوا فيه أو بمقتضاه أن يولوا أحدهم السلطة العليا. فنظرية لوك تضم عقدين وليس عقداً واحداً كما نجد عند هبز وكذلك روسو.

ونلاحظ أن الناس يتنازلون عند هبز عن كل حقوقهم الطبيعية، أما لوك فهم لا يتنازلون إلا عن بعض الحقوق التي يترتب عليها تقييد سلطة الحاكم الذي لا بد أن يحكم لصالح أغلبية أفراد المجتمع وفقاً لما يقررونه هم.

ويعتبر حق الملكية الخاصة من أهم الحقوق التي أولاها لوك أهمية فائقة، فلا يجب أن يتدخل أحد ولا حتى الحاكم أو الدولة في هذا الحق بأية صورة من الصور. ومن ثم فقد جاءت نظرية لوك لتأكيد واجب الدولة

والتزامها بحماية هذه الحقوق وخاصة حقوق الطبقة الوسطى Middle Class. هذا إلى جانب أن مبادئ نظرية لوك كانت بمثابة الأساس النظرى لمفهوم الديمقراطية ومذهب الحرية.

جان جاك روسو :

يدور جوهر نظرية روسو حول ايجاد نظام اجتماعى يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية، ومن ثم فقد كان تصوره لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أى وقت آخر.

ولم يحاول الفرد - عند روسو - أن يحيا فى مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان باطراد مما أدى به إلى التخلي عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعى الذى كان قيد على حرياته، ويقول روسو فى هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع ذلك فهو الآن مكبل بالأغلال.

وذهب روسو مذهباً يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هيز. فقد رأى هيز أن حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأياً آخر - أشرنا إليه -، أما روسو فيرى أن الإنسان ولد حراً وكانت حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور الملكية الخاصة، حيث تسببت فى إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد.

ولقد سبق أن ذكرنا أن هيز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم، أى أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد.

وعلى هذا فالسلطة السياسية التى تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين، وإنما هى سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة

والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السیادات الفردية. والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السیادة. وسلطتها نشأت عن توكیل الشعب لها. إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية، وسلطة الحكومة ما هي إلا سلطة تنفيذية، فهي لا تستطيع أن تصدر أى قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق، فالقانون عند روسو يصدر عن الإرادة العامة.

ثالثاً. النظريات ذات الطابع العلمى :

لا نعنى بالنظريات العلمية أو ذات الطابع العلمى، أنها نظريات صحيحة أو مسلبة بها. ولكننا نعطيها هذا الاسم نظراً لكونها تتخذ المنهاج العلمى أساساً فى طريقة البحث. فعلميتها ترجع إلى استخدامها العقل والمنطق فى دراسة وقائع الحياة وربما يقع العقل فى أخطاء عندما يتناول تلك الوقائع والأحداث، بالدراسة والتحليل والتفسير

وقصدنا هنا أن نتبع تلك النظريات التى بحثت موضوع شأة الدولة والسلطة على أسس من البحث مسخدمة المنهاج العلمى. والنظريات ذات هذا الطابع كثيرة ومتعددة، لن نتعرض لها جميعاً وإنما سوف نعرض لبعضها.

١- نظرية القوة :

لم تستحوذ مسألة أو قضية عى الدراسات الخاصة بالمجتمع مثل مسألة «القوة»، إذ أن موضوع القوة Power والسلطة Authority كانتا محل جدل كبير بين الكتاب وخاصة فى الفكر السياسى الحديث.

وقد التفت العلماء إلى دراسة القوة السياسية Political Power والنظم السياسية، وعلى وجه الخصوص منذ أن بدا العلماء ينظرون إلى العمليات السياسية Political Processes – والعمليات الاقتصادية – على أنها مختلفة عن موقف البناء الاجتماعى، لتبرير الدراسة المنفصلة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية.

ولكن ما هي القوة؟ وفي محاولة لاجابتنا على هذا السؤال نلاحظ أن هذا المفهوم استخدم وعولج بطرق مختلفة عند العلماء، ولكن أبرز تعاريفها: هي مقدرة شخص أو أشخاص على فرض إرادتهم على الآخرين، وهي موضوع نادر أو هي مادة حية لدرجة أن البعض يحسب لها مجموعاً كلياً وأى زيادة في القوة لإحدى الجماعات، إنما يعنى فقدانها بالنسبة لمجموعة أخرى.

وتعد الصفوة هي المدخل الأكثر قدماً لمفهوم القوة، حيث تسيطر مجموعة أو جماعة صغيرة من الأفراد على مواقع السلطة وتحتكر عمليات صنع القرار.

إن نظرية نشوء الدولة على أساس القوة تدور حول افتراض أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة، يسود بينها القتال والعنف، مما نتج عنه منتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب. وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لا بد منه في مثل هذه الحالة، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحى حياة الجماعة، فأساس قيام الدولة هنا هو كفرض إرادة الأقوى.

ونحن نجد لهذه النظرية جذور عميقة في الفكر الإنساني القديم - عند ثراسيماخوس، وبوليبيوس - وكذلك عند كثير من المفكرين المحدثين - مثل ديجي وجوفينيل - الذين أضافوا إلى القوة نوع من حكمة أحد الطرفين المتنازعين أو المتصارعين.

وأياً كان الحال - حال قوة فقط أو قوة وحكمة - فإن نتيجة الصراع تؤدي إلى قيام الطرفين - الغالب والمغلوب - بالعيش على رقعة واحدة من الأرض أو إقليم واحد يسيطر على مقدراته المنتصر أو الغالب وبذلك تقوم الدولة باكتمال عناصرها الأساسية وهي الأقليم والشعب والحاكم.

ب - نظرية التطور العائلي :

تتخذ هذه النظرية من نشأة الأسرة - وهي الخلية الاجتماعية الأولى - أساساً لنشأة الدولة. فقد بدأت الأسرة أو العائلة على أساس الانتماء إلى الأم،

وتطورت بعد ذلك إلى مرحلة أخرى وهى التى صار إنتماء الأسرة فيها إلى الأب. والأسرة أو العائلة تتكون عادة من الأب والأم والأولاد سواء قل عددهم أو كثر. ثم تطور الحال بعد ذلك إلى تكون عدة أسر ومن هذا إلى القبيلة المكونة من عدة عائلات حتى وصل التطور إلى التنظيم الحديث الذى يضم عدة عائلات فى شكل أو صورة أمة تكون الدولة.

وأصحاب هذه النظرية يعتبرون سيادة الوالد على أسرته وأبنائه هى اللبنة الأولى التى أنبثقت عنها السلطة السياسية وهذا ما نعثر عليه فى التراث القديم وخاصة عند أرسطو فى كتابه «السياسة» أن العائلة تنشأ أولاً ثم تتحد مع عدة عائلات بقصد اشباع وتوفير الحاجات التى لا يمكن للعائلة أن تلهض بها منفردة ومن ثم تتكون القرية. ومن اتحاد عدد من القرى تتكون الدولة. ومنذ عهد أرسطو وجدت هذه النظرية عدد من المؤيدين عبر مختلف العصور يرجعون قيام الدولة إلى سيطرة الأب على الأسرة.

إن هذه النظرية قد واجهت الكثير من النقد على أساس أنها تبدأ بداية غير صحيحة استناداً إلى أن الأسرة - لم تكن هى بداية الحياة الإنسانية وإنما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الأسرة هى الخلية الأولى فيها. ولكن بالرغم من الاحتجاج بهذه الحجة إلا أنه من المؤكد أن الأسرة تمثل أحد حلقات تطور الحياة الإنسانية والاجتماعية، وإن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية فى الدولة.

جـ. النظرية الماركسية والدولة :

يعطى ماركس أهمية كبرى للمجتمع، ويعتقد أن المجتمع هو الذى يشكل الدولة ويقرر أو يحدد طبيعتها^(٤) ولكن هل تتقابل نظرية الاشتراكية الماركسية Marxian Socialism على النحو الذى طورت به فى ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، والذى زيدت به بعد ذلك فى روسيا فى النصف الأول من القرن العشرين مع ما يوحى به هذا المصطلح؟.

لقد انطلق ماركس من نظرية هيجل عن «فلسفة الحق philosophy of

Right،^(٥) وعلى الأخص في مفهوم المجتمع البرجوازي Bourgeois Society كما أن Lenin بدوره أضاف إلى البناء الذي أقامه ماركس ونظم المجتمع البرجوازي طبقاً لنظرية هيجل - والذي يمكن أن نسميه رابطة العلاقات الاقتصادية، أو مجتمع المصالح الاقتصادية Community of Economic Interests وكأنه شيئاً قد وقع اتفاقاً مع مسار جدل التاريخ Dialectic of History حول جماعة القرابة Kin - group الأصلية والطبيعية، بقصد توفير سبلاً أكثر وفرة للعيش مما كانت القرابة قادرة على توفيره، وتحقيق ذلك عن طريق نظام الملكية الخاصة وتجميع رأس المال Capital - ولكون وسائل توفير العيش متعددة فإن المجتمع البرجوازي أصبح تبعاً لذلك نسقاً متنوعاً لطبقات مختلفة، أو نظم، وقسمها ثلاثة أقسام هي طبقات النبلاء ورجال الدين والعامّة في بريطانيا "estates" ويفرق هيجل، بين ثلاث من هذه الطبقات Classes : طبقة المشتغلين بالتعامل في المنتجات المباشرة، للطبقة وطبقة المشتغلين في تصنيع هذه المنتجات والمشتغلين في العمليات العامة للتوزيع، وطبقة المهتمين بحماية المصالح العامة للمجتمع ككل.

ومن خلال تتبع هيجل لتطور هذا النسق الطبقي، ذكر أن النسق ذاته في عملية تطوره يتحول إلى ما يمكن أن نسميه أول أو أدنى أشكال «الدولة»، يتم له ذلك عن طريق تطوير مجموعة من القوانين. وتمثل هذه القوانين، القواعد الحقيقية فقط للأجراءات الفعلية للمجتمع: وهي تتبع الخطوط التي يتخذها المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي، والذي قد يكون طبيعياً وليس بالضرورة عادلاً، فهي تقوى وتجزئ، النسق القائم للنظام، بأكثر مما ترتفع به أو تضبطه. ولكي يقوى نسق الطبقات أو النظم من نفسه - وهو ما يزال يحيل نفسه إلى شكل من أشكال الدولة - فإنه، فضلاً عن مجموعة القوانين هذه، يطور بوليساً منظماً يضاف به على النظام القائم شرعية وصلابة أكثر «القوانين والبوليس - هي أسس - وعهد المجتمع البرجوازي،^(٦).

لقد بذل هيجل، جهداً كبيراً في كتابة «فلسفة الحق ليحذر من الخلط بين «الدولة، و «المجتمع المدني Civil Society، فهو أكد على أن المصالح

المعيلة لكل فرد تقع فى نطاق المجتمع المدنى وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة State بمفهومها الصحيح. بل أن «هيجل» يجعل مصلحة الدولة عامة ومطلقة بالتعريف والتحديد. ولم يقصد أن المجتمع المدنى منفصل إلى حد ما عن الدولة فحسب، وإنما أكثر من ذلك، يكون مجتمع الدولة المدنى بدونه غير كامل. فالمجتمع المدنى - عند هيجل - أصغر من الدولة. ويصنف «هيجل» المجتمع تحت الدولة كنوع من التبعية أو كتابع لها، وهو فى ذلك على نقيض كونت Comte الذى صنف الدولة تحت المجتمع.

ولم ير «هيجل» أن ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social يمكن أن يعيشا فى تجاور أو حتى فى تعارض، والمشكلة تصبح على هذا هى العلاقة بين السياسى وفصل العنصر الأساسى فى المجتمع المدنى. ولكن السؤال الهام يعتمد على أن الفصل الواضح بين الدولة والمجتمع لم يتشكل حتى النقد الماركسى الحاد لنظرية «هيجل»، عن «الدولة الحققة» أى (الدولة، فى شكلها المتطور الراشد التى تستطيع أن تبنى نسقاً من الأخلاق الاجتماعية أى المبنية على واقع الفكرة الأخلاقى Ethical idea،^(٧).

وقد بدأ النقد الماركسى تحذيره المبكر مع الأخذ بنظرية «هيجل» السياسية فى مقالة له لم تظهر مطبوعة إلا بعد موته بعنوان Mritih der Heyelchen^(٨) وبالرغم من النقد الصارم الذى وجهه «ماركس» لنظرية «هيجل» السياسية، فإن نظرية ماركس فى الأصل مستمدة من نظرية هيجل، فإذا ما حذفنا أو نحينا جانباً نظرية «هيجل» عن الدولة الحققة، فإنه يتبقى لدينا العناصر الأساسية أو الجوهرية للماركسية، التى وضع «لينين» طبيعة بناءها الذى يمكن تركيبه - فى كتابه «الدولة والثورة» - والذى يمكن إبراز أهم النقاط التى يحتوئها فيما يأتى:

(أ) إن المجتمع بالمعنى الاقتصادى له، يسوقه تصادم مصالحه المتعارضة إلى تكوين دولة، «وتبدو هذه الدولة فوق المجتمع»^(٩). وهى تجعل قوة الصدام معتدلة وتبقيها فى نطاق شكل من أشكال القانون والنظام،

ويربط المجتمع هذه الدولة بقوات عسكرية محترفة تحل محل التنظيم المسلح للشعب^(١٠).

(ب) غير أنه طالما أن هذه الدولة نتاج للصدام، فإنها بالفعل وكأمر واقع، لا تزيد - ولا تقل - عن كونها أقوى المصالح المتصادمة، أى مصلحة الطبقة المستغلة بإدارة رأس المال المتجمع، وهكذا بدلاً من أن تضع دولة من هذا الطراز نفسها فوق المجتمع فإنها تنغمس في تسيير المجتمع بحيث تسيطر عليها المصلحة السائدة فيه، لكونها بالفعل السيطرة المنظمة لأقوى طبقة، وهى طبقة الرأسماليين)، بقصد استغلال الطبقة المظلومة Oppressed Class^(١١).

(ج) تبقى الجمهورية الديمقراطية نفسها * بنظام التصويت العام universal suffrage فيها) وسيلة لسيطرة رأس المال. وهى ولا شك أحسن شكل سياسى ممكن للرأسمالية، إذ أنها تمكن القوة الفائقة لرأس المال من تأكيد ذاتها بطريق غير مباشر - إلا أنه أكثر فعالية عن طريق تأثير سوق الأوراق - المالية stock exchanges - على سياسة الحكومة^(١٢).

(د) ومن ناحية أخرى فإن عملية التطور الاقتصادى، وهى توسع مدى عملياتها، وتزيد من عدد تنفيذييها executives تميل بشكل متزايد إلى رفع البروليتاريا - ونعنى بها العمال اليدويين فى الصناعات الحضرية - إلى موقع الطبقة الأقوى، التى يربطها وشائج القربى والتى تنتظم متماسكة فى اتحاداتها. وهكذا فبرغم أن الجمهورية الديمقراطية هى أحسن الأشكال السياسية الممكنة للرأسمالية "Capitalism"^(١٣) فإنها فى الوقت نفسه أحسن أشكال الدولة بالنسبة للبروليتاريا فى ظل الرأسمالية، طالما أن هذه الدولة تعطى أعضاء طبقة البروليتاريا أفضل فرصة لتنظيم أنفسهم من أجل الأهداف السياسية.

(هـ) وعندما تصبح البروليتاريا الحضرية المنظمة على هذا النحو، والطبقة الأقوى، وتعى قوتها هذه، فإنها ستستولى على الدولة من الرأسمالية

بالثورة واستخدام القوة، كما فعلت الرأسمالية في أيامها عندما استولت على الدولة من مصالح وطبقات المجتمع الأخرى بنفس المنهاج والوسيلة. فالأمر كله أمر صدام. فالصدام والتطاحن هو عملية التاريخ ونتائجه حتمية وصحيحة.

ومن ثم فإن (لينين) قام بتحليل العملية التاريخية وتفسير الماضي. بيد أن التاريخ لا يتوقف، وينساب الماضي إلى الحاضر والمستقبل. و «لينين» لا يرى أن الدولة – أى دولة البروليتاريا – ستدوم، فالبروليتاريا سوف تبقى على الدولة إلى وقت محدد ... فهي سوف تبقى على الدولة من أجل هدفان ضروريان انتقاليين في الوقت نفسه هما :

الأول: قهر الطبقة الرأسمالية.

الثاني: قيادة أشباه البروليتاريا (من الفلاحين والطبقات الدنيا من الطبقات الوسطى) عبر طريق إعادة البناء.

وإذا ما تحقق هذان الهدفان، فإن الدولة – بما فى ذلك دولة البروليتاريا، التى ستكون عندئذ، قد اتجزت عملها وأدت مهمتها – سوف تضمحل أو تتلاشى ولن تكون هناك طبقات فى العصر الجديد، وطالما أن الدولة بطبيعتها كيان قائم على طبقة «سواء كانت هذه أم تلك»، فلن تكون هناك دولة. ولن يكون هناك إلا المجتمع، أو الجماعة الشيوعية أى مجتمع شيوعى communist society خلو من الطبقات classless society أو متحرر من أى ظل «القوة، أو العنف، حيث يكون الجميع فيه معتادين على مراعاة الشروط الأولية للوجود الاجتماعى Elementary conditions of social existance دون عنف ودن خضوع وهكذا تكون دولة البروليتاريا، أى الدولة الاشتراكية مجرد مرحلة.

على هذا فإن اكتمال التاريخ على أفق المستقبل – من وجهة النظر الماركسية – هو اضمحلال الدولة، حتى فى شكلها الاشتراكى، ثم ظهور مجتمع لا طبقي لا يزعجه الصدام أو الصراع وإنما يشد أواصره الانسجام

التلقائي لشيوعية طبيعية وغير مفروضة. فنهاية الاشتراكية على هذا هي إنهاء الاشتراكية (إذ تفترض سلفاً وجود الدولة). وإقامة حكم دائم مكانها (وإن كان ذلك بنفس وسائلها) من المجتمع النقي في ظل أسلوب الشيوعية.

وانطلاقاً من هذا الفكر الذي لم يجد له مكاناً في الواقع كما تخيله ماركس دأبت هذه النظم على تربية النشء سياسياً فيما أطلق عليه العلماء «التنشئة السياسية والمشاركة السياسية، التي تبدأ في الغالب بعمليات التنشئة، والتي سوف تلقى عليها الضوء في الفصلين الآتيين.

الهوامش

(١) أنظر دراسة عامة عن الدولة فى النظرية والتطبيق فى :

H. J. Laski, The state in Theory and Practice, London, 1967.

(٢) د. عبدالكريم أحمد، مرجع سابق، ص ٥٧، نقلاً عن :

J. Locke: "Elements of Political Science". London, 1942.

(٣) أنظر: تفصيل ذلك فى د. يحيى الجمل، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٤) أنظر علاقة الدولة بالمجتمع من وجهة نظر ماركس فى :

Geoges Bulandier, Political Anthrpology, C. Trans. by A. M. Sheridan Smith), London: Allen Lone The Penguin Press, 1970, p. 127.

(٥) أنظر :

F. W. Hegel, Philosophy of Rieght, trans, by T. M. Know,k Oxford: Clarendon Press, 1942.

(1) E. Barker, Principles of Social and Political Theory, Oxford univ. London, 1967, pp. 100 - 3.

(6) lenin, Selected words, moscow, 1971, p. 267.

(7) Runciman, op. cit., p. 32.

(8) Lenin. op. cit., p. 267.

(9) Ibid., p. 267.

(10) Ibid., p. 271.

(11) Ibid., p. 272.

(12) ibid., p. 276.

الفصل العاشر

الديمقراطية والثورة الطبقية

- تمهيد: تعريف الديمقراطية،
- الديمقراطية والأحزاب السياسية
- هل ثمة ضمانات للديمقراطية
- مفهوم الثورة
- مفهوم الطبقة
- الطبقة والأمة
- الطبقة والطائفة والفئة الاجتماعية
- الطبقة عند ماركس
- الثورة الطبقية

تمهيد: تعريف الديمقراطية،

ان مصطلح «الديمقراطية Democracy» مشتق أو مكون من الكلمتين اليونانيتين Demos وتعنى الشعب Cracy وتعنى السلطة، ومن هاتين الكلمتين فان الديمقراطية تعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب (١).

ولم يختلف معنى الديمقراطية فى الاستخدام الحديث أو الدراسات السياسية الحديثة عن ذلك، فهى تعنى حكم الشعب على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة. والشعب بالمعنى الاجتماعى هو مجموع الأفراد الذين يقطنون اقليما واحدا أو اقاليم متباعدة ولكنهم يتمتعون بجنسية دولة ما. أما الشعب بالمعنى السياسى انما يعنى هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بكافة الحقوق السياسية فى الدولة فهم الأفراد الذين لهم الحق فى التصويت ويشاركون فى مختلف العمليات والأنظمة السياسية القائمة فى المجتمع.

تعرف الديمقراطية بصفة عامة بأنها حكم الشعب أو الحكومة الشعبية وهى التى تعمل على تحقيق مصالح الشعب، وهى تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لأى طبقة من طبقات الشعب وتحتم أن يكون الحكم بين يدي الأغلبية.

وثمة نوعان من الحكم الديمقراطى: الديمقراطية المباشرة وهى التى يكون للمواطنين فيها حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة، ولايتأتى هذا النوع من الحكم إلا اذا كانت الدولة صغيرة وعدد سكانها قليلون، وبالتالي يستطيعون ان يجتمعوا لمناقشة قوانين ودستور الدولة وهذا النوع من الديمقراطية كان منتشرا فى المدن اليونانية القديمة والتى كانت تسمى دولة - المدينة City - state الا ان هذا النوع من الديمقراطية لم يكن مباشرا بالمعنى المطلق، وانما كان هناك فئات فى المجتمع لاتشارك ولم يكن لها حق المواطن الاغريقى (مثل العبيد والنساء والاجانب).

اما النوع الثانى من للديمقراطية هو الديمقراطية غير المباشرة أو هى مايسمى الديمقراطية النيابية. وهى ذلك النوع من الحكم السائد فى غالبية الدول الحديثة نظرا لاتساع رقعتها وازدياد عدد سكانها بصورة كبيرة. وعليه

أصبح من المستحيل أن يجتمع المواطنين في مكان واحد لمناقشة الدستور أو القوانين، ومن ثم فقد دعت الضرورة والظروف الاجتماعية إلى الاستعاضة عن مجموع الشعب بممثلين منتخبين من قلب مجموع الشعب في حضور اجتماعات البرلمان أو الجمعيات التشريعية، فهم مخولون من الشعب للتحدث باسمه.

ويرى بعض الكتاب أن النظام الديمقراطي الحديث هو النظام الوحيد الذي يخضع للمساءلة أمام المحكومين، وهو في الوقت نفسه يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية. ذلك لأن رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها يجعلهم يبذلون جهودهم في القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا إعادة انتخابهم. ولكن مالنا أن نسلم بصحة ذلك، أو هل الديمقراطية النيابية هي أفضل أشكال الحكم؟.

لقد أصبحت الديمقراطية النيابية في العصر الحالي سمة العصر، هذه الديمقراطية التي تمارس بوساطة الأحزاب السياسية. والكل يدعي أن نظام الحكم لديه ديمقراطياً دفاعاً عن الأنظمة والنظريات المختلفة والمتباينة. ولكن هل يستطيع إنسان أن يمثل غيره من بني البشر أو هل يمكن أن تعبر إرادة أحد الأشخاص عن إرادة الآخرين؟ هذه أسئلة بالغة التعقيد يلزم للإجابة عليها جهد جهيد. ولذلك فأننا نقول مع «كول»، أن كافة التجمعات تجد نفسها مجبرة على تعيين المهام والواجبات والسلطات الموافقة عليها من قبل أعضائها من أجل السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المنشود بشكل فعال، ومن أجل إنجاز هذا الهدف المشترك تبتكر طرقاً وأساليباً لإنجازها، وقد تكون الإنابة هي إحدى الوسائل التي عن طريقها تصل الجماعة إلى تحقيق هدفها.

وبالرغم من وجود عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة قد تصدوا للدفاع عن فكرة الديمقراطية، فإننا نجد عدداً لا بأس به من العلماء تصدوا بالنقد للديمقراطية، بل وانكروا فكرة قيامها أصلاً عبر مراحل التاريخ وإنما يقوم الحكم من وجهة نظرهم على أساس أن هناك دوماً أقلية تحكم وهي

التي تمتلك القوة والسلطة، وهي تلك الفئة المعروفة في تراث العلوم السياسية والاجتماعية، باسم الصفوة Elite.

وتصل الصفوة أو الأقلية إلى موقعها المسيطر بوساطة الانتخاب العادي أو لقيامها بثورة أى بوساطة امتلاكها لوسائل الإنتاج في المجتمع.

وفي الغالب تتضمن الأقلية المسيطرة في المجتمعات الحديثة بعض هؤلاء المختارين لمواقع القيادة ورئاسة الدولة عن طريق الانتخاب، إلا أن الصفويين يدعون أن الكسب الانتخابي لا يتم بالوسائل الديمقراطية تماما - بل أن ظهور سيطرة الأغلبية - من وجهة نظرهم - على الأقلية، ماهى إلا مظهر خادع حيث تسمح مواقع الأقلية لهم بالمناورة عن طريق إستخدام الدعاية الماهرة لاختيار المرشحين، بحيث تكون نتيجة الإختيار هى غالبية مرشحي الصفوة.

وسواء أكان هذا أم ذلك ففي النهاية تستطيع الأقلية (الصفوة) بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها. ولا يتوقف الأمر عند الصفويين عند هذا الحد، بل أنهم يرون أن الأقلية لاتصنع أو تتخذ القرارات وحسب وإنما لديها من الأساليب مايجعل الأغلبية تذعن وتطيع وهذه مسألة يكاد يكون التسليم بها مجمعا عليه في دراسات العلاقات السياسية - Politi-cal Relations ويذكر روبرتو مشلز، ان ضبط الأغلبية، أمر يصعب تحقيقه ويؤكد ذلك فى قوله: «لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقاييس التي كيفت للحيلولة دون الأوليغاركية أو لمنعها. وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة، فالقوانين هي التي تضعف تدريجيا وليس القادة» (٢).

وتفتقر الجماهير فى العادة للنظام الذي يمكنها من محاسبة القادة، فضلا عن افتقادها للقوة الحقيقية التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذي يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع.

أن وجود حاكم ومحكوم ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنسانى، غير أن كثيرا من المفكرين لم يشيروا إلى ذلك إلا من قبل محاولة التعليل فحسب.

ففى جميع المجتمعات - كما يرى جياتانو موسكا - ابتدا من المجتمعات قليلة التطور وحتى المجتمعات المتقدمة والقوية، يظهر طبقتان من الناس تلك الطبقة التى تحكم والطبقة التى تحكم. فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد وتشغل وتحتكر الحكم وتستمتع بالمزايا التى تجلبها ممارسة الحكم، بينما الطبقة الثانية، وهى الأكثر عددا، تحكم ويسيطر عليها مباشرة بوساطة الطبقة الأولى، بأسلوب أكثر أو أقل قانونية - ويقدر يقل أو يزيد من العنف، وهى تمد الطبقة الأولى - ظاهريا على الأقل - بالوسائل المادية والأدوات الأساسية والحيوية لبقاء النظام السياسى.

ويذكر زايتلن، أن موسكا يرى أن أصول نظريته لا توجد بشكل واضح المعالم إلا عند «سان سيمون» فى قوله: «إن الضبط السياسى بأوسع معانى هذا المصطلح (القيادية الادارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية) تمارسه دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة» (٣).

تكن سيطرة الطبقة الحاكمة - عند موسكا - قد قدرتها على التنظيم وينبثق موقف الصفوة اما نتيجة لسيطرة أعضائها الفعلية، أو من تقدير الآخرين لها داخل المجتمع، هذا فضلا عن تلك الميزات التى تكون لهذه الطبقة دون باقى المجتمع، مما يجعلها دائما موضع التقدير من الأغلبية فى المجتمع. ويرى موسكا أن الجموع المحكومة يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحاكمين. وقد تتولد هذه الضغوط من عدم الرضى الذى تستشعره الجموع أو من مجرد اهوائها مما يؤثر فى سياسات الطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية - على حد قول موسكا - وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى اسقاط هذه الطبقة وفى هذه الحالة لابد أن تبرز من بين المجموع طبقة جديدة لتمارس دور الطبقة الحاكمة ولا بد أن يحدث ذلك وإلا تحطم التنظيم كله والبناء الاجتماعى كله» (٤).

الديمقراطية والأحزاب السياسية:

اتخذت الديمقراطية فى المجتمعات المعاصرة شكلها الحالى عن طريق

تناوب الأحزاب الحكم، فهي التي تقوم بتمثيل المواطنين في البرلمانات أو في الجمعيات التشريعية. فقيادة الأحزاب هي التي تمثل الطبقة الحاكمة فصفوة الحزب هي الدعامة الأساسية له. وصفوة الحزب هي التي توجه حملاته الانتخابية وما يتعلق بالسيطرة البرلمانية. وهؤلاء هم الذين سماهم «موسكا» الانتخابيون الكبار، إلا أن ممارسة الضغط بوساطة صفوة الحزب لا تقتصر على الميدان الانتخابي وحسب. وإنما صفوة الحزب هي التي تختار المرشحين، وبالتالي، فإن أى ممثل أو نائب لا يختار بوساطة الجماهير الانتخابية، وإنما يختار بوساطة أصدقائه واتباعه. وعلى هذا فالترشيح يقوم به جماعة من الناس ذات هدف مشترك ومتحدين، وهم أقلية منظمة لا يمكن اجتناب قواها ورغباتها المفروضة على الأغلبية غير المنظمة. ويعتبر هذا المثال الذى أوردناه عن ما يحدث فى الواقع فى مثل هذه الحالات. حيث تقوم قيادة الحزب أو التنظيم السياسى سواء بالحركة من وراء الستار أو بوساطة الجهاز الحزبى باختيار المرشحين. وعلى جميع أعضاء الحزب أو التنظيم السياسى أن يلتزموا بتأييدهم ومناصرتهم بل يكون واجب الأعضاء فى المرحلة الانتخابية هو العمل على انجاح هؤلاء المرشحين ومن ثم يصبح الناجحون مجرد أدوات فى أيدي الزعماء أو الصفوة.

وفى العادة فى مثل هذه الحالات نستطيع القول - مع موسكا - أنه ليس هناك إنسان له مبدأ أو يتحلى بالأمانة، يوافق على الدخول فى الانتخابات بهذا الأسلوب. لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون النواب ممن يتصفون بالمقدرة العادية مما يؤدى إلى إنخفاض مستوى ممثلى الجماهير، حيث يكون النواب من النوعيات الغير واعية، وقليلة الخبرة، والطامعين والمتطلعين إلى مركز اجتماعى أو مكانة اجتماعية أعلى. وبالتالي يصبح هؤلاء المتطلعين مصدر ثقة بالنسبة للصفوة التي تقوم بالتجديد من بينهم لصفوتها، وقد أوضح موسكا أن الطبقة الوسطى هي مصدر التجديد السياسى، إلا أن هذا لا يعنى أن موسكا كان رافضاً للديمقراطية النيابية وإنما أكد قيمة الديمقراطية النيابية فى كتابه «الطبقة الحاكمة، بل أنه أصبح فى النهاية نائباً.

لقد هاجم موسكا النظرية الكلاسيكية (التي وضعها أفلاطون وارسطو) والتي تقسم أشكال الحكم إلى ثلاث أقسام: الديمقراطية والارستقراطية والطغيان. وذكر أن الحكومات لا تتفق في الواقع مع النظرية القانونية. وذلك أن الحكومات لا يديرها بالفعل كثرة أو فرد، وإنما كانت ولا تزال تدار بوساطة «قلة»، وهذه القلة هي «الطبقة السياسية Political class، أو الطبقة الحاكمة أو الصفوة». وقد أكد «ميشلز» أن جميع التنظيمات الاجتماعية وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي تفرز الصفوة الحاكمة، إنما يحكمها قانون الأوليغاركية الحديدية. وكانت دراسات التنظيم عند ميشلز تدور حول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا خلال سنوات ما بعد الحرب وعلى الأخص الحزب الاشتراكي الألماني، وكانت هذه الأحزاب توجه كل اهتمامها للمحافظة على المساواة والديمقراطية في تنظيماتها الداخلية. ونظرت هذه الأحزاب إلى قادتها على أنهم مجرد أدوات فقط لجماهير الحزب. والسيادة إنما تكمن في مؤتمر الحزب المكون من ممثلين منتخبين. ومن وجهة النظر هذه يبدو أن الحزب هو الذي يسود والقادة ماهم إلا تابعين. إلا أن طبيعة التنظيم وتدرجه الهرمي تمنح قوة هائلة وامتيازاً لجماعة القيادة الذين لا يمكن عندئذ أن يكونوا محل محاسبة أو لوم من تابعيهم، وبالتالي فإن ذلك يعد نفيًا لما سبق القول به: بأن القادة المنتخبين يكونوا بمثابة الأدوات في أيدي الذين انتخبوهم والسبب في ذلك يكمن في العوامل التنظيمية والعوامل النفسية، حيث يحد التدرج أو الهرم التنظيمي من ضغوط أعضاء التنظيم على القيادة، إلى جانب أن هيبة القادة والأدوار الكبرى التي يلعبونها في التنظيم تشكل عاملاً نفسياً ضاغطاً على أعضاء الحزب أو التنظيم. هذا فضلاً عن الخبرة والمهارة التي لا يمتلكها أعضاء أو جموع الحزب مما يؤدي إلى انتقال سيطرة الحزب إلى أيدي القادة وفقدان جماهير الحزب لهذه الامتيازات والمهارات، وبالتالي يصبح القادة متخصصين في إنجاز الأعمال التي لا يعلم الآخرون شيئاً عنها، هذا فضلاً عن أن القيادة تمنح الفرصة لبناء هيئة من الموظفين الموالين لها، كما تمنح السيطرة على قنوات الاتصال بالاضافة الى نوع من الاحتكار لانضمام الأعضاء الجدد.

هل ثمة ضمانات للديمقراطية؟

ثمة سؤال هام يطرح نفسه من خلال تراث النظرية السياسية قديما وحديثا: ما هو الضمان بالنسبة للجماهير في مواجهة الدولة؟.

لقد حاول «موريس دوفرجييه» أن يجيب على هذا السؤال في كتابه عن الأحزاب السياسية^(٥)، حيث يذكر أن الصفوة الحاكمة بالمفهوم المجرد تكون «ممثلة» للجماهير المحكومة. ثم يقدم دوفرجييه صيغة تنص على أن «حكم الشعب بالشعب» يجب أن تستبدل بصيغة أخرى هي: «حكم الشعب بصفوة من الشعب».

ونحن نرى من خلال استقراءنا لواقع الحياة من حولنا ان الصفوات التي تنبثق من بين الجموع سرعان ماتجد نفسها مضطرة الى مسلك قد يتنافى مع مصالح الجموع وذلك بحكم محاولة تحقيق التوازن الذي لا بد من توافره في علاقات القوة والسيطرة بين مختلف الصفوات حتى يستقر النظام الاجتماعى.

وعلى هذا فالنظم الاجتماعية والسياسية المختلفة، وان تباينت صيغتها واشكالها انما تقوم فى جوهرها على اساس من سيطرة القلة على الكثرة، ولا يغير ذلك من استخدام المفكرين الغربيين لمصطلح الديمقراطية، ولا شرقيين لمصطلح ديكتاتورية البروليتاريا. هذا وقد لاتعنى القلة الحاكمة البروليتارية أكثر مما تعنيه القلة الحاكمة البرجوازية فى ضمان حرية المواطن الفرد. بل انها فى الواقع وفى بعض الأحيان قد تكون أقل من هذا.

ولكن هل ثمة تأكيد على أن الديمقراطية النيابية سوف تكون نيابية حقا؟ ان التجارب تدل على عكس ذلك، وهل هناك ضمان لعدم تزيف الاقتراع وعدم انحراف هؤلاء الذين ينتخبهم المواطنون لتمثيلهم؟ فضلا عن ان النظرة الى المجتمعات التى تخضع فى الوقت الحاضر للتطبيق الماركسى تظهر أن التمثيل النيابى الذى يتغنى به ديمقراطيو الغرب يحتل مكانا فى النظرية الماركسية أيضا، ولكن هذا التمثيل أو عمليات الاقتراع لهذا التمثيل تسير وفقا لخط مرسوم بوساطة القيادة التى تتمثل ولاشك فى قلة.

ولقد قدم جوزيف شومبيتر، اجابة أخرى لذلك السؤال الذى سبق أن طرحناه فى كتابه عن : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية . حيث استند إلى تحليل واضح عن السياسات الديمقراطية الغربية، ذاكرة ان الساسة يميلون ميلا طبيعيا إلى استخدام التعابير التى تستهوى الجماهير وتضلها وتتيح لهم - أى للساسة - فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب، بل ولسحق الخصوم باسم الشعب ودفاعا عنه . وقد عرض «شومبيتر» لذلك من خلال جملة ساخرة فى قوله : «ان الديمقراطية ليست ان الجماهير تقرر المسائل بأى الوسائل، ولكن القادة ومن سيكونون قادة هم الذين يتنافسون من أجل اصوات جمهور الناخبين» . ومن ثم فإن المنهاج الديمقراطى عند شومبيتر هو الترتيب النظامى للوصول إلى القرارات السياسية التى يحرز بها الأفراد القوة ليتخذوا القرارات وذلك بوساطة الصراع التنافسى من أجل أصوات الناس .

ولكن الاجابة على ما يبدو ليست مرضية أو بمعنى أكثر تحديداً ليست عملية لأن الحاجة إلى اتاحة الفرصة أمام الجماهير للاختيار تحت نظام الحزب الواحد بالنسبة للديمقراطيين الغربيين توضح ان مثل هذه النظم تتضمن قاعدة أو مبدأ انكار أو رفض الحرية السياسية . الا ان الاختيار من ناحية اخرى يمكن ان يمارس - رغم كل شىء - تحت مثل هذه النظم، حتى اذا اختلف المستوى والأسلوب لأن التنافس الحر لا يعد ضمانا فى مواجهة الاحتكارات الأخرى، أو التطبيقات الأخلاقية (مقتل كندى ووترجيت) . وقد يكون «هتلر» خير مثال على ذلك، فقد وصل إلى الحكم بوسائل دستورية تماما .

وعلى أية حال فان النظم الاجتماعية، كائنة ماقد تكون تسميتها لا يمكن ان تخرج بحال عن كونها قلة تحكم وكثرة تحكم . وليس ادل على ذلك من ان بعض المدارس التاريخية لاتزال حتى يومنا هذا تتناول تاريخ المجتمعات الانسانية ككل من خلال دراستها «البطل» والدور الذى يلعبه فى حركة التاريخ أو للأسرة الحاكمة، وتقسيم فترات التاريخ وفقا لها . وعلى هذا فان الحركات السياسية لا يمكن ان تخرج بحال من الأحوال عن كونها مجرد

تعبير عن نشاط الاقلية وان جماهير الناس لسوف تبقى دائما كأدوات سلبية في ميدان السياسة، ولايغير من ذلك شعبية شكل الحكم الذي تعيش الجماهير في ظله.

ومادام الأمر كذلك فمن الملائم هنا ان نطرح سؤالاً هاماً عن: لماذا تقوم الثورات؟

مفهوم الثورة:

تناولنا فيما سبق النظام السياسى وعلاقته بالقوى السياسية فى المجتمع، ثم علاقته بالسلطة والقانون، وانتهينا الى ان النظام السياسى يبقى مستقراً طالما كان موفياً بمطالب اعضاء النظام فى مختلف النواحي الاجتماعى والسياسية والاقتصادية. واكد «ماكس فيبر» على أن الشرعية هي اساس استمرار النظام واستقراره. ولكننا تساءلنا عن انه طالما ان الشرعية هي الفيصل فى استقرار واستمرار النظام السياسى، لماذا اذن تقوم الثورات على النظم الشرعية القائمة فى كثير من البلدان؟.

وأول ما يطلعوننا من تعاريف للثورة هو تعريف «معجم العلوم الاجتماعية» حيث يذكر ان: «الثورة تغيير جوهري مفاجيء فى الأوضاع السياسية والاجتماعية للدولة. بوسائل تخرج على النظام المألوف، ولا تخلو عادة من العنف، وان قيل بوجود ثورات بيضاء. وتختلف الثورات عن الانقلاب الذى يرمى الى مجرد قلب نظام الحكم واحلال سلطة محل أخرى. وتعتبر عن ميوله ورغباته وان دبر لها وقادها اشخاص معينون»^(٦).

ويرى بعض الكتاب ان الثورة هي:

محاولة غير شرعية تستخدم العنف لتغيير نظام الدولة القائم، أو غيره من التنظيمات السياسية، وتشترك فيها قطاعات واسعة من الشعب. ومن ثم فالثورة تتميز عن الحرب الأهلية، التى تشترك فيها ايضا قطاعات كبيرة من الشعب، بأنها قد تكون سببا فى اندلاع الحرب الأهلية، والثورة على هذا

تتميز عن الانقلاب الذى يركز على تغيير من بيدهم السلطة ولا يحاول تغيير النظام ذاته.

وقد تحدث الثورة نتيجة لسيادة أو انتشار أفكار معينة تناهض النظام القائم، ومن ثم فإن المشاعر والاحتياجات التى تعبر عنها هذه الأفكار تسهم اسهاما كبيرا فى تغيير الاتجاهات فى مجتمع مانحو النظام الحاكم. وفى الوقت ذاته يجدر ملاحظة ان هذه الأفكار قد تعمل على السيطرة على مواقع الحكم بوساطة استخدام القوة، وتستبدل الحكام بحكام آخرين يؤمنون بمبادئ جديدة غير تلك التى كان يحكم على أساسها هؤلاء الذين ازبحوا عن كراسى الحكم.

تعتبر الثورة، فى مفهوم العامة أو المفهوم السطحى البسيط على انها عمل لا يتصف بالتعقل أو بالنظرة العاقلة، اذ أنهم يرون ان الثورة خروج على المألوف وتغيير له، اذ ان الحفاظ على ما هو متوارث محبوب ومقبول عند غالبية الناس، ومن ثم فقد وصف هذا الاتجاه برغم بساطة طرحه هنا بالاتجاه المحافظ أو العاقل اشارة الى أن العقل كان دوما «قوة محافظة»، تعمل على كبت أى تمرد على الأوضاع القائمة وتدعو الى الاحتفاظ بكل القيم السائدة، وتحارب كل ميل جذرى الى التغيير^(٧). ولكن هل فى هذا التصور جانب من الصحة؟ إن الأمر يحتاج إلى درس وفحص لنستطيع بعد ذلك ان نصدر احكاما صادقة أو على الأقل نقرب من الصدق.

الثورة والحركات السياسية،

ان العلوم السياسية تقوم على ملاحظة الوقائع التاريخية فى العصور المختلفة، والتى تستطيع ان تعيد اليها وإلى الظروف التى كانت تكتنف المجتمعات خلال تلك العصور وقائع بعينها. ومن ذلك نستطيع عقد المقارنات بين أحداث تاريخية سياسية، معينة وقعت تحت ظروف بعينها، وكذلك نرى انه من المناسب هنا ان نرجع الى تراث الفكر الانسانى فى مجال السياسة لكى نتابع فكرة الثورة^(٨) من خلاله.

يتحتم في بداية هذا التناول ان نميز بين مانسميه بالثورة - التي سبق ان اشرنا الى ماتتضمن من معانى - وبين تلك الحركات التي حدثت أو قد تحدث في مجتمع من المجتمعات ونسميها بالحركات السياسية Political Movement. والمصطلح الاخير قد يعبر عن الثورات او الانقلابات التي لم يتحقق لها النجاح، بالرغم من ان قادة مثل هذه الحركات التي لم يكتب لها النجاح يعتبرون في العادة خارجين على القانون ويحاكمون. كما ان المصطلح الأول - الثورة - ربما تصف بعض الحركات السياسية الناجحة نفسها به، على الرغم من كونها لاتعدو ان تكون انقلابا أزاح من بيدهم السلطة ووضع آخرين مكانهم. والأمثلة على هذا النوع الأخير كثيرة حدثت وتحدث في أيامنا هذه، خاصة في دول العالم الثالث - وخاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا.

ومهما كان الأمر فان ثمة مفكرين يرون في النهاية سواء اكان الموقف انقلابا او ثورة لا يتمخض - في المدى القريب او البعيد - الا عن صفوة اى قلة تتربع على كراسى الحكم تليها صفوة اخرى وهكذا الأمر في تعاقب سماه «فلفريدو باريتو، بدورة الصفوات، وصاغه روبرتو ميشلز فيما اسماه بقانون الاوليجاركية الحديدى والذي يقول ان التنظيم يسلتزم قيام اوليجاركية على قمته.

وبرغم انه على ما يبدو ان الفقرة السابقة تؤيدها الوقائع التاريخية السابقة والحالية في شتى مجتمعات ودول المعمورة، الا ان د. عبد المعز نصر يصنف الثورة في كتابه «في الثورة والاشتراكية، على اساس نمطين اثنين:

الأول: هو الثورة القومية.

الثاني: الثورة الطبقية.

والنمط الأول (الثورة القومية) يعنى أن هناك قوة اجنبية تقوم بالحكم في مجتمع مامن المجتمعات، وعلى هذا فالثورة تقوم في هذه الحالة من قبل جميع فئات الشعب للتخلص من الحكم الأجنبى أو التبعية لدولة أجنبية، أى

طلبا للاستقلال. ويدخل في هذا النمط جميع الثورات التي انتهت الى النجاح في تحقيق الاستقلال لبلدانها^(٩).

وقبل ان نتناول النوع الثانى من الثورات (الثورة الطبقيّة) ونظرا لأهميته يجدر بنا أن نتناول الطبقة بالدراسة نظرا لارتباط مفهوم الثورة هنا بحركة طبقة معينة من الطبقات الاجتماعية.

مفهوم الطبقة :

يشكل موضوع الطبقة ودراستها مسألة من أهم المسائل التي تناولها علماء الاجتماع والفلاسفة قديماً وحديثاً. وتعتبر دراسة الطبقات ركناً هاماً من أركان الدراسات الاجتماعية خاصة بعد ظهور الفكر الماركسى نظراً وتطبيقاً، حيث أصبحت العناية بدراسة موضوع الطبقات الاجتماعية نابعة بالدرجة الأولى من أصول تاريخية لا يمكن اغفالها أو التغاضي عنها.

فى هذا العصر حظى موضوع الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير من المفكرين، وذلك بعد بروز أهميته فى الفكر العالمى، نتيجة ظهور بعض دول شرق أوروبا وغيرها فى العالم التى تقوم أيديولوجيتها وتقدمها على أساس فكر الطبقة العاملة النابع من النظرية الماركسية فى مقابل قوة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على أساس فكر الطبقة الرأسمالية وأيديولوجيتها.

فنحن اذن أمام موضوع من الموضوعات التى اهتم بها علماء الاجتماع ودأب كثير من المفكرين على تناوله ودراسته ولكن ما هى الطبقة؟ وما هو معناها؟

ونجد المعنى الاجتماعى لهذه الكلمة فى قاموس لسان العرب مادة (طبق) حيث يذكر صاحب اللسان طبقات الناس منازلهم ومراتبهم^(١٠).

ولفظه الطبقة يقابلها فى اللغات الأوروبية لفظه Class. ولقد كثرت التعريفات لدى المؤلفين الاجتماعيين، فيعرف «سيميان» المؤلف الاقتصادى الفرنسى الطبقات كما يأتى :

«فى كل مجتمع انسانى توجد هياكل وفئات اجتماعية لا تقوم على

روابط الدم كالأُسرة ولا على روابط المهنة كاللقابات ولا على روابط الجوار المكانى كأهل القرية أو المدينة، وإنما على التقارب والتشابه، وهذه الهيئات نسبية الى حد ما، أى لا تقوم بينها فواصل أو حدود ثابتة ونهائية داخل المجتمع^(١١).

وفى المجتمعات الرأسمالية نجد ان البرجوازية كطبقة - من حيث المكان الذى تشغله فى نظام محدد تاريخياً للإنتاج الاجتماعى، ومن حيث علاقاتها بوسائل الانتاج، ومن حيث دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل - هى الطبقة ذات الحجم الصغير من حيث العدد، وذات الثروة العظمى داخل النظام الاجتماعى. وذلك نظراً لامتلاكها ناتج عمل الآخرين.

وفى المجتمعات الرأسمالية نجد أن علاقة البرجوازية كطبقة بوسائل الانتاج علاقة مباشرة، فهى التى تقوم بإدارة وتنظيم الانتاج وهى التى تتصرف مباشرة فى الفائض الاقتصادى للمجتمع، وذلك بخلاف الحال فى المجتمعات الاشتراكية، حيث تلعب ملكية الدولة لوسائل الانتاج دوراً جوهرياً فى تشكيل العلاقات الطبقيّة، فعلاقة الطبقة العاملة بوسائل الانتاج هى علاقات مباشرة لأن الدولة مؤسسة اجتماعية هى التى تملك وسائل الانتاج وتديرها نيابة عن المجتمع.

وقد استخدم اصطلاح «الطبقة» بكثرة وبمفاهيم متغيرة. فمرة يطلق على طبقة الملاك العليا والوسطى والدنيا، وأخرى يطلق على الذين يملكون انتاجاً والذين لا يملكون وعلى الطبقات المتعلمة. فاصطلاح الطبقة فى هذه الحالة غير ذى معنى علمياً، وإنما يعنى جماعة لها ميزة خاصة، ولكى نعطى هذا التصور قيمة علمية يجب أن يدل على جماعة Group مميزة ومحدودة. فالجماعات أو الطبقات المهنية يجب أن تقع خارج هذا المفهوم، ولو أنهم اعتبروا من هذه الجماعات مثل الفلاحين أو التجاريين الذين يتوفر لديهم ميلاً مشتركاً لاشتغالهم فى نفس الصناعة فقط. ويتخلل هذا التصور (السابق) الشعب تَخلاً رأسيّاً.

فى الوقت الحاضر يختلف التصور العام «للطبقة» فهى لا تأخذ معنى الجماعات المهنية. إذ أننا عندما نتعرض لتحليل البناء الاجتماعى فى الوقت الحاضر يختلف التصور العام (للطبقة). وحيث يقصد بالطبقات الاجتماعية تحليل البناء الاجتماعى والتدرج الاجتماعى للمجتمع، ويقع أصل تصور الطبقات بين اثنين من الجماعات. ولقد التفت السابقون الى وسائل الانتاج والربح كعوامل موضوعية لأساس الطبقة، وهذا التصور فى جوهره تصوراً ماركسياً. فقد ضغط بعض العلماء بشدة على توزيع الملكية لرفع مستوى المعيشة العام. وتكون العناصر التى تبنى عليها الطبقة فى المجتمع الحديث متضمنة فى مستوى المعيشة نفسه. أما العوامل الأخرى كما تصورها «ماكس فيبر» للطبقة فهى (١٢).

١- السيطرة على مصادر الدخل.

٢- مستوى المعيشة الخارجى.

٣- الثقافة وامكانية التجديد.

هذا وتكون مصادر دخل الجماعات متشابهة واهتماماتهم الاقتصادية متوافقة تبعاً لشخصية الطبقة. ويكون العامل الشخصى فى هذا التصور كامناً فى رغبة ومستقبل الجميع ومستقراً فى البناء الاقتصادى لأى عصر. ولقد أكد «سمبارت» على هذه الناحية الذاتية فى تصور الطبقة الاجتماعية كجماعة والتى توجد طريقة تفكيرها فى نسق خاص للتنظيم الاقتصادى. أما الميل والشعور المشترك والأيدىولوجية المشتركة للتماسك فىأتى قبلياً أو متقدماً.

ويرى بعض علماء النظرية الآخرون، ان الدرجة الأساسية تكمن فى الاحترام الذى تحظى به الجماعة، فهم يقيمون الطبقات على أساس التدرج فى المراتب المعتمدة على المنزل أو المكانة. ولكن هذه المداخل لا ترى تمييزاً جوهرياً بين الطبقة والمكانة، كما هو الحال عند المفكر «سيميان» الذى

رأى أن بعض النظريات مهتمة أساساً بالاقتصاد مثل نظرية سمبارت مع أن الاهتمام بالعقل الفردي كان محدوداً، وذلك إلى جانب هؤلاء الذين تصوروا تقسيم العمل على أساس المرتبة أو الطبقة على وجه العموم.

وعلى هذا فإن تقسيم الجماعة الانسانية إلى طبقات يتلو بعضها فوق بعض من حيث الجاه والصيت، ومن حيث القوة والسلطان يعد أبرز سمات التنظيم الاجتماعي وأكثرها انتشاراً وشيوعاً. وقد ظل هذا التنظيم يسترعى انتباه الفلاسفة وعلماء الاجتماع على مر الزمن.

ولكن الحقيقة التي لا سبيل إلى انكارها هي أن ظاهرة الاختلاف بين الناس وانعدام المساواة بينهم وتفاوت ظروفهم وأقدارهم بقيت خلال الجانب الأكبر من تاريخ البشر. ولا مجال لتعديلها أو تغييرها. مما جعل كتاب العصور القديمة والوسطى يبررون قيام هذا التنظيم ويؤيدونه بالأفكار والمبادئ الدينية.

فالتبقات كما يقول «اندرية جوسان» في كتابه «طبقات المجتمع» حقائق اجتماعية تقوم في كل مجتمع بالرغم من جميع النظريات وجميع العبارات التي تحاول انكارها^(١٣). وإن نظرة فاحصة خلال مراحل التاريخ المختلفة تبين وجود الطبقات عند جميع الشعوب. ويزداد وضوح الطبقات في حياتنا فالمرء يولد في طبقة معينة ويختلط بأفراد من الطبقة التي ينتمي إليها ويختار زوجه عادة من الطبقة التي ينتمي إليها أيضاً.

ونحن من خلال محاولتنا تحديد معنى الطبقة أو مفهومها، نجد أن تحديد معنى الطبقة الاجتماعية على درجة كبيرة من التعقيد، فالحقائق التي تعرف بها الطبقة مختلفة ومتنوعة من حيث طبيعتها، هذا إلى جانب أنها تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث أهميتها.

فالثروة والمهنة ونوع الحياة والتربية والثقافة، كل هذه عناصر تدخل في تحديد معنى الطبقة.

والثروة أول عنصر يقفز إلى العقل عندما نود الحديث عن الطبقات،

فحديث الأفراد يدور حول الطبقات الغنية والفقيرة أو الطبقات المتوسطة أو طبقة الملاك وطبقة المعدمين. لكن الثروة في حد ذاتها لا تكفى لتحديد الطبقة. إذ لا يمكن تجاهل ما للمهنة من أهمية في تحديد الطبقة، فهناك طبقة العمال وطبقة الفلاحين وطبقات الصناع والتجار، كما يعتبر أصحاب المهن الحرة طبقة واحدة. ومع هذا فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة، وعلى حد قول «اندريه جوسان» ان الانسان يولد في طبقة معينة ولكنه يختار مهنته فيما بعد. هذا إلى جانب أن الطبقة قد تكون عاملاً هاماً في اختيار المهنة. كما أن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصاً مختلفين فالأطباء والمحامين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة.

إذن فالثروة والمهنة لا تكفى لتحديد معنى الطبقة. ولا بد أن ندخل في اعتبارنا طريقة الحياة أو نوعها. ونوع الحياة عامل هام يتصل بالثقافة والمظهر بقدر ما يتصل بالطريقة التي تمارس بها المهنة وبالوسائل التي يستخدمها الفرد للإستمتاع بثروته. فكل طبقة سلوكها الخاص وعاداتها وفكرها، بل طريقته في الحديث أيضاً.

ومن العناصر الثلاثة السابقة (الثروة والمهنة وطريقة الحياة) يمكننا أن نتبين أهمية التربية والتقاليد في الطبقة العليا من المجتمع. فالثرى الذى ينتمى الى طبقة عليا - ولو كان جاهلاً - يحتفظ منذ طفولته التي قضاها في وسط على درجة عالية من الاستنارة، بدرجة أولية بل وامتياز في اللغة والتعبير، يتعذر ادراكها عن طريق الدرس والتحصيل.

ويؤكد هذا «رابازا» عندما لاحظ تمايز الطبقات الاجتماعية في المكسيك تمايزاً واضحاً، وتفاضلها تفاضلاً يرجع في المقام الأول إلى عامل التربية وحدها تقريباً^(١٤).

ومما تجدر ملاحظته تداخل العوامل المختلفة التي تحدد معنى الطبقة والتي تشكل في الوقت نفسه صعوبة الوصول إلى تحديد قاطع لهذا المعنى بوضوح وبدقة. فالطبقة ليس لها حدوداً مرسومة بدقة كما هي الحال في

الطائفة أو الفئة الاجتماعية، ولهذا فلا يمكن القول أين تبدأ حدود الطبقة وأين تنتهى بالضبط. فالطبقة الواحدة تشمل فى ثناياها فئات تتنوع أشد التنوع. فنوع الحياة والتربية والثقافة قد تختلف فى الواقع بين أناس يمارسون مهنة واحدة أو يملكون ثروات متساوية، وقد يحدث العكس، فتتشابه هذه النواحي فى أناس يمارسون مهناً مختلفة أو يتفاوتون من حيث درجة الثراء. وقد يفسح النبوغ أو الثقافة الممتازة أو الشهرة المجال أمام كاتب أو فنان كبير فيختلط بأناس ويندمج فى أوساط ماكان له أن يندمج فيها لو نظرنا إلى أصله أو مهنته أو أعماله العادية.

ولهذه الاعتبارات يمكن القول بأن الطبقات الاجتماعية حقائق اجتماعية لا يمكن تحديدها تحديداً صارماً، لأن تصنيف الأفراد فى طبقات يختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التى نضعها أمامنا. فنحن نتكلم عن الطبقات الغنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر إلى الثروة، ونتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقات الجاهلة حين لا نضع فى اعتبارنا إلا درجة التثقيف، وهذا يكون باعثاً على الاعتقاد بأن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق فى ذاتها بقدر ما هى وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعا من المجتمعات عن أفراد هذا المجتمع. ولكن الطبقات الاجتماعية فى الواقع حقائق تفرض نفسها على عالم الاجتماع كما تفرض نفسها على المؤرخ.

وعلى هذا فكل طبقة اجتماعية إنما تتألف من عدد من الأفراد قل أو كثر يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة كنوع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة، ويختلفون عن غيرهم فى هذه النواحي نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد. وكل طبقة تنشأ من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط فى المجتمع ويتأثر بالزمن الذى يعيش فيه أفراد المجتمع. وهذا التمايز أساسه تقسيم العمل الاجتماعى وتوزيع الثروة واختلاف العادات باختلاف ظروف المعيشة التى يعيشها الأفراد. هذا وتبدو الطبقة متماسكة مترابطة وثابتة أمام عيني الناظر بمقدار ما تكون السمات المختلفة التى تميزها كالثروة والحرفة وغيرها يؤثر بعضها فى بعض.

الطبقة والأمة ،

قد يبدو للإنسان العادى أو غير المتعمق لأول وهلة أن الأمة أكثر سعة وامتداداً من الطبقة، ولكننا إذا أمعنا النظر لوجدنا العكس صحيح. فهناك فرق واضح بين الطبقة والأمة، فالطبقات هيئات اجتماعية أكثر سعة من الأمة وأبعد منها امتداداً أو حدوداً وذلك بعكس ما يبدو لأول وهلة.

والطبقات تمتد فى شتى بلاد العالم غير خاضعة لحدود سياسية أو جغرافية فعندما هاجر نبلاء فرنسا من وطنهم بسبب الثورة إلى ألمانيا والنمسا، ولجأوا إلى بلاد أجنبية بحدودها السياسية ولغاتها المختلفة عن لغاتهم الأصلية، وجدوا دائماً وطنهم الطبقي، أى الطبقة التى ينتمون إليها وعاشوا بسهولة فى أحضانها كما لو كانوا فى أوطانهم الأولى^(١٥).

وفى هذا العصر عندما يهاجر العمال الى بلدان غير بلدانهم، فهم يجدون فى هذه البلدان المصانع والأحياء والنقابات، أى يجدون الطبقة التى ينتسبون إليها فلا يشعرون بالغربة كثيراً عن أوطانهم، كما أنهم لا يجدون مشقة فى الاندماج فى الوطن الجديد. والطبقات موجودة فيما وراء حدود الأمم. ولكن الأمم لم تنشأ كأقسام داخلية للطبقات كما قد يتبادر الى الذهن، بل ان الأمم نشأت مستقلة عن الطبقات وفى داخل الأمم نشأت الطبقات.

فالطبقات كما يذكر الدكتور «ثابت الفندى» فى كتابه «الطبقات الاجتماعية» أوسع من الأمم ولو كانت نشأتها تحدث داخل الأمم. وهو يشبه المجتمع بالكائن العضوى قائلاً «ان الطبقات أعضاء يمكن تمييزها فى كائنات عضوية كثيرة هى الأمم، الا أن هذه الأعضاء خاضعة فى تطورها ونموها لتطور تلك الكائنات العضوية نفسها».

الطبقة والطائفة والفئة الاجتماعية ،

لقد تناول كثير من الكتاب والعلماء نظام الطوائف خاصة فى الهند، بالدراسة والبحث عن أصل هذه الطوائف التى يورث الانتساب إليها كما تورث الجنسية والتى ينشأ أعضاؤها على مهن دون أخرى، وعلى النفور

والتقزز من أعضاء الطوائف المخالفة، فلا يتزوجون من هؤلاء ولا يأكلون معهم بل لا يلمسونهم بأيديهم.

أما الطبقة الاجتماعية فهي متميزة عن كل من الطائفة والفئة الاجتماعية Social Category. هذا الى جانب ان الفئات الاجتماعية يتميز بعضها عن بعض تمايزاً واضحاً. حيث أن تصنيفها يقوم على خاصية أساسية واحدة أو مجموعة من الخصائص يماسك بعضها ببعض تماسكاً وثيقاً، فهي تقوم مثلاً على الحرفة وحدها حين نتكلم عن فئة البنائين وفئة صانعي الزجاج وفئة الأساتذة مثلاً.

فالطبقة الاجتماعية الواحدة تتضمن عادةً عدة فئات اجتماعية مختلفة. فطبقة الفلاحين مثلاً تضم الملاك الذين يستغلون املاكهم بأنفسهم والمستأجرين والشركاء والعمال الزراعيين، وطبقة العمال تضم عمال المصانع وعمال المناجم وعمال السكك الحديدية وغيرهم.

هذا إلى جانب أن الفئة الاجتماعية قد تنقسم إلى فئات أكثر تخصصاً فمثلاً تنقسم فئة رجال القانون إلى محامين وموثقين ورجال استشارية ومحضرين. كما أن فئة رجال التعليم تنقسم إلى أساتذة ومعلمين، كما نميز بين فئة معلمى الابتدائى وفئة معلمى الثانوى، وهكذا حيث يقوم التصنيف فى كل مرة على وجهة نظر محددة.

أما الطبقة فهي على العكس من ذلك حيث تكون ذات نطاق واسع بسبب تعدد الصفات ووجهات النظر التى تدخل فى تعريفها.

فالطبقات الفقيرة مثلاً تشمل العمال الكادحين الذين يتقاضون اجراً زهيداً ولا يوفقون إلى وصل طرفى الشهر الا بشق الأنفس، كما تشمل المعوزين الذين يعيشون على الاحسان، وكذلك الحال فى الطبقة المثقفة فانها تشكل أناساً ينصرفون إلى نواح من الدراسات العقلية تختلف فيما بينها أشد الاختلاف. فمنهم الفلاسفة ومنهم المؤرخون، ومنهم المشرعون ومنهم رجال الأدب ونقاد الفن، فضلاً عن العلوم المختلفة.

والطبقة لا تتميز عن الفئة الاجتماعية فحسب ولكنها تتميز أيضاً عن الطائفة كما ذكرنا. فالطبقة على عكس الطائفة ليست مغلقة، فعلى الرغم من انتماء الانسان إلى طبقة معينة منذ ولادته فهو يستطيع أن يرتفع منها إلى طبقة أعلى، أما اذا كان ينتمى إلى طائفة معينة فإنه يظل ينتمى إليها طول حياته كما كانت الحال في مصر الفرعونية وغيرها من الشعوب القديمة، وما نشاهده حتى الآن في الهند^(١٦). والفرد لا يستطيع الخروج من طائفته عند الهنود الا اذا ارتضى أن يتنازل عن الانتماء إليها ليهبط إلى طائفة المنبوذين.

والطبقة في العصور الحديثة لا تتحدد عن طريق عرف أو قانون وضعى وفي هذا ما يميز الطبقة عن الطائفة، كما كان في العصور القديمة عند اليونان أو الرومان، حيث ميز القانون بين المواطن الحر والمعتوق والرقيق، هذا إلى جانب أن المواطنين كانوا يقسمون إلى طبقات حسب حالتهم أو ثروتهم لأسباب تتعلق بجباية الضرائب أو لأسباب حربية أو سياسية.

ومن ثم فلا يمكننا انكار الدور الهام الذى لعبه العنصر الاقتصادى فى تحديد عضوية الطبقة، وذلك عن طريق النمو الكبير فى الصناعة والرأسمالية Capitalism والتقدم فى التكنيك. كما أنه من الملاحظ أن العوامل الاجتماعية غالباً ما تكون مرنة فى الاقتصاد. فنلاحظ أنه بتقدم الاشتراكية ومجيتها بأيدىولوجية جديدة متقدمة وجدت الطبقة العاملة نفسها فى هذه الايدىولوجية بعد أن كانت دائماً فى مركز بائس بالمقارنة بالطبقات الاجتماعية الأخرى وحالتها الاقتصادية. ولما اتضح أن تحديد العضوية الحقيقية للطبقة يظهر فى توزيع الثروة والدخل، أى أن التمايز أصبح تمايزاً اقتصادياً، بدأ التناقص واضحاً بين المركز الاقتصادى والطبقة.

وعندما ازداد التعليم العام فى هذا العصر، ظهر التباين أكثر ازعاجاً، حيث تأكد أن المركز الاقتصادى للطبقة من الأهمية بمكان فى ظهور الوعى الطبقي ووعى الجماعة. حيث يقوم داخل كل جماعة أو كل طبقة ميل

ووعى مشترك بالتماسك، ويكون أثرهما واضحاً على مختلف المستويات فى الطبقة.

الطبقة عند ماركس،

ان ماركس هو الذى اشاع استخدام لفظ «الطبقات»، وهو الذى دفع الكثير من البحاث والكتاب الى تناول الطبقات بالدراسة وما ينجم عنها من مسائل فى السياسة والاقتصاد. ويرى ماركس أن الطبقات فى حالتها الراهنة انما هى إمتداد لانقسامات طبقية تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ. ويعرض لنا ماركس هذا التصور التاريخى عن الطبقات فى البيان الشيوعى كما يأتى:

«خلال العهود التاريخية السابقة نجد المجتمع،

«فى كل مكان تقريباً، منظماً تنظيمياً متسلسلاً،

«والأوضاع الاجتماعية على مراتب ودرجات،

«متفاوتة ففى روما القديمة نجد النبلاء،

«ثم الفرسان، ثم العامة، ثم الارقاء، وفى القرون،

«الوسطى نجد الاقطاعيين الأسياد، ثم الاقطاعيين،

«الأتباع، ثم المعلمين، ثم الصناع، ثم الأقبان،

«ونجد تقريباً داخل كل طبقة من هذه الطبقات،

«مراتب ودرجات خاصة» (١٧)

من هذا النص نجد ان ماركس يؤكد وجود الطبقات عبر الحقب التاريخية المختلفة حيث انه فى كل مجتمع توجد فئات كبيرة من الناس يختلف بعضها عن البعض بعدد من الميزات او الاختلافات الاساسية. فهناك عبيد واسياد، اقطاعيون وفلاحون، رأسماليون وعمال وهذه هى الفئات الاجتماعية التى تسمى بالطبقات. ويؤكد ماركس أن التطور الذى لحق

بالانتاج الاجتماعى أدى الى انقسام المجتمع الى طبقتين كبيرتين، حيث العداء بينهما مباشرا وهما البرجوازية والبروليتاريا.

ونحن عندما نبحث مفهوم محدد للطبقة عند ماركس، قد لانعثر على تعريف محدد قاطع للطبقة عنده لأنه وكما ذكرنا لم يتناول او يعطى بيانا مفصلا عن نظرية خاصة بالطبقات الاجتماعية، الا مذكره فى نهاية المجلد الثالث لكتابه «راس المال» حيث يقع ماكتبه فى هذا الموضوع فى صفحة واحدة. ولكننا اذا ما تتبعنا كتابات ماركس نجد ان معظم انتاجه ان لم يكن كله قد تناول الطبقات والنضال الطبقي. وذكر الدكتور عاطف غيث فى كتابه «علم الاجتماع» ان ماركس عرف الطبقة الاجتماعية بأنها «تجمع من اشخاص يقومون بنفس الوظيفة فى نظام الانتاج». فأساس الطبقات عنده اقتصاديا، فهو قد حلل التطور التاريخى على انه صراع دائم بين الطبقات، بين اولئك الذين يملكون المصادر الاقتصادية الرئيسية للمجتمع، وأولئك الذين لا يتمتعون بهذه الميزة، ويعتمدون على الأولين فى الحصول على معاشهم. والتاريخ البشرى من وجهة نظر ماركس ماهو الا تاريخ للصراعات التى يرجع السبب فيها الى ان السادة والرعايا على السواء قد عميت ابصارهم عن ان يدركوا توافق المصالح العليا لكل منهما فى ظل توزيع اكثر تعقلا للمصادر الاقتصادية. ولما كان الحال كذلك فلقد اوضح مارك ان وجود الطبقات الاجتماعية، انما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمراحل تاريخية معينة فى تطور عمليات الانتاج، وان الصراع الناشب بين الطبقات فى الجماعة الانسانية الحديثة لا بد وان يبلغ نهايته عندما يتم انتصار الطبقات العاملة، وعندما يتحقق حلمه فى قيام جماعة انسانية لاطبقية.

ويقرر ت.ب. بوتومور فى كتابه «الطبقات فى المجتمع الحديث» الخطوط الرئيسية لنظرية كارل ماركس فى الطبقات، ويذكر انها تقوم فى الأساس على ضوء نظم الانتاج المعمول بها، وان التطور الاجتماعى انما يحدث خلال الصراع الطبقي، وان التاريخ الانسانى عند ماركس لا يعدو ان يكون غير استخدام العمل الانسانى فى انتاج الانسان ذاته، ودخول الأفراد

فى علاقات معينة، نتيجة لعملهم وانتاجهم، يصبح من الصعب الاستغناء عن هذه العلاقات أو الارتباطات والتي اطلق عليها ماركس «علاقات الانتاج». وتتوقف طبيعة هذه العلاقات الانتاجية على مرحلة معينة من مراحل التطور. فالتبقات الاجتماعية عند ماركس انما تنشأ مع نمو قوى الانتاج التى يتوقف نموها على التوسع فى تطبيق مبدأ تقسيم العمل خارج نطاق العائلة، وتجميع الثروة، وظهور الملكية الخاصة ومن ثم نلاحظ أن الركيزة التى تقوم عليها الطبقات الاجتماعية عند ماركس، هى العلاقة التى تنشأ بالنسبة لأدوات الإنتاج، حيث أن أساس الوجود الطبقي عنده هو الوظيفة التى يقوم بها أعضاء الطبقة فى عملية الإنتاج. وفرق ماركس بين عدد من الصور الرئيسية للتنظيم الاجتماعى، ظهرت خلال عهود التاريخ، فاعتبر ماركس أن كل عهد من هذه العهود يتميز بنظام خاص من نظم الإنتاج، إلى جانب تميزه بصورة خاصة أيضاً من العلاقات الاجتماعية تتسق مع العهد الذى ظهرت فيه وتتفق معه. وأن التغيرات التاريخية التى تطرأ على الجماعات الإنسانية، وتجعلها تأخذ صورة تلو أخرى نتيجة للصراع الطبقي، وبسبب انتصار طبقة اجتماعية معينة على غيرها من الطبقات. هذا ولقد أدى التطور الصناعى فى انجلترا بماركس إلى التركيز على طبقتين فى المجتمع، هما الطبقتين الرئيسيتين احدهما صغيرة وهى طبقة أصحاب رؤوس الأموال، والثانية طبقة العمال الذين لا يملكون شيئاً، والذين جند ماركس نفسه للدفاع عنها وعن حقوقها.

ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعى الذى هو فى جوهره ظاهرة عامة بالنسبة لجميع المجتمعات، أساساً هاما من أسس التمايز الطبقي، فتنوع الحاجات الاجتماعية وتوزيع الأعمال الضرورية، لإرضاء هذه الحاجات الاجتماعية وتوزيعها، وهذا التمايز يؤدي بدوره إلى تمايز بين الأفراد طبقاً لاختلاف الأعمال التى يقومون بها. ومن المعلوم أنه عندما يتعقد نظام تقسيم العمل فهو يؤدي إلى زيادة عمليات التبادل التجارى الذى يصل إلى نظام الدفع بالأجل؛. الذى تنشأ نتيجة له فئات اجتماعية جديدة لا تلبث أن

تكون طبقات على أساس التشابه أو التضاد في طريقة حياتها ومصادر ثروتها ودرجة ثقافتها.

إن التصور الحقيقي لأصل الطبقة انما يكمن في مصدر الطبقات ذاتها. وهذه المشكلة (مشكلة أصل الطبقات) برزت منذ عشرات السنين، وذلك في مناقشة الموضوع بين «جوستاف شمولر» و«كارل بوخر» حيث يؤكد شمولر صدور الطبقات عن تقسيم العمل، لأن الاختلافات المادية والمهنية والفيزيائية والنفسية، قد أثرت في الأفراد الذين تحولوا بواسطة الانتخاب الطبيعي خلال الوراثة. ولكن «بوخر» يرى رأياً مخالفاً وهو أن أصل الطبقات انما يقوم في الأساس بناء على اختلافات في الثروة والدخل. وعلى الرغم من أن أصل تكوين الطبقات يقع في آراء «شمولر» إلا أنه من وجهة نظر «بوخر» يتفق مع تكوين الطبقات الحديثة. وثمة اتجاه آخر ينزع إلى أن تكون الطبقات حقيقة سوسيولوجية يمكن مشاهدتها في نموها الطبيعي المتباين في الصراع من أجل البقاء. وتزعم هذا الاتجاه في إنجلترا عام ١٨٨٣ فرنسيس جالتون وتزعمه في فرنسا عام ١٨٩٦ جورج فيشر، كما تزعمه أوتو آمون في ألمانيا عام ١٨٩٥ (١٨). ويوضح هذا الاتجاه التطور الاجتماعي للأفراد وقدرتهم غير العادية على البقاء والنضال من أجله فتتكون الطبقات وهذا هو التصور الأول لتكوين الطبقات. ولكنه في مقابل هذا التصور برز تصور حديث في تكوين الطبقات، لعب دوراً هاماً في دراسة الطبقات الاجتماعية وهو أن العمل أصبح الأساس في تكوين الطبقات وهذا هو التصور الماركسي.

الثروة الطبقيّة

بعد أن أستعرضنا مفهوم الطبقة ومعناها. نتطرق الآن إلى موضوع الثورة والثورة الطبقيّة على وجه التحديد إذ أن هذا النوع من الثورات قد استحوذ ولا يزال يستحوذ على اهتمام الباحثين في نظم الحكم.

يرى الباحث أن نظام الحكم الذي يسبق الثورة يتسم في معظم الأحيان بالطابع الأوليغاركي الذي يستحوذ على كل مصادر الدخل والرفاهية في

المجتمع، ومن ثم يؤدي ذلك الى اهمال أو اغفال حاجات المجتمع بغالبية فئاته. وعلى هذا يكون الجو الاجتماعي ملائما لنمو السخط والشقاق الاجتماعي، الذي غالبا مايواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي يؤدي الى ازدياد السخط بين فئات المجتمع المقهورة.

ويبدو انه كسمة عامة من سمات المجتمعات عندما تسود الأوليغاركية فى أى شكل من أشكال الحكم، تكون القوى الراغبة فى التغيير مكبوتة أو مكبلة. ومن ثم تصبح الأوليغاركية طبقة جامدة معرضة للتخلخل والانهيار بواسطة الثورة الاجتماعية هذه الثورة تكون فى العادة وليدة عدم المساواة الاجتماعية التى تسود المجتمع عن طريق السيطرة على مقدرات المجتمع، فضلا عن عدم التوزيع العادل للدخل القومى نتيجة لسيطرة الأوليغاركية واحتكارها لنظام الحكم وما يترتب على هذا الاحتكار من استحواذ على مصادر الدخل والثروة داخل المجتمع، وما يترتب عليه من تمايز اجتماعى بعيد المدى بين من يملكون ومن لا يملكون.

ولكن الا يدفعنا ذلك الى التساؤل عن ماتصير اليه الثورة على وجه العموم سواء اكانت ثورة اجتماعية تقوم بها الجموع كما حدث فى الثورة الفرنسية او الثورة الروسية او فى تلك الحركات او الانتفاضات الشعبية التى يمنحها القائمون بها اسم الثورة؟.

ان الثورة او الانقلاب او الحركات الشعبية الجماهيرية تتحرك فى بداياتها الأولى من واقع اجتماعى جماعى بوساطة افراد - قادة سياسيين او دعاة فكر جديدة - يكونون اكثر من غيرهم قدرة على الحركة والتعبير عن مطالب الجموع وهذا يدعونا الى القول بأن القلة تكون دوما فى موقع القيادة بالنسبة للجماهير، حتى وان قامت الجماهير بدون قيادة بحركة او ثورة، فانها تنتهى الى قيام عدد من الأفراد - يكون فى الغالب قليلا - بامتلاك مقاليد الأمور. فالأمر عندئذ لا يعدو أن يكون قلة هنا أو هناك. قلة أو أوليغاركية تحكم وقلة تثور عليها محاولة ان تحل محلها، وهكذا وكما يرى

باريتو، دوره صفوية تحل صفوة من خلالها محل صفوة أخرى وهكذا فهي
سنة التاريخ البشرى منذ فجره وحتى اليوم. فالمجتمعات منذ بدء تكونها
حتى اليوم تحكم بوساطة صفوة أو اقلية تسمى في تراث الفكر الاجتماعى
والسياسى بصفوة القوة أو الصفوة الحاكمة.

الهوامش

(١) انظر في معنى الديمقراطية:

J. Lively, Democracy, Basil Blackwell, 1979, pp. 8 - 50.

(2) R. Michels, Political Parties, N.Y., The Free Press, 1962, pp. 368 - 69.

(3) I.M. Zeitlin, Ideology and the Development of Sociological Theory, New Delhi, Prentice - Hall 1969, p. 197.

(5) M. Duverger, Political parties (Trans., By Barbara and R. North, London, Methuen & Co. LTD, 1969.

(٦) معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٠٥
وانظر دراسات عن الثورة في:

- R. Debrar, Revolution in the Revolution, Penguin Books 1968; and
strategy for Revolution, penguin Books, 1970, H.Arendt, on
Revolution, Penguin Books, 1973, pp. 21 - 58.

(٧) هريوت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للكتاب،
القاهرة، ١٩٧٠، المقدمة.

(٨) انظر: د. محمد عبد المعز نصر، في الثورة والاشتراكية، المكتب المصري الحديث
للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٩، الفصل الأول.

(٩) انظر: د. محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق.

(١٠) الدكتور محمد ثابت الفتدي، الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربي، ١٩٤٩،
ص ١٠.

(١١) المصدر السابق.

(12) Encyclopedia of the Social Sciences: Vol. 111, - p. 582.

(١٣) اندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة: د. السيد محمد بدوي، دار سعد
مصر، ١٩٥٦، ص ١٥. وانظر أيضاً: د. غريب سيد أحمد، الطبقات
الاجتماعية، الجزء الأول، دار الكتب الجامعية، اسكندرية ١٩٧٢، الفصل الثاني
والثالث.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٥) الدكتور محمد ثابت الفندي، مرجع سابق ص ١٧.

(١٦) اندرية جوسان، مرجع سابق، صفحات ٣٠ - ٣٤.

(١٧) المصدر السابق، ص ٣٧.

(١٨) المصدر السابق، ص ٥٣٥.

الفصل الحادي عشر

الأحزاب السياسية: تجسيد للنظم

- تمهيد
- الأحزاب ذات النشأة الداخلية
- الأحزاب ذات النشأة الخارجية
- تنظيم الحزب
- نشاط الحزب داخل المجتمع
- أشكال الأحزاب
- الأحزاب وحكم الأقلية
- ظهور الأحزاب السياسية في مصر

تمهيد:

استخدم لفظ «الاحزاب» في البداية لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة، كما اطلقت أيضا على الفرسان في عصر النهضة بايطاليا. فضلا عن أننا نجد التسمية ذاتها وقد اطلقت على اعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية. أما في الديمقراطيات الحديثة فقد استخدم اللفظ للدلالة على التنظيمات الشعبية التي تعبر عن مصالح وآراء أعداد كبيرة من السكان أو المواطنين.

ومن المعلوم أن الاحزاب السياسية تكون على الدوام نتاج للظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه هذه الأحزاب. وقد توقف تطور الاحزاب السياسية الى حد كبير على تطور الديمقراطية على وجه العموم، والديمقراطية الغربية على وجه الخصوص^(١). ومن واقع دراسة نشأة وتطور الأحزاب السياسية نلاحظ أن هناك احزابا قد نشأت عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية وهذا يمكن ان نطلق عليه ما يسمى بالنشأة الداخلية للأحزاب، وثمة أحزاب قد نشأت خارج هذا الإطار وهي ما تسمى الكتاب بالاحزاب ذات النشأة الخارجية.

الاحزاب ذات النشأة الداخلية:

تعتمد نشأة الاحزاب في هذا النوع من الاحزاب على عدة عوامل يكمن أهمها في:

أ - قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما يسمى بالجماعات البرلمانية

ب- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية:

ج- حدوث اتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان.

ولكن هذا الترتيب غير قائم في الواقع إذ قد تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية والعكس صحيح، إذ أن الجمعيات السياسية قامت وتقوم قبل وبعد الانتخابات.

لقد مثل المذهب السياسى أو مجموعة الآراء والأفكار لجماعة معينة دافعا قويا فى تكوين مايسمى بالجماعات البرلمانية مع استثناءات قليلة اذ أنه فى بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية فى البداية مكونة من جماعات محلية ثم أخذت فى التطور والنمو حتى أخذت بايديولوجية معينة .

كما أن العوامل الشخصية تمثل عاملا هاما يضاف الى العوامل المحلية أو الايديولوجية . فثمة جماعة ماتمثل اتحادات برلمانية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، فقد تكون الرغبة فى التقليد احد الأسباب الهامة لتكوين هذه الجماعات أو تلك، كما أن الرغبة فى إعادة الانتخاب واساليب الاقتراع التى تحتاج إلى مجهودات جماعية قد قوت من هذا الاتجاه الى حد كبير. الا اننا لانستطيع ان نتجاهل ان ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتبط ارتباطا مباشرا بعملية تطور وانتشار الاقتراع الشعبى، الذى ادى الى ضرورة تكثيف عدد الناخبين، كما كان اسلوب الاقتراع العام ذاته سببا جوهريا فى انتشار الاحزاب الاشتراكية كما نعلم خاصة فى بداية القرن العشرين .

ولم يكن هذا التوسع الكبير فى عمليات الاقتراع العامل الوحيد فى قيام ما يسمى باللجان المحلية، وإنما كان لزيادة الوعى والمطالبة بالمساواة والحد من الامتيازات اثر كبير. مع أن الامر الجدير بالملاحظة انه عند محاولة توصيف طريقة او اسلوب تكون اللجان الانتخابية فى اطار المبادئ العامة فقط، نجابه بمصاعب جمة، اذ ان الظروف المحلية - على المستوى الاقتصادى والاجتماعى - تلعب دورا لا يستهان به فى هذا التكوين. فقد يلجأ المرشح الى اصدقائه ومعارفه ليضمن نجاحه فى الانتخابات او حتى لاعادة انتخابه. وكثيرا ما كان يحدث فى بعض الدول - انجلترا مثلا - ان لا يستطيع اى فردا ان يتقدم للترشيح ما لم يكن له مؤيدين، وهذا بدوره ادى الى محاولة كل مرشح اغراء عدد من الاصدقاء ليساندوه، وتطور الاسلوب الى انه اصبح سببا رئيسيا فى وجود بعض اللجان الانتخابية خلال القرن التاسع عشر.

ويذكر «موريس دوفرليه» ان ثمة ظروفًا خاصة قد اسهمت في تكوين لجان الانتخابية، فنظام التسجيل الانتخابي الذي وضعه القانون الانجليزي عام ١٨٣٢ والذي نص على إنشاء قوائم انتخابية لمنع غير القادرين ماليًا من ترشيح انفسهم، فهؤلاء في نظر واضعي القانون غير صالحين لمثل هذه الاعمال.

ويرى دوفرليه ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية قد استفادت هي الاخرى من تكوين الجمعيات الانتخابية فيها من الظروف الخاصة. ولكن انتشار الفساد في عهد «جاكسون» ادى الى اعطاء وسيلة مادية قوية في ايدي اللجان، وذلك عندما خصص الكثير من الوظائف المدنية للحزب الفائز وبالمثل حدث ذلك في انجلترا، حيث ادى الفساد الى تكوين الجماعات البرلمانية (٢).

ومن ثم فإنه عندما يتم تكوين الجمعيات البرلمانية ثم اللجان الانتخابية، فهذا يؤدي الى ضرورة التعاون الدائم وسرعة الاتصال فضلا عن ضرورة التنظيم فيما بينهم مما يؤدي كنتيجة لذلك الى قيام الحزب السياسي بمعناه الكامل نظراً وتطبيقاً في الواقع السياسي.

الأحزاب ذات النشأة الخارجية؛

نقصد بالنشأة الخارجية هنا، تلك الأحزاب التي تقوم أو تنشأ خارج اطار البرلمان او الجماعية البرلمانية. ولكن الشكل النهائي للحزب يستقر نتيجة لوجود مؤسسة سابقة عليه في الوجود، بل وتمارس نشاطا خارج نطاق البرلمان أو عمليات الانتخاب. ومن ثم نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات والجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، كل هذه الأنواع من الأنشطة تؤدي أو على الأقل تسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الاحزاب السياسية الاشتراكية في بلدان مختلفة. هذا فضلا عن اسهام الجمعيات التعاونية من زراعية وغيرها في انشاء الاحزاب السياسية. كما كان لنشاط

الجماعة النقابية اثر بالغ في قيام حزب العمال البريطاني، مما يبين اثر الجماعات الفلسفية في نشأة الاحزاب، وبالمثل كان لجماعات المثقفين واتحادات الطلاب دورا لا يستهان به في الحركات الشعبية في اوربا خلال القرن التاسع عشر مما أثر تأثيرا مباشرا في تكوين الاحزاب السياسية اليسارية في أوربا.

ولم تكن الجماعات الدينية فضلا عن الكنيسة اقل اثرا في تكوين الاحزاب السياسية ايضا، وذلك مثلما حدث في هولندا عندما انشأ الكالفانيون حزبا مناهضا للثورة، لمعارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ، وقبل ذلك اقام البروتستانت ١٨٩٧ الحزب المسيحي في هولندا ايضا. وثمة دورا هاما قامت به منظمة الشباب الكاثوليكي الفرنسي (١٩٤٥) بفروعها المختلفة - شباب الطلبة المسيحيين وشباب العمال المسيحيين وشباب الفلاحين المسيحيين - في تقديم القادة للحزب، وفي ايطاليا كان الدور الكاثوليكي مشابها الى حد كبير للدور الفرنسي، كما ان الوضع في المانيا لا يفتقر عن ذلك كثيرا.

وثمة جماعات اخرى اسهمت في هذا النوع من التكوين الحزبي، وهؤلاء هم المحاربين القدماء. وقد برز دور هؤلاء عقب الحرب العالمية الأولى خاصة بالنسبة للأحزاب الفاشية كما حدث في ايطاليا وفي فرنسا (١٩٣٦). هذا فضلا عن الدور الذي لعبته الجمعيات السرية في تكوين الاحزاب، اذ انه ما ان تزول اسباب الخطر عن هذه الجمعيات سرعان ما تنقلب الى احزاب سياسية كما حدث في كثير من البلدان التي كانت مستعمرة وبعد حصولها على الاستقلال تحولت جماعات المقاومة السرية الى احزاب سياسية.

وتعتبر الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا، والحزب الديمقراطي المسيحي حركات ناشئة عن تنظيمات سرية قديمة. كما أن اصول الحزب الشيوعي الروسي تنتمي الى ذات النشأة أيضا، (٣).

وعلى اية حال فإنه مهما اختلفت اصول الاحزاب، فقد اختلفت الاحزاب

التي نشأت خارج البرلمان في اصولها عن تلك الاحزاب التي نشأت عن طريق الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية. الا ان الظاهرة المميزة للأحزاب ذات النشأة الخارجية تبدو ويوضح في ترابطها وتماسكها ودقة تنظيمها عن تلك الاحزاب ذات النشأة البرلمانية او مانسميه بالاحزاب ذات النشأة الداخلية. والسبب الرئيسي في هذا التمييز انما يرجع الى ان الاحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة، في الوقت الذي تبدأ فيه احزاب النشأة الخارجية من القاعدة. ومن ثم فإن هذا النوع من الاحزاب قد تكون مدخلا لقاعدة سابقة ثابتة. ونتيجة لذلك تبدو الاحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر وضوحا وتنظيما من الاحزاب ذات النشأة الداخلية، لان الأولى تتميز عن الثانية بوجود هيئة سابقة تربط بين خلايا وفروع القاعدة.

ومن ثم نستطيع القول ان تاريخ الحزب انما يحمل السمة التي تميز نشأته واتجاهاته حيال الممثلين النيابيين، الا ان الاحزاب ذات النشأة الخارجية تتميز بنوع من الاستقلال الذاتي عن تلك الاحزاب التي تنشأ في احضان او اطار البرلمان. هذا في الوقت الذي يمثل كسب المراكز في الجمعيات السياسية - بالنسبة لأحزاب النشأة البرلمانية - جوهر أو أساس حياة الحزب. أما الأحزاب ذات النشأة الخارجية فيظل النضال البرلماني من الاهمية بمكان في نشاط الحزب. هذا في الوقت الذي لاتمثل الحملات الانتخابية بالنسبة للاحزاب الشيوعية الا عاملا ثانويا من الهدف العام لهذه الاحزاب وهو الاستيلاء على السلطة وفقا للاسس الجماعية.

نستطيع القول مع «دوفرجيه» ايضا انه حتى عام ١٩٠٠ قد نشأ عدد كبير من الاحزاب السياسية في اطار البرلمان وهذا يطابق الصورة القديمة لتكوين الاحزاب، بينما تمثل نشأة الاحزاب خارج البرلمان الصورة الحديثة لنشأة الاحزاب. واذا ما تغاضينا عن اثر الكنيسة على بعض الاحزاب ذات الطابع الديني مثل الاحزاب الكاثوليكية واثر الجماعات الصناعية والمالية على للاحزاب ذات الاتجاه اليميني، واثر الجماعات الفكرية - كالماسونية - على

بعض الاحزاب ذات الاتجاه الليبرالى، فاننا لانجد الا عددا قليلا من الاحزاب التى نشأت خارج الاطار البرلمانى قبل ظهور الاحزاب الاشتراكية فى بداية القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت اصبح تكوين الاحزاب داخل اطار البرلمان او عن طريق اللجان الانتخابية هو الاستثناء، فى الوقت الذى بات تكوينها خارج الاطار البرلمانى هو القاعدة، ولكننا يجب ان نستثنى تلك البلاد حديثة العهد بالديمقراطية من تلك القاعدة لأنها مارست التصويت الانتخابى العام والجمعيات السياسية، لتوافق نمو الاحزاب فيها مع الصورة الاولى، وهذا لا يتنافى مع ما سبق ان ذكرنا من ان نشأة الاحزاب فى الاطار البرلمانى والانتخابى تتفق مع تطور الديمقراطية التى ترتبط بالتأثير المتزايد للاقتراع العام.

ان المشكلة الهامة حاليا تقع فى اسلوب تنظيم عدد كبير من الناخبين الجدد بالنسبة للتحويل من طريقة الاقتراع الشخصى الى الاقتراع العام والجماعى، ويعتبر تطور اللجان المحلية هو الاستجابة الطبيعية لهذا التطور.

تنظيم الحزب:

سبق لنا ان ذكرنا ان اى جماعة بشرية تتضمن عادة مجموعة من الافراد وعدد قليل منهم يمثل القيادة بالنسبة لهذه المجموعة، اى عدد قليل يحكم او يدير شئون الجماعة وعدد كبير يخضع او يطيع. فالجماعة المنظمة تضم حاكم او حاكمين ومحكومين، وفى كل الاحيان يكون عدد الحاكمين اقل من عدد هؤلاء الخاضعين. وعلى هذا فهناك جمع من الافراد يشكلون اغلبية الجماعة يرتبطون بعلاقات ومصالح مختلفة ومتبادلة متساوية او متضادة. والأغلب انهم يرتبطون بمصالح معينة، هذا الى جانب وجود قلة من الافراد - فى العادة - يسيرون شئون الجماعة.

يرتبط اعضاء المجتمع الحديث من خلال اطر نظامية ذات طابع تبلغ درجة التعقيد فيه حد يزيد أو ينقص وفقا لتطور المجتمع المنظم من

مجتمعات صغيرة ولكنها عناصر اساسية فى تكوين المجتمع الكبير حيث يرتبط كل منها بالآخر وفق نظام ملائم ومنسق مع الاهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها^(٤).

ويتخذ التنظيم Organization فى الاحزاب السياسية اهمية خاصة، حيث يتوقف موقع العضو فى التنظيم على اساس نشاطه وفعاليته، كما ان شكل الحزب العام يتوقف فى كثير من جوانبه على درجة تماسك الاعضاء وتضامنهم الصادر من ايمانهم بمبادئ الحزب واهدافه. وقد تتوقف قوة وفعالية الحزب فى كثير من الاحيان على قوة القادة فيه وفعاليتهم وقد ترجع فعالية حزب من الاحزاب وكفاءته الى جهازية القيادي والادارى وعلى رأسهما القادة.

ولهذا فقد رأينا كثير من التغيرات قد طرأت على الاحزاب السياسية وخاصة قيادات هذه الاحزاب كما ظهر فى السنين الأخيرة، بالرغم من ان البناء السياسى للدولة لم يطرأ عليه تغير يذكر.

والحزب السياسى فى تعريفه البسيط هو اتفاق عدد من الافراد على مجموعة من المبادئ والاهداف يبتغون من انجازها تحقيق الصالح العام او على الاقل تحقيق مصالح اعضاء الحزب وهم اساسا فئة من فئات المجتمع. فالحزب السياسى على هذا النحو اداة تقوم جماعة من الجماعات عن طريقها بتحقيق اهداف عامة، فضلا عن تحقيق المصالح الخاصة للأفراد من اعضاء الحزب.

فالحزب السياسى عبارة عن تنظيم اجتماعى Social Organization يقوم على رأسه جهاز إدارى وهيئة من التنفيذيين فضلا عن اعضاء الحزب المنتشرين فى مختلف قطاعات المجتمع. وهم الذين يشكلون القاعدة الجماهيرية الانتخابية للحزب ومن خلال تباين قطاعات المجتمع واختلاف مستويات اعضائه وجماعاته، ينبثق اكثر من حزب فى بعض المجتمعات وفقا لمصالح واهداف كل جماعة من جماعات المجتمع.

تعتبر القيادة فى الحزب من الاهمية بمكان فهى التى تدير الحزب وتوجه شئونه ونشاطه اثناء النشاط العادى . كما ان الهدف الاساسى من قيام - اى حزب سياسى هو الوصول الى السلطة ، فالسلطة هى التى تتيح لهذا الحزب أو ذلك تحقيق اهدافه والسعى للوصول الى السلطة من اهم العوامل التى تنمى الرابطة بين اعضاء الحزب ومؤيدوه ، حيث يتوقف نجاح الحزب أو فشله على مدى الترابط القائم بين اعضائه .

والتنظيم الحزبى يقوم على اساس هرمى اذا نظرنا اليه من أعلى نجد قيادة الحزب ثم اداريوه ، وكذلك التنفيذيين ثم اللجنة المركزية او الجمعية العمومية ويكون لكل حزب فروع فى مختلف الدوائر الانتخابية داخل المجتمع ككل ، وفى الغالب يكون لكل فرع من هذه الفروع قيادة فرعية ينطبق عليها ماينطبق على قيادات الحزب الرئيسية ، من حيث المنطقة التى تشرف عليها أو تدير نشاط الحزب فيها .

نشاط الحزب داخل المجتمع،

يدور نشاط الحزب السياسى ويتركز حول محاولة الوصول الى السلطة ، ومن خلال سعيه لتحقيق ذلك الهدف يقوم بمناشط مختلفة ومتباينة تعود بالفائدة على اعضائه وعلى المناطق التى يقيمون فيها ، وفى كثير من الاحيان تعود بالنفع وتحقيق الصالح العام للمجتمع ، الا ان كل انواع المناشط التى يمكن ان يقوم بها الحزب قد تتوقف على طبيعة النظام السياسى ذاته وعلى طبيعة المجتمع . ويكون ذلك من واقع الحاجات الاساسية بالنسبة للمجتمع فى ظروف معينة .

فنشاط الحزب فى المجتمع الغربى غير نشاطه واعماله فى المجتمعات الشرقية حيث تسود القيم الفردية فى الاول والقيم الجماعية فى المجتمعات الاشتراكية . ومن ذلك نرى ان المجتمعات الاولى تتعدد فيها الاحزاب وفقا

لتعدد المصالح وتباينها اما فى غالبية المجتمعات الاشتراكية نجد نظام الحزب الواحد.

ولما كان سعى الحزب الدائم هو الوصول الى السلطة فهو يحاول من خلال نشاطه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى تقديم العديد من الخدمات للمجتمع كوسيلة لاستقطاب الجماهير والحصول على تأييدهم الانتخابى، والذى يعتبر مفتاح الوصول الى الحكم او السلطة السياسية.

ويلخص د. خيرى عيسى اهم أنشطة الحزب فيما يأتى:

أولاً: العمل على زيادة الوعى السياسى لدى اعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانياً: يهيىء لاعضاء المجتمع السبيل الى التعبير عن ادائهم بطريقة منظمة مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم.

ثالثاً: قد يكون وجود الحزب أحد اسباب نمو أو زيادة الاحساس بالوحدة القومية، وذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، واضعاف روح التنافس الشخصى سعياً لتحقيق مصالح جماعية او مشتركة.

رابعاً: يعتبر الحزب وهو خارج السلطة بمثابة المراقب والمحاسب للحكومة على اعمالها مما يؤدى الى ان تضع الحكومة القائمة فى اعتبارها النقد الذى يمكن ان يوجه اليها والذى قد يؤدى الى اسقاطها.

ولهذا فإن الاحزاب السياسية تحاول جاهدة تحقيق الوحدة بين اعضائها وذلك بوساطة توعية اعضاء الحزب بمصالحهم التى يتبناها الحزب، فضلاً عن العديد من الأنشطة التى تتبعها اجهزة الحزب لمجموع اعضائه سواء اكانت هذه الأنشطة علمية او ثقافية او ترويجية او اقتصادية او اجتماعية.

أشكال الحزب:

لا يعتبر الحزب مجتمعا وانما هو خليط او تجمع من اعضاء المجتمعات المحلية وهو اتحاد من جماعات صغيرة منتشرة داخل المجتمع على هيئة فروع او روابط محلية ومرتبطة بوساطة العمل النظامي.

وهناك اشكال او انواع للاحزاب السياسية كثيرة الا ان ابرزها الآن نوعين اساسيين هما المطبقين في العالم الان: نظام الحزبين ونظام الحزب الواحد. والاول نجده واضحا في انجلترا وامريكا برغم وجود احزاب صغيرة ولكنها قليلة التأثير في الرأي العام. والثاني يبدو واضحا في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي والصين. وليس من اليسير دوماً التفريق بين نظام الحزبين والاحزاب المتعددة لانها موجودة، وتضم عددا من الاعضاء ففي الولايات المتحدة الى جانب الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. هناك عدد من الاحزاب الاخرى مثل الحزب الاشتراكي وحزب العمال وأحزاب اخرى. اما في انجلترا فالمسألة تبدو اكثر تعقيدا من الولايات المتحدة، فحزب العمال الانجليزي يستند الى قاعدة وتراث قديم لقطاع هام من الشعب الانجليزي، ففي عام ١٩٥٠ استطاع هذا الحزب ان يحصل على ثقة ٢,٦٠٠,٠٠٠ ناخب وضعوا ثقتهم فيه.

ونستطيع القول ان نظام الحزبين - وعلى وجه العموم - ظاهرة انجلو سكسونية.

ويعتبر قيام هذه الاحزاب محاولة لاشتراك اكبر عدد من المواطنين في الحكم او في ممارسة العمل السياسي داخل بلدانهم تمشيا مع فكرة الديمقراطية الغربية، باعتبار ان اشتراك الشعب في اختيار ممثليه البرلمانيين هو ابرز العوامل في تحقيق الديمقراطية. هذا الى جانب توفير الفرص المتكافئة لاكثر من حزب (في الدول الغربية) للتنافس على اصوات الناخبين، وكذلك اعطاء المواطنين امكانية المفاضلة والتمييز بين من يمثلهم.

يعد نظام الحزب الواحد - روسيا والصين وغيرها من الدول - هدف لهجوم الديمقراطيين التقليديين على أساس أن هذا النوع من الأحزاب يؤدي إلى احتكار السلطة ويضعف النظام الديمقراطي أن لم يقض عليه. ولكن النظم الشمولية ليست بالضرورة مناقضة للنظم الديمقراطية، ولكنها جزء من هذه النظم، بل إنها تعتمد في المقام الأول على تأييد الجماهير لها، وهذا سبب كاف لبقائها، وهي تستخدم في سبيل ذلك جميع الوسائل التي تستخدمها النظم الأخرى - الدعاية والإعلام ورفع شعارات معينة - لجذب أكبر عدد من المواطنين للانضمام إلى الحزب أو على الأقل لتأييده.

وبدلنا التاريخ على الكثير من الأنظمة الحزبية الشمولية التي وصفت بها أنظمة ديكتاتورية مثل دكتاتورية ستالين في روسيا وهتلر في ألمانيا بما يسمى بالقيادة الكارزمية Carismatic Leadership أي القيادة الملهمة وهي التي يكون لشخصية القائد فيها أثرها الكبير على الجماهير، فتصبح الجماهير مرتبطة بشخصية الزعيم الذي يحرز النجاح تلو النجاح.

ومن المعروف أن نظام الحزب الواحد قد نشأ في هذا القرن في روسيا وألمانيا وإيطاليا. ويمثل الحزب في روسيا جوهر النظام السياسي باعتباره المحنك لجميع أنواع النشاط السياسي في المجتمع وهو الحاكم والموجه ومصدر جميع السلطات، فالحزب هو المتسيد على وجه العموم.

الأحزاب وحكم الأقلية،

إن مناقشة فكرة مصاحبة حكم الأقلية للأحزاب السياسية - خاصة عندما تكون في الحكم - مسألة لا تتطلب الكثير من الجهد. إذ أن وجود الحزب في معترك الحياة يحمل بين طياته أن هذا الحزب عبارة عن تنظيم، وطالما أن الحزب منظماً، فوجود أقلية على قمته مسألة بديهية لا تحتاج إلى مناقشة، والا أصبح الأمر مضيعة للوقت والجهد ودورانا في حلقة مفرغة، ومصاحبة حكم الأقلية للأحزاب تتمشى أو تتسق تماماً مع الأقلية عبر مراحل التاريخ

المختلفة، التي اثبتت بما لا يدع مجالا للشك في ان الجماعة المسيطرة على الدوام كانت القلة، الا في بعض الحالات التي يمكن ان نسميها بالحركات الجماهيرية او الشعبية التي دائما ماتبدأ بتوجيه «القلة»، وتنتهى بسيطرة القلة. وكانت الجماعة الخاضعة او المسيطر عليها هي الكثرة او الاغلبية.

ان حركة التاريخ عبر الازمان والعصور ما هي الا محاولة من القلة القوية والقادرة لاستمرار سيطرتها، ومن ثم تحاول عبر مختلف مراحل التاريخ ابتكار الوسائل التي تمكنها من ذلك، سواء اكان ذلك بوسائل فكرية نظرية او بالوسائل القهرية الشرعية، او بالترويج لنفسها عن طريق الدعاية والتلاعب بالشعارات التي تخدع بها العامة في المجتمع الحديث - وهل تختلف اساليب الاحزاب السياسية سواء كانت متعددة او حزب واحد عن ذلك - وفي المقابل تحاول الكثرة التخلف من سيطرة القلة. وماتاريخ البشرية في حركته الدائمة والدائبة الا محاولة بين هؤلاء واولئك، محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع، ومحاولة من القلة استمرار فرض سيطرتها.

وعلى هذا كانت مشكلة «علم السياسة» منذ أن وجد هي تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية، نظرا لعدم توزيع القوة والملكية بالعدل أو بالتساوي بين الناس ومن ثم فإن المصالح المرغوبة عسيرة المنال، الأمر الذي ادى الى ضرورة الوصول الى الحكم لاشباع الحاجات التي يتطلبها الفرد او الجماعة الكبرى في المجتمع.

والاقلية الحاكمة عبر مختلف العصور سواء اكانت اقلية حزبية او اقلية مرتبطة بمصالح اقتصادية او غير ذلك من الارتباطات هي التي اطلق عليها مفكرو العلوم السياسية والاجتماعية في تراث الفكر الاجتماعي «الصفوة الحاكمة»، هذه الصفوة لم يستطع مفكرو العلوم الاجتماعية تجاهلها منذ افلاطون وارسطو وحتى العصر الحديث.

ومن ثم قد يعن لنا ان نتساءل عن: هل الأحزاب كانت خطوة في طريق

اسهام الجماهير فى الحكم داخل مجتمعاتهم ؟ واذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار ككل بواسطة تلك القلة - الصفوة - التى تتخذ القرار النهائى فيما يتعلق بهذا المجتمع، اليس من الملائم القول بأن حكم الاقلية هو السائد خلال تطور المجتمع البشرى، بصرف النظر عن التباين فى الممارسة.

لقد كانت الحكومات عبر مراحل التاريخ فى ايدى جماعة او طبقة حاكمة. كما شكلت العبودية ظاهرة واسعة الانتشار فى غالبية الحضارة المبكرة وبين غالبية الشعوب بحيث اصبح من اليسير دائما تملك الحكم بواسطة الجماعة المسيطرة.

هذا وتنزع طبيعة الانسان الى ان يكون فى صراع مع شىء ما، يخرج منه اما منتصراً او مهزوما بمعنى ان هذا الصراع يتم فى نطاق علاقة يكون فيها فرد او جماعة مسيطرة عليها. وقد بدأ صراع الانسان ضد الطبيعة ثم تطور الى صراع الانسان مع الانسان، الذى اخذ يتطور باساليب صراع سعيا الى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بين جنسه عبر التاريخ مستخدماً وسائل شتى وعلى رأسها السياسة والحزب.

ولما كان الحكم، فى جميع المجتمعات الانسانية، يعطى الامتياز والشرف والهيبة، والفوائد المادية والترفع، كان الصراع من اجل الوصول اليه يشكل احد العوامل الاساسية فى حركة التاريخ، وكنتيجة لذلك، بدأ الانسان يطور وسائل الوصول الى الحكم ومن ابرزها فى العصر الحديث الاحزاب السياسية.

ونظراً لان المجتمع يضم العديد من القوى، فإى من هذه القوى يكون لها السيادة فى تسير شئون المجتمع. لقد احدثت قوى التخصص الاقتصادى فجوة فى النظام التقليدى، وادى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث الى قيام محاور للمصالح المتعارضة، تتنافس او تساوّم احداها الاخرى من اجل الامتياز.

وكما سبق ان ذكرنا فان مهمة الاحزاب الاساسية هي الوصول الى الحكم او الوصول الى القوة السياسية لتحقيق الاهداف التي ترغب فيها. فالحكم او القوة السياسية تتميز عن بقية القوى الاجتماعية، بسبب وظيفتها التي تلعب ادواراً هامة في تنظيم وتوحيد التأثير على أنشطة العلاقات المتبادلة للمواطنين باقليم معين. وقد ظهرت الحاجة الى القوة السياسية نتيجة لاتساع التفاوت الشخصي والاقليمي والاقتصادي والديني. وفضلا عن تباين مصالح الناس داخل حدود اقليمية معينة، فالقوة السياسية بما لها من امكانيات تكره الناس على الموافقة او القبول.

فالقوة السياسية هي التي يمكن ان نطلق عليها «القوة المتكاملة» التي يكون فيها اتخاذ القرارات متمركزا او حكرا على طرف واحد دون الآخر. ومن ثم قد يتبادر الى الازهان سؤال وهو: من الذي يحكم؟ فحينما وجدت القوة المتكاملة واعترف بها على انها وسيلة لامفر منها، في بعض المواقف والمجالات كما هو الحال بالنسبة لقوة الدولة في العصر الحديث التي تمارس في الغالب بواسطة قيادات حزبية، نجد ان محاولة الحد منها تأخذ شكلا مختلفا عن مجرد تحويلها الى نسق اخر من انساق القوة او ممارسة الحكم.

وقد يكون من المستطاع تقييد القوة المتكاملة دون التقليل من قوة من بيده القوة في اتخاذ القرارات، وبدون معادلتها باعطاء قوة لاطراف اخرين بالنسبة لمجالات معينة فالاجراءات اللازمة للحد من القوة المتكاملة - قد تشمل مراجعات دورية لأفعال من بيدهم القوة او الحكم بواسطة الاحزاب خارج الحكم او المعارضة في البرلمان.

ولكن الرقابة على الحكم هي في الغالب سلبية، اذ أن جميع المفاهيم القانونية مفاهيم سلبية، فهي تحد من النشاط ولكنها لا تشكلها. وهذه الخاصية بذاتها للقانون هي التي تمنح المواطن الحد الأدنى من الحماية^(٥). ومن ثم فلا بد ان يكون هناك مصادر للقوة المستقلة عن من بيده القوة

أو الحاكم، يمكن استخدامها وتدعيمها. فلا بد من وجود مراكز للقوة قادرة على تقييد قوة الحاكم، اذ يجب ان يناضل المواطنون - من خلال مؤسسات او احزاب - من اجل الحد من سلطة الحاكم، فضلا عن وضع حدود للمجالات التي تمارس قوته عليها، وقد يلجأون في بعض الأحيان الى تدمير قوته واقتلعه عن طريق الثورة.

وقد يكون القوة السياسية بمثابة القيد على مختلف القوى داخل المجتمع بما في ذلك الحزب أو مجموعة احزاب المعارضة. والسلطة السياسية على وجه العموم هي في كل مكان وكل الاحوال اعلى من يراقب النظام الاجتماعي ويضبطه. بل قد تتجاوز الحكومة احيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه الى العمل على التأثير فيه وتغييره كما يحدث في البلدان النامية.

ظهور الاحزاب السياسية في مصر:

ترجع نشأة الاحزاب السياسية في مصر الى نهاية القرن التاسع عشر، حيث برزت في قاموس السياسة المصري كلمة الحزب على أنه تنظيم سياسي - كما هو معروف. ومما سبق ان ذكرنا يصدر اي تنظيم سياسي أو اي حزب سياسي عن خلفية اجتماعية واقتصادية وفكرية، وتنعكس آثار كل هذه الظروف على شكل اي حزب يقوم في ظلها، حتى وان كان قيام بعض الاحزاب يرجع الى رغبة شخص ما في الزعامة.

ونستطيع القول ان هناك اربعة مراحل من التطور مر بها المجتمع المصري كانت سببا في ظهور الاحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور^(٦). أولها تلك الأزمة الاقتصادية التي اصاب مصر بتدهور كبير خاصة في عهد كل من الخديوي سعيد والخديوي اسماعيل. فقد ترك سعيد التزامات مالية ضخمة ازدادت في عهد اسماعيل نتيجة لسياسته في الاقتراض بفوائد باهظة، لم يستطع ان يقوم بأدائها، مما كان نتيجة انشاء صندوق الدين العمومي الذي تحمل مسئولية سداد اقساط الديون.

وكان لانخفاض النيل عام ١٨٧٧ اثره الكبير فى تردى الحالة الاقتصادية، فضلا عن انتشار الطاعون فى العام التالى مما سبب مجاعة أودت بحياة الآلاف من الفلاحين.

ونتج عن ذلك اضعاف لسلطة الخديوى وازدياد النفوذ الاجنبى فى شئون البلاد، كما ترتب على ذلك زيادة الضرائب على الفلاحين وكان العنف هو الأسلوب المستخدم فى جباية هذه الضرائب. كما انصرف عمل الحكومة الى تحصيل الديون.

ويعتبر التغير فى المناخ الفكرى والثقافى أحد مراحل التطور التى لحقت بالمجتمع المصرى، حيث كان لانتشار التعليم وظهور الصحافة السياسية وحركة الترجمة التى بدأت مع محمد على اثراً كبيراً فى تطور المجتمع فى تلك الفترة.

فكان للنهضة التعليمية التى قام بها الخديو اسماعيل اثرها الملحوظ فى انتشار وتوسيع دائره التعليم والمتعلمين فى المجتمع المصرى. هذا الى جانب ظهور مفهوم ان البحث العلمى هو الوسيلة الهامة لاستكشاف آفاق المعرفة للسيطرة على البيئة واستغلالها بكفاءة كاملة لصالح المجتمع.

وكان لازدهار الصحافة السياسية اثر كبير فى تغيير الكثير من المفاهيم التقليدية عن نظام الحكم. حيث كان اهتمام الصحافة السياسية فى تلك الوقت منصبا على المسائل السياسية والاجتماعية البارزة فى المجتمع. وكان لهذه الصحف دوراً ملحوظاً فى التحذير من التغلغل الاجنبى فى البلاد. ولاتقل حركة الترجمة اهمية عن التغير الثقافى والصحافة السياسية فقد كانت الترجمة سبباً فى انتشار الأفكار الجديدة فى مختلف اشكال المعرفة من فلسفة الى تاريخ وآداب وسياسة.

وكان من نتيجة ذلك ظهور صفوة ثقافية اخذت بروح العصر الحديث وروح الاصلاح الذى لا بد ان يكتنف كثير من جوانب الحياة فى المجتمع

المصري. وتمثلت المرحلة الثالثة في الاتجاه المصري الذي بدأ يسود المجتمع وانتقال سكان الريف الى الحضر او المدينة. مما ادى الزيادة نسبة السكان الذي يهتمون بالمسائل العامة، حيث من المعروف ان سكان الحضر اكثر اهتمام بمسائل المجتمع من اقرانهم سكان الريف.

ويدور رابع هذه المراحل حول تكون صفوة ثقافية مصرية من الاعيان او المثقفين الذين يطمحون الى الحصول على نفوذ سياسى معين. فقد ازدادت الرغبة لدى الاثرياء وملاك الارض الى المشاركة فى الحياة السياسية للمجتمع. للحد من امتيازات الاجانب التى كانت سببا فى عدم تمتع هؤلاء بالنفوذ الكامل خاصة فى المناطق التى لهم فيها مصالح جوهرية. وبرز من بين هؤلاء مجموعة من المطالبين بالاستقلال والحرية السياسية والديمقراطية، رغبة منهم فى الحل محل كبار الاجانب من الموظفين، وكان غالبية هؤلاء أبناء كبار الملاك والاقتصاديين الكبار الذين كان لهم دوراً بارزاً فى تشكيل الوزارات المصرية فيما بعد(٧).

يرتبط ظهور الاحزاب السياسية فى البلدان المختلفة بأمرين: الأول يرتبط بوجود ازمة يمر بها المجتمع، وتتطلب تنظيم الناس سياسيا لمواجهة تلك الازمة مع طرح الحلول لها. والثانى يرتبط بالاحساس بانه يمكن التصدى للازمة وحلها عن طريق العمل الجماعى. وقد توفر الشرطان فى المجتمع المصرى فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث الخل المالى وعدم الاستقرار السياسى وتغلغل النفوذ الاجنبى وتضاؤل سلطان الخديوى، مع ازدياد الحركة الوطنية. كما ان رغبة كبار الملاك فى الاستحواذ على نفوذ اكبر، فضلا عن انتشار مفاهيم الاصلاح بوساطة الصفوة المثقفة كان له تأثير واضح فى مصر آنذاك.

وثمة اتفاق على ان أى تنظيم لاينطبق عليه صفوة الحزب الا اذا توفر فى هذا التنظيم المقومات الآتية:

١- ان يكون للتنظيم صفة العمومية، فضلا عن توفر شبكة للاتصال بين مختلف مستوياته .

٢- محاولة التنظيم الدائمة فى الحصول على تأييد الشعب واقناع اعضاء المجتمع ببرنامجه وخطه السياسى .

٣- رغبة اعضاء الحزب وقياداته فى الوصول الى الحكم .

فمقومات قيام الحزب على هذا تدور حول تجمع مجموعة من الناس حول اهداف سياسية معينة، وانتظامهم حول الاهداف ثم محاولة الوصول الى الحكم او السلطة السياسية .

وكما سبق ان ذكرنا فان الحزب هو الاداة للوصول الى الحكم والاستمرار فى هذا الحكم لانجاز اهداف سياسية واجتماعية محددة . وهو فى سعيه الى تحقيق هذه الاهداف لابد ان يطور تنظيميا قويا، يتميز عن باقى الجماعات داخل المجتمع سواء اكانت هذه الجماعات مشتركة المصالح او جماعات ضغط او نقابات عمالية او اتحادات مهنية او ماشاكل ذلك .

ومن ثم فان الحزب بالمعنى الدقيق يبدو انه لاينطبق على «الحزب الوطنى» الذى تأسس فى مصر عام ١٨٧٩ والمعروف بانه اول حزب نشأ فى مصر، اذ انه كان اقرب الى جبهة وطنية منه الى حزب تتضح فيه شروط الحزب من حيث التنظيم، اضاف الى هذا حزى الامة والاصلاح على المبادئ الدستورية اللذين اقيما عام ١٩٠٧ . فقد تكون الاول من مجموعة من المثقفين وكبار ملاك الارض الذين التفوا حول الجبهة ولم يكن له وجود تنظيمى او تابعين من الجماهير، وارتبط الثانى بمؤسسة الشيخ على يوسف ومات بموته .

كذلك يمكن تطبيق نفس القاعدة السابقة على غالبية الاحزاب الصغيرة التى قامت مع بداية القرن الحالى، حيث كان الطابع المميز لها انعدام التنظيم وارتباطها باشخاص مؤسسيها وعدم فعاليتها السياسية . وحتى عام

١٩١٨ وهو عام ظهور حزب الوفد لم تعرف مصر حزبا بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح الا الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧ .

ونستطيع ان نميز بين نوعين من الاحزاب السياسية التى نشأت فى مصر منذ عام ١٩٠٧ . الاول تلك الاحزاب التى نشأت بإيعاز . او تشجيع من المحتل (الانجليز) وأخرى نشأت بتشجيع من القصر، الى جانب احزاب طالبت بالاستقلال وهذه ما يطلق عليها احزاب قيادة الحركة الوطنية .

فأحزاب الفئة الاولى والتى قامت بتشجيع من الانجليز ولم تتصدى لقضايا الاستقلال بل على العكس كانت فى حقيقتها محاولة لمواجهة التيار الوطنى فى تلك الفترة ويمثلها حزب الامة والحزب الوطنى الحر والحزب المصرى، مع تميز حزب الأمة بضمه لبعض رواد الحركة الوطنية ومساهمته فى الفكر المصرى واثراء فكرة القومية المصرية .

وقامت الفئة الثانية من الاحزاب بتأييد الخديوى وتشجيع منه للتصدى للانجليز، تأكيدا لسلطة الخديوى، الا انها لم تؤثر التأثير الكافى ولم يكن لها ثقل ملموس سواء على الصعيد السياسى او الفكرى وكان من ابرز هذه الاحزاب حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية والذى تزعمه الشيخ على يوسف، وحزب الاعيان والذى كان يرأسه حسن حلمى زده عام ١٩٠٨ ، وكان هذا الحزب يعتبر امتدادا او استمرار للسمو التركى والدولة العلية، وكان تأثيره مثل سابقة، ويأتى بعد ذلك الحزب الذى أسسه ادريس راغب ابان الوفاق أو الهدنة بين الخديو عباس وجورست، مؤيدا لسلطة الخديوى مع استمرار الاحتلال، ومع رفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة .

وتمثلت احزاب الاستقلال او الفئة الثالثة فى الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل الذى كانت قضية استقلال مصر وتحررها هى شاغله الشاغل . ثم حزب الوفد الذى قام فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ بوساطة توكيل الشعب لجماعة من المواطنين للمطالبة بالاستقلال، وكان على رأسهم سعد زغلول .

هذا الى جانب الحزب الديمقراطي المصرى الذى تأسس فى بداية عام ١٩٢٠ من جماعة من المثقفين التحرريين أمثال مصطفى عبد الرازق وملصور فهمى ومحمد حسين هيكل.

وظهر الى جانب هذه الاحزاب عدد من الاحزاب الاخرى وهى ماتسمى باحزاب الرفض السياسى والاجتماعى. وهى الاحزاب التى طرحت افكارا تتعلق بالاطار السياسى والاجتماعى لمصر. وكان ابرزها الحزب الجمهورى الذى ترأسه محمد غانم الذى هاجم اسرة محمد على والاعيان، ولكن الحزب لم يطل به المقام اكثر من عام. كما اسس د. حسن فهمى جمال الدين الحزب الاشتراكى عام ١٩٠٩. وركز على بعض الاصلاحات فى الريف من حيث تحسين احوال الفلاحين وضمان معاش لهم عند العجز وماشابه ذلك.

وفى عام ١٩٢١ أسس الحزب الاشتراكى المصرى الذى ضم سلامه موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان، وكان من ابرز اهدافه تحرير مصر ومحاربة الاستعمار فى اى مكان وازالة التفرقة بين طبقات المجتمع واعتبار التعليم حقاً مجانياً، لجميع المواطنين وتحرير المرأة.

والملاحظة العامة على موضوع الاحزاب السياسية فى مصر ان المشاركة السياسية الجماهيرية لم تتضح خلال تلك المرحلة نظراً لتلك القيود التى كانت موضوعة بالنسبة للمسموح لهم بالتصويت. فضلاً عن انحسار الوعي السياسى وعدم ثقة الناس فى جدية هذه الاحزاب.

وقبل ان نعرض لدراسة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية نرى انه من المناسب هنا ان نعرض فى الفصل التالى لموضوع الصفوة التى تعد المحور الذى تدور حوله حركة المجتمع السياسية.

الهوامش

(١) انظر:

- R. Michels, Political Parties, Trans., by Eden and Cedar Paul, The Free Press, N.Y. 1962, pp. 78 - 80.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في:

- M. Duverger , Political Parties (Trans. by Barbara and R. North, Methuen, 1967, pp. xxiii - xxix.

(٣) انظر:

- M. Duverger, op. cit., p. xxx iii.

(٤) انظر:

- Presthus, The Organizationl Society, St. Martin's Press. London. 1979.

(٥) انظر:

- F. Neuman, The Democratie and Authoritarian, Glencoe, Free Press, 1957, p. 17.

(٦) انظر: د. على الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٨ وما بعدها. و جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من ١٨٦٦، الى ١٩٥٢، ترجمة: سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، بدون تاريخ.

(٧) انظر : ابيب يونان رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٥.

الفصل الثاني عشر

الديمقراطية والواقع الاجتماعي المعاصر

- تمهيد
- دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة
- الحركات الاجتماعية وأثرها على ديمقراطية الصفوة
- أسطورة حكم الأغلبية

تمهيد :

إن مشكلة الديمقراطية كنظام للحكم ليست جديدة على علوم المجتمع، فقد صاحبت مشكلة « الكيفية التي يجب أن يقوم على أساسها حكم المجتمع، تطور الفكر الإنساني منذ فجر الفلسفة اليونانية وحتى يومنا الحالي بل يمكن أن نرجع بالمشكلة الى أبعد من ذلك بكثير. فمنذ بدأ الناس يتجمعون في مكان واحد ألزمهم هذا التجمع بالبحث في تنظيم حياتهم من خلال اعتمادهم المتبادل وتفاعلهم الذي لا مناص منه. وكان اشباع الحاجات الضرورية من أهم وأخطر الدوافع التي حدث بهذه الجماعة التي البحث الجاد عن الاسلوب أو الوسيلة الملائمة للمحافظة على كيان الجماعة وحمايتها مما يهددها من أخطار سواء أكانت على المستوى الداخلي - أي من داخل الجماعة - أو على المستوى الخارجي. هذه الضرورات دفعت الجماعة الى ابتداء طرق ووسائل الحماية والاستمرار للمحافظة على كيان الجماعة. الأمر الذي أدى الى أن تكون هناك مسئوليات تناط بأفراد بعينهم لأن المجتمع أحس بأنهم قادرون عليها، أو لأنهم فرضوا أنفسهم بما يملكون من مصادر قوة تميزهم عن الآخرين وتحملوا لذلك هذه المسئوليات التي يتقدمها الأمن والقيادة والتنظيم واتخاذ القرارات وما الى ذلك.

من هنا ظهر في المجتمع ووفقاً لضروريات الواقع الاجتماعي ما نسميه اليوم «بالسلطة». والسلطة المعنية هنا هي « السلطة السياسية، وليس أى سلطة أخرى، أى تلك السلطة التي تقوم في عصرنا الحالي على مجموعة من القوانين والقواعد أو الاجراءات التي تمكن شخصاً ما أو عدة أشخاص من ادارة شئون المجتمع أى هؤلاء الذين يحكمون.

ويتوقف وصف أو تصنيف نوع الحكم - ديمقراطي أو أوليجاركي أو تسلط أو استبدادي وما الى ذلك من مسميات - على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه. والديمقراطية كما عرفها قاموس علم الاجتماع تعني « توفر

فرصة المشاركة، لدى أعضاء المجتمع، فى اتخاذ القرارات، فى أى مجال من مجالات الحياة الإجتماعية، وبخاصة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم الفردية والجماعية على السواء... . أما النظام الأكثر شيوعاً، وملاءمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة الحجم، فهو الديمقراطية النيابية، التى ينتخب فيها المواطنون ممثلين أو نواباً عنهم يقومون بتشريع قوانين المجتمع... والديمقراطية السياسية هى المساواة أمام القانون، وحرية الكلمة والتعبير والنشر والاجتماع، وتقوم الديمقراطية فى المجتمع الكبير على المنافسة الحرة، وتوازن جماعات المصلحة، باعتبار ان الجماعات المتعارضة تستطيع ان تصل الى الاتفاق والتسوية فى حالة وجود حد أدنى مقبول فى الصراع بينها،^(١). ومن هذه الفقرة أن الديمقراطية تعنى فى معناها البسيط «حكم الأغلبية». وقد صاحبت فكرة إشراك أكبر عدد من المواطنين فى الحكم الفكر الاجتماعى والسياسى منذ عصوره المبكرة وحتى يومنا هذا. ولكن هل تحقق هذا؟

يستطيع أى باحث أو دارس للفكر السوسيو سياسى عبر تطوره أن يستكشف بوضوح أنه لم تأت حكومة فى أى مجتمع قديم أو حديث وفقاً لقبول جميع أفراد الشعب. إذ أن المعارضة قائمة منذ تكون أول حكومة فى أول مجتمع. ولم تكن مجادلات «سقراط» وجهادة وموته فى سبيل إقامة العدالة فى المجتمع الا نتيجة لعدم رضاه. أو لعدم اقتناعه بتحقيق العدالة على يد الحكومة التى انبثقت عن الواقع الاجتماعى الذى كان يعيش فيه.

وليس من مهامنا هنا أن نؤرخ أو نعرض لفكرة الديمقراطية كفكرة مجردة، وإنما نتعرض لها كمفهوم انبثق عن ضرورات اجتماعية عبر تطور المجتمع البشرى. وكموضوع اساسى من موضوعات علم الاجتماع السياسى، من حيث انها - أى الديمقراطية - شكل من أشكال حكم يتيح لعدد من المواطنين عن طريق الانتخاب الحر أو الاختيار أن يحتلوا مواقع القوة واتخاذ القرار فى المجتمع، فهى بهذا المعنى ووفقاً لما هو مطبق فى المجتمع

ليست ، حكم الاغلبية، وإنما هي حكم ، الصفوة المختارة أو المنتجة، ،
فالمواطنون لا يشتركون جميعاً في الحكم ولا تشترك الاغلبية منهم فيه،
وإنما وفقاً لما هو شائع في المجتمعات المسماة بالمجتمعات الديمقراطية، هو
حكم هؤلاء الذين يتفق نواب المجتمع على أن يكونوا حكاماً.

إن تطور ، حكم الصفوة المختارة، ارتبط الى حد كبير في العصر
الحديث بالتطور السياسى للطبقات الاجتماعية من خلال تطور ونمو
الرأسمالية الصناعية. ومن ثم فإن هذين العنصرين الاساسين - ديمقراطية
الصفوة كنمط من أنماط الحكم وتطور الطبقات الاجتماعية - قد طرحا
للبحث من وجهتى نظر متعارضتين، كان لهما الاثر الكبير على الاشكال
السياسية والقوى التى تمتلك القيادة فى المجتمع. وقد أدى ذلك الى ظهور
نوعين من الفكر السياسى والاجتماعى يصارع كل منهما الآخر. وقد تطابق
هذا الصدام الفكرى مع الواقع الاجتماعى - لأن المفكر فى الاساس ما هو إلا
نتاج لمجتمعه ومن ثم فكرة يتأثر بهذا المجتمع فاما أن يكون مؤيداً لواقعة
الاجتماعى أو رافضاً له - الذى بدى الصراع فيه بين الرجل كمواطن
سياسى، والرجل كعضو فى المجتمع المدنى، نتيجة للثورتين، السياسية فى
فرنسا، والصناعية فى انجلترا. وطالما أن الفكر نتاج للمجتمع فقد توزعت
اهتمامات العلوم السياسية والاجتماعية فى اتجاهات مختلفة تضمنت الكثير
من ميادين البحث منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر. فهناك
مفكرون محافظون يدافعون عن وجهة نظر الرأسمالية الغربية وما تدعية من
ديمقراطية، وثمة مفكرون ثوريون يدافعون عن الطبقات المقهورة وينادون
بضرورة اشراكها فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وبين هؤلاء وأولئك نحاول
أن نعرض المشكلة.

دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة؛

تمثل النظرية العامة للطبقات الاجتماعية محوراً أساسياً أو ركيزة هامة

من ركائز تطور نظرية ديمقراطية الصفوة^(٢). وتعتبر النظريتان عنصرين هامين من عناصر اعتماد الفكر السوسيوسياسي في غالبية مواد بحثه على الواقع الاجتماعي. فضلاً عن أن دراسة تطور النظريات المرتبطة بهذا الواقع سياسياً واجتماعياً تتيح للباحث درجة أكبر من الوضوح حول طبيعة ومشكلات هاتين النظريتين. ولكن نظرية ديمقراطية الصفوة المختارة منذ تبلورها كشكل من أشكال الحكم مرتبطة بعدة مفاهيم رئيسية من أبرزها: القبول والحرية السياسية ثم الالتزام السياسي. والقبول يعنى موافقة الأغلبية من المواطنين على هذا الشكل من الحكم، وعلى هذا تصبح الحكومة حكومة شعبية قائمة على ارادة الاغلبية. ولكن هذا المعنى للحكم ليس قائماً ولم يرق في الواقع الاجتماعي، فلم يحدث أن قامت حكومة بناء على قبول جميع أعضاء المجتمع، حيث يظل على الدوام عدد من المواطنين في موقف المعارضة، الأمر الذي يؤدي بما إلى القول بأن القبول وحده لا يكفي كقاعدة لقيام الديمقراطية. فعلى أي أساس إذن تحكم مثل تلك الحكومات المسماة بالحكومات الشعبية أو حكومات الأغلبية، رعاياها، ولماذا اختار مفكروها مصطلح «القبول»؟ هناك نوعان من الحكومات نستطيع القول - مع الديمقراطيين - أنهما يحكمان وفقاً لقبول أو رضا أغلبية المحكومين: الديمقراطية المباشرة، وتلك التي تسمى بالديمقراطية النيابية. وفي النوع الأول يقوم عدد من الحكام بممارسة الوظائف التنفيذية، هؤلاء هم الذين نعتبر أنهم يعملون وفقاً لقبول المحكومين، أما أولئك الذين يمارسون الوظائف التشريعية لا يخضعون لقبول أو رفض المحكومين، لأن عملهم يرتبط بوضع قواعد معينة لا تعتمد على القبول أو الرفض. أما في النوع الثاني: فأعضاء الحكومة المشرعون وغيرهم ممن يمثلون المحكومين يعتمدون - وفقاً لوجهة النظر الديمقراطية النيابية - على قبول أو موافقة المحكومين.

ويدور العنصر الثاني من عناصر الديمقراطية النيابية - ديمقراطية الصفوة - حول ضرورة تمتع كل مواطن بالحرية السياسية، وهي حق

المواطن في ابداء الرأي بالموافقة أو الرفض. فضلاً عن المشاركة دون أى ضغط مادي أو معنوي في الحياة السياسية، وإذا ما توفر الشرطان الأوليان: القبول والحرية السياسى ينبثق منهما الشرط الثالث لقيام ديمقراطية الصفوة - وهو أهمها من حيث تركيز الصفوة كل دعاواها - وهو الإلتزام السياسى Political Obligation الذى على أساسه يلتزم المواطن بمجموعة من الواجبات التى يفرضها المجتمع السياسى عليه، نظير مجموعة أخرى من الحقوق للمواطن على الحكومة. فالحكومة ملتزمة بتوفير احتياجات معينة للمواطن كالعمل والتعليم والأمن والصحة وما الى ذلك - مع ضرورة وضع التمايز الاجتماعى الذى تتوزع على أساسه هذه الخدمات فى الاعتبار - ومن ثم يكون المواطن ملتزماً بالخضوع للقانون الذى يقوم على تنفيذه اعضاء الصفوة، ويكون ملتزماً بالطاعة أو يتعرض للمحاكمة والعقاب.

إن الحكومة فى جوهرها لا تخرج عن كونها جماعة من الأفراد يعملون معاً من أجل تحقيق أهداف معينة يفترض أنها تخدم الصالح العام وتتجنب الاضرار به. فالحكومة على هذا أداة الشعب فى تحقيق صالحه العام، أى نظام للحكم جاء نتيجة لتطور المجتمع الأوربي عن طريق الثورة الفرنسية. والثورة الصناعية، اللتين كان من أهم آثارهما القضاء على النظام القديم، وتشجيع قيام التجارة والصناعة. ولا يستطيع أى دارس أن يتغاضى عن أثر النظام الصناعى على تطور ديمقراطية الصفوة، وذلك من خلال الانتاج الصناعى الضخم للارستقراطية الجديدة. ومن خلال النظام الاجتماعى الجديد القائم عل بالصناعة، انبثقت الطبقة الاجتماعية العاملة التى تبناها كارل ماركس ، ودافع عنها فى إطار فلسفى واجتماعى واقتصادى قوى فديمقراطية الصفوة - الديمقراطية النيابية - لم تسع البرجوازية الجديدة الى تطبيقها إلا دفاعاً عن مصالحها فى مواجهة نمو وازدهار الطبقة العاملة، ومن ثم فإن الحركة الاجتماعية الجديدة الممثلة فى الثورة السياسية للعمال مهددة من الطبقة البرجوازية الجديدة. ومن هذه الزاوية يركز ماركس

دراسته حول المسألة الاجتماعية والنظام الاجتماعي فيما سماه مصالح وصراع الطبقة العاملة في المجتمع، حول رأس المال والديمقراطية^(٣). ومن هذا نجد أن ماركس قد وضع الديمقراطية في سياق اجتماعي أعم وأشمل، وأصبح حجر الزاوية في هذا السياق هو المصالح المتصارعة والموجهات السياسية للطبقات الاجتماعية التي تدخل في صراع طبقي من أجل أن يحقق كل مصلحته. هذا إلى جانب ما قدمه ماركس من نقد للديمقراطية النيابية على أساس أنها تشتمل فيما تشتمل على تناقض جوهري من حيث المبدأ، ويكمن هذا التناقض في القول باشتراك جميع المواطنين في تدبير الحياة العامة، وبين حدود تطبيق هذا المبدأ. فأية ديمقراطية هذه التي تسود المجتمع الطبقي الذي تتسببه البرجوازية؟ إنها ليست - أي الديمقراطية - إلا ظاهرة تاريخية لم يكتب لها الانتشار نظراً لعدم توفر الامكانيات ولحيلولة الظروف دون تطبيقها، إذ يتوقف تطبيقها ونموها على حركة الطبقة العاملة ونضالها من أجل توسيع نطاق الديمقراطية.

وبالرغم من مساوئ هذه الديمقراطية ومحدودية فعاليتها إلا أنها كنظام للحكم تعثرت كثيراً وطويلاً في مسيرتها. ويكفي أن نلقي نظرة على تلك البلدان التي يعتبرها المفكرون ضالعة في اتخاذ الديمقراطية نظاماً مستقراً للحكم، لنجد أن معظمها لم يستطع أن يأخذ بهذا النظام إلا في نهاية القرن الماضي أو بعد الحرب العالمية الأولى ألمانيا ١٩١٩ والسويد ١٩٢٠ وفرنسا ١٩٤٥ وإنجلترا ١٩٤٨. وظل الجزء الأكبر من شعوب العالم تحت ظل النظم القديمة وما تتسم به من قهر اجتماعي ومعاناة اقتصادية إلى وقت قريب، بل ولا زالت بعض الشعوب محرومة من أقل أنواع المشاركة في الحكم. ومن ثم فلا يستطيع أن يدعى أي من الباحثين أن النظم السياسية العالمية أظهرت في نهاية القرن العشرين انتشاراً واقعياً للديمقراطية. فالديمقراطية لازالت حديثة العهد وحديثة التطبيق في المجتمعات البشرية، وهي دائماً محل تهديد من أصحاب المصالح العليا وجماعات الضغط الذين ترهبهم الحركات

الجماهيرية، وانغماس الجموع فى السياسة. وقد يتجلى ذلك بوضوح اذا ما أخذنا الديمقراطية بمفهومها العام والواسع على أنها اشتراك جميع المواطنين أو الغالبية منهم واسهامهم فى اتخاذ القرار السياسى. وتشجيع اللامبالين منهم بالاشتراك فى الحياة العامة. وهنا يجب أن يلتفت الباحث الى نقطتين اساسيتين:

الأولى: العقبات القائمة والدائمة، فى سبيل مشاركة المواطن الفعلية.

الثانية: اعادة تفسير الديمقراطية من وجهات نظر مختلفة فى العلوم السياسية، كاعادة صياغة المبادئ السياسية التى تعمل على الحد من انتشار الديمقراطية الحقيقية وتوسيع مداها. ونعتقد أن مرجع ذلك الى اختلاف الايديولوجيات التى يؤمن بها الباحثون فى مجال العلوم الاجتماعية. فكل يلجأ الى التفسير الذى يؤيد الايديولوجية التى يؤمن بها.

ويناقش « جوزيف شومبيتر » فى كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية »،^(٤) الموضوع ذاته معارضاً المبدأ الكلاسيكى للديمقراطية الذى يجسد مثلاً متميزة للمشاركة فى الحياة السياسية. ومفسراً العلاقة بين القادة السياسيين والشعب. واستبدل « شومبيتر » المفهوم الكلاسيكى للديمقراطية بمفهوم أكثر ارتباطاً بالواقع الاجتماعى - من وجهة نظرنا - ذاكرة أن الديمقراطية هى التنافس من أجل القيادة السياسية. والمنهاج الديمقراطى عنده عبارة عن اجراء نظامى للوصول الى موضع القوة عن طريق الصراع التنافسى من أجل اصوات الناس بحيث يتمكن من يكسب الصراع من اتخاذ القرار السياسى^(٥). وتقوم نظرية « شومبيتر » عن الديمقراطية على أساس نظرية العمل الرأسمالى، حيث يؤكد على أن سياق النظرية لا يعتمد على مناقشة العلاقات التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية، وإنما يدخل فى اطارها ايضاً معالجة الاحزاب السياسية على أساس مماثلتها بالصراع بين أصحاب رؤوس الاموال من أجل كسب السوق،

والسوق في ميدان السياسة عبارة عن أصوات الناس. وهذا المفهوم الذي قدمه «شومبيتر» في شكل نظرية اقتصادية للديمقراطية - كما يقول بوتومور - تناوله بعض الكتاب بالتطوير - مثل A.Downs ولخصوا الموقف في كلمات قليلة ذاكرين: أن هناك عاملين أساسيين، الأحزاب السياسية والمصوتين هما اللذان يدور حولهما النقاش على مستوى الديمقراطية الغربية والمشاركة السياسية كفعل رشيد^(٦).

والمسألة عند Downs - على سبيل المثال - لا تعدو الصراع على اختيار القادة السياسيين^(٧). وقد دفع هذا المفهوم بعض الباحثين إلى التركيز على دراسة السلوك السياسي للأفراد من خلال عملية التصويت. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن «ماركس» قد حمل الطبقة العاملة مسئولية الكفاح من أجل الوصول إلى ديمقراطية الكل، وليس ديمقراطية الصفوة، ذلك من خلال تأكيده على أن تطور الانتاج الرأسمالي يؤدي بالضرورة إلى مبدئين متناقضين داخل النظام الرأسمالي نفسه، الأول هو التناقض بين قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية للإنتاج، والثاني التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية، والتناقض الأول عبارة عن تناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج ونزعه للنمو غير المحدود لقوى الإنتاج، وملاك وسائل الإنتاج الذين يرغبون في الحد من تزايد قوى الإنتاج مع المحافظة على زيادة الإنتاج، أو يصبح الإنتاج محدوداً وهذا ما لا يرغبون فيه أو يسعون إليه. أما التناقض الثاني فهو الذي يحدث بين الطبقة العاملة والبرجوازية. وهو يختلف عن الأول من حيث أنه تعارض أو تصادم في المصالح يتخذ عند ماركس أهمية بالغة. ومن خلال هذين التناقضين وعلى أساسهما يقيم حججه على سقوط الرأسمالية والتي تكون نهايتها هي النتيجة الوحيدة للصراع السياسي بين الطبقات الذي يخلقه ويطوره وينمية نظام الإنتاج الرأسمالي.

وليس مقصدنا هنا أن نعرض للنظرية الماركسية - فهي معروضة في آلاف الصفحات والكتب والبحوث - ولكننا نود أن نعرض دور الطبقة العاملة

فى تطوير وتنمية ديمقراطية الصفوة، ولا يأتى ذلك بصورة جلية إلا من خلال عرض بعض من مبادئ النظرية الماركسية التى تبنت الدفاع والتنظير لهذه الطبقة. وإذا ما عدنا الى التناقض الاساسيين اللذين ابرزهما ماركس نجد أن انهما يشيران إلى مجموعة من المشكلات التى تكتنف المجتمع. وأهمها رد الفعل السياسى لحركة الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مما أدى الى ظهور نظم سياسية جديدة فى بعض المجتمعات كالاتحاد السوفيتى والصين وغيرهما من الدول الاشتراكية^(٨).

وتطبيق الماركسية ثورياً فى هذه المجتمعات يعتبر انتصاراً لا يستهان به لحركة الطبقة العاملة السياسية، الأمر الذى يؤدى بنا الى القول أن حركة الطبقة العاملة قد أسهمت الى حد كبير فى رفع المعاناة عن فئات الشعب المقورة. بالاضافة الى اسهام هذه الحركة - إن لم تكن هى الاساس - فى خلق وظهور الاحزاب السياسية الجماهيرية ليس فى المجتمعات الاشتراكية وحسب، وإنما فى المجتمعات المحافظة والضالعة فى الرأسمالية كإنجلترا وغيرها من الدول الاوربية. ونتيجة لضغط هذه الأحزاب وتأثيرها الفعال تدخلت الدولة فى المجتمعات الرأسمالية فى بعض القطاعات الاقتصادية على غير ما تنص عليه سياسة الحرية الاقتصادية التى تتبعها هذه الدول، حماية لمصالح الطبقة العاملة من قوة أصحاب رؤوس الأموال.

إن تزايد حجم الطبقة العاملة، وتزايد حجم الانتاج اديا الى تزايد حجم رأس المال الذى كان سبباً جوهرياً فى زيادة نفوذ وتأثير اصحاب رأس المال، فى مواجهة الوعي المتزايد لدى الطبقة العاملة. وقد أدت كل هذه العوامل الى احداث تغيرات بنائية اساسية فى البناء الاجتماعى. فقد ظهرت الطبقة المتوسطة فى المجتمعات الرأسمالية، مما أثر بفعالية فى عملية انقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين - العمال والبرجوازية - فقد قل ظهور الطبقة الوسطى من حدة هذا الانقسام خاصة فى عشرينيات وثلاثينيات

القرن الحالي، الأمر الذي أدى إلى تشعب الاتجاهات السياسية مما أضعف إلى حد كبير من حركة الطبقة العاملة السياسية. ومرجع ذلك فيما يرى الباحثون، إن غالبية أعضاء الطبقة المتوسطة يتبنون الاتجاه المحافظ، فضلاً عن أنهم في الغالب لا يتبنون منظوراً أساسياً واحداً يوحد بينهم أو يدفعهم إلى المشاركة، أو حتى محاولة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. وانصرف أعضاء هذه الطبقة الجديدة إلى تعزيز مراكزهم في جهاز الدولة البيروقراطي نزوعاً إلى تأكيد مكانة الفرد وانطلاقاً من أيديولوجية هذه المجتمعات الفردية والمحافظّة^(١). وقد وجدت الطبقة الوسطى تأييداً لسلوكها في الفكر السياسي السائد في تلك الفترة حيث ركز هذا الفكر على إبراز وتأيد وتوجيه أهداف النشاط السياسي صوب الاتجاه الفردي - خاصة في مجتمعات أوروبا - مما أدى إلى ظهور وتفاقم مشكلات أخرى جديدة، من أهمها انماط النشاط السياسي التي اتخذت اشكالات متباينة على يد «الصفوات»، الذين دعوا إلى فكرة ترشيد الانتاج والادارة لتبرير سيطرتهم عن طريق ما يسمونه بفائدة تعزيز النمو الاقتصادي، مما أدى إلى إبراز مشكلات السيطرة البيروقراطية والتكنوقراطية على أجهزة الدولة، وانعكس ذلك على علاقة الجماهير بهذه الأجهزة. وكانت حركات الطلاب في الستينيات رد فعل مباشر على هذه السيطرة. ومن ذلك نستطيع القول بأن العلاقة بين الحركة الديمقراطية والحركة العمالية قد اتخذت شكالات مغايرة لما كانت عليه في القرن الماضي. فالحركة العمالية في القرن الماضي يمكن اعتبارها استمراراً للحركة الديمقراطية، تحت اسم اشعار الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy التي أدمجت وكيفت عن طريق الاحزاب السياسية للطبقة العاملة.

الحركات الاجتماعية واثرها على ديمقراطية الصفوة،

إن الحركات الاجتماعية في معناها البسيط، هي قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لاحداث تغييرات معينة في النظام الاجتماعي القائم،

أوهى حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر. وقد تتطور الحركة الاجتماعية وتجذب إليها أعداداً كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية. والحركة الاجتماعية تختلف عن التجمعات الاجتماعية الأخرى لجماعات الضغط أو المصلحة، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما أنها تختلف أيضاً عن الأحزاب السياسية، لأن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائماً لممارسة الحكم، فضلاً عن أنها في الغالب ينقصها التنظيم، الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية.

تتميز الحركات الاجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو تدعو لايديولوجية معينة، أو قد تناصر قيادة كارزمية، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة اجتماعية معينة كالطبقة العاملة أو حركة الطلاب (١٩٦٨)، أو حركة السود في أمريكا. وقد تنتهي الحركة الاجتماعية إلى تكوين حزب سياسي أو قد يستولى عليها أحد الأحزاب السياسية. وفي بعض الأحوال قد تتحول إلى جماعة ضغط^(١٠). والحركات الاجتماعية لا تعزينا من حيث تصنيفاتها المختلفة، وإنما نركز اهتمامنا هنا على تلك الحركات التي تمثل محوراً من محاور الفعل السياسي الذي يكون له أثر على النظام الاجتماعي. ومن ثم فانه من الملائم أن نركز على أثر الحركات الاجتماعية على الديمقراطية كنظام للحكم، أي أن الاهتمام بالحركات الاجتماعية ينبثق من كونها نشاط جماعي اجتماعي يؤثر على العمل السياسي في المجتمع، وذلك يعكس الاهتمام بالانشطة السياسية الفردية التي تمثل محوراً من محاور دراسة المشاركة السياسية. والسؤال الهام هنا من وجهة نظرنا يدور حول الطرق أو الوسائل التي تؤدي إلى دخول بعض الجماعات الاجتماعية معترك السياسة. وثمة جماعات كثيرة يمكن أن تدخل في هذا النطاق، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، أو جماعات من مؤسسات اجتماعية ليس لها طابع سياسي كضابط القوات المسلحة وهكذا. وعلى هذا نستطيع أن نقول أن

هناك نوعين أساسيين من الجماعات: النوع الأول يضم ما نسميه بالحركات الاجتماعية بصفة عامة. والنوع الثاني يضم الاشكال السياسية المنظمة.

تعتبر ستينات القرن العشرين البداية الحية لعدد من الحركات الاجتماعية وفي مقدمتها حركة الطلاب وبعض الحركات العرقية القومية وحركة المرأة في اوربا. ويرجع السبب الرئيسى فى اهتمامنا بهذه الحركات انها اتخذت دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية فى تلك المجتمعات، مما أدى الى اهتمام علماء الاجتماع والسياسة بمثل هذه الاشكال من الفعل السياسى، والذي اعتبروه تطوراً هاماً فى ميدان النشاط السياسى بالرغم من تصادمه أو صراعه مع الأحزاب السياسية القائمة أو بعض جماعات الضغط، فالحركة الاجتماعية على هذا تعتبر مسعى جماعى لمقاومة أو تعزيز التغير فى المجتمع الذى تعتبر هذه الحركة جزءاً منه،^(١١). وكما سبق أن اشرنا فالحركة الاجتماعية تختلف عن التجمع الحزبى أو تجمع جماعات الضغط أو المصلحة من نواحى هامة: أولها وأهمها قصور الحركة الاجتماعية فى الغالب فى عملية التنظيم، والتنظيم يعنى التدرج من حيث المسؤوليات والوظائف والأدوار التى يقوم بها أعضاء التجمع. وفى الغالب يلتف أو يشترك أعضاء الحركة الاجتماعية حول مبدأ أو وجهة نظر اجتماعية معينة، يتبادلون حولها الحديث فى مناسبات متكررة حتى يصبحوا معدين للاشتراك فى نشاط جماعى موحد كالنظائر أو عقد مؤتمرات جماهيرية وما الى ذلك. وقد تصاحب هذه الحركات بعض الأحزاب السياسية الساعية للوصول الى الحكم. ومن ثم فالحركات الاجتماعية انما تعمل بأسلوب فيه كثير من التشقت، واذا ما كتب لها النجاح تقوم على الحكم أو على الأقل تشارك فيه بأسلوب جديد أو بخلق نظام سياسى يتواءم مع مصالح هذه الحركة كما حدث فى ايران عام ١٩٧٩.

إن الحركات الاجتماعية وفى جزء كبير منها وليدة المجتمعات الحديثة، ومن ثم فهى تشكل احدى الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الحالية.

والمصطلح ذاته - Social Movements - مصطلح حديث، إذا لم يبدأ استخدامه على نطاق واسع إلا في القرن التاسع عشر. إلا أن هذا لا يعنى عدم ظهور دراسات قبل ذلك التاريخ، فهناك دراسة هامة عالج فيها ، فون شتاين، الحركات الاجتماعية من خلال دراسته لموضوع ، الاشتراكية والشيوعية في فرنسا في الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٤٢ عن طريق تتبعه للصراع من أجل الاستقلال الاجتماعى فى ضوء الصراع الطبقي للبروليتاريا^(١٢). ولكن الحركات الاجتماعية لم تأخذ طريقها فى الواقع الاجتماعى بشكل ملحوظ الا فى ألمانيا بوساطة العمال، بينما كانت الحركة الاجتماعية بوساطة الطبقة الوسطى فى امريكا - فى الفترة ذاتها تقريباً - أكبر منها لدى العمال. وقد أخذت الحركة الاجتماعية لدى العمال فى النمو والانتشار كامتداد للحركة الديمقراطية وكتعبير عن الديمقراطية الاجتماعية التى اتضحت فى الحركات الجماهيرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ثم تطورت هذه الحركات الجماهيرية فى صورة حركات قومية مطالبة باستقلال بلدانها من ربة الاستعمار. وجاءت حركة المرأة وحركة الطلاب فى مناطق مختلفة من العالم، خاصة بعد أن حصلت كثير من الدول النامية على استقلالها فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وعادت هذه البلدان الى حكم الصفوات التقليدية، كالاسر المالكة أو كبار ملاك الارض أو قادة الجيش، الذين كانوا فى الغالب خداماً للمصالح الاستعمارية. ووجدت هذه الصفوات نصيراً لها ممثلاً فى الولايات المتحدة الامريكية التى حلت محل الاستعمار الغربى فى تأييد هذه الصفوات اقتصادياً وعسكرياً، بل وحمّتهم من أى تهديد داخلى أو خارجى. ومن أمثلة هذه الصفوات ، تشانج كاي شيك ، فى فرموزا والملك فاروق فى مصر. وامبراطور فيتنام وهيلاسلاسى فى الحبشة ولكن لم تدم مقاومة هذه الصفوات طويلاً أمام تيار حركة المقاومة الثورية، فقد انتصرت الحركات الاجتماعية فى كثير من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت سبعينيات القرن الحالى مثلاً

حياً على انتصار الحركات الثورية الجماهيرية - القرن الحالى مثلاً حياً على انتصار الحركات انثورية الجماهيرية - كايران واثيوبيا وجنوب فيتنام وكمبوديا ونيكاراجوا وأنجولا وموزنبيق وروديسيا وجنوب افريقيا ونيجيريا. ومن ثم فان سبعينيات القرن العشرين تعتبر أكثر عقود العصر الحديث ثورية. ولكن هذا لا يعنى أن تغيير الصفوات التقليدية فى هذه المجتمعات بالحركات الاجتماعية الثورية قيام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بمعناها الدقيق، ولكنها بالقطع ادت الى دخول اعداد أكبر من مواطنى هذه البلدان معترك السياسية، مما يؤدى بالتالى الى رفع مستوى الوعى ورفع المعاناة من كاهل تلك الشعوب.

ولم يكن تأثير هذه الحركات جميعاً على مسيرة الديمقراطية كتأثير الحركة العمالية على المستوى المحلى والعالمى، خاصة بعد أن أخذ التنظيم طريقة الى صفوفها، وتبلورت الأهداف التى تسعى الى تحقيقها.

كانت هذه الحركات الاجتماعية دافعاً قوياً لتوجيه اهتمام الباحثين - وخاصة علماء الاجتماع والسياسة - لدراستها^(١٢)، حيث انتهوا الى نتيجة هامة: هى أن هذه الحركات تمثل فى الغالب الجوهر بالنسبة للتنظمات السياسية التى ظهرت حديثاً فى المجتمعات المنظمة، ولذلك فقد أطلق علماء الاجتماع والسياسة على الحركات الاجتماعية مصطلح : القوى الاجتماعية Social Forces ، التى تتناطح مع النظم القائمة لتوجيه حركة ، التنمية الاجتماعية ، فى اتجاه يخالف ذلك الذى تسير فيه، بحيث تتلاءم مع طالب واحتياجات هذه القوى.

وتمثل حركة الطلاب (١٩٦٨) الحركة الرائدة فى العقد السادس من هذا القرن، فقد بدأت حركتهم كنشاط مستقل فى الحياة السياسية للمجتمع العالمى، خاصة فى اوروبا ومجتمعات العالم الثالث، وتبلورت فى النهاية فى حركة اليسار الجديد New Left التى وجدت ميداناً واسعاً بين طلاب

الجامعات في أمريكا وأوروبا على وجه العموم وخاصة في فرنسا عام ١٩٦٨ حيث اجتذبت إليها قطاعاً كبيراً من حركة الطبقة العاملة^(١٤). وكانت حركة الطلاب في مصر مصاحبة لهذه الحركة الطلابية العالمية، وتمثل حركة الطلاب في المنصورة وجامعة الاسكندرية عام ١٩٦٨، ثم حركة الجماهير في يناير عام ١٩٧٧ الذروة في هذا المجال.

كانت ولا تزال هذه الحركات الاجتماعية الثورية تمثل الخطر الداهم الذي يهدد الديمقراطية الصفوة، في قلعتها الحصينة، مما دعى القوى التقليدية في هذه المجتمعات - مالكة مصادر القوة - الى التحرك في مواجهة هذه الحركات باستخدام ما تملك من مصادر القوة الضابطة كالجيش والبوليس، وانتهى الأمر في سبعينيات هذا القرن بتحطيم الحركات الراديكالية تقريباً، بل وقيمت ديكتاتوريات عسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في الغالب مثلما حدث في شيلي وباكستان (ويحدث الآن على يد انجلترا في روديسا).

من هذا نستطيع القول أن الحركات الاجتماعية في الستينات، تشبه حركة العمال في بدايتها، حيث بحثت عن التحرير وتصارعت مع مختلف أشكال القهر والحكم المتعسف، أو سيطرة الاستعمار والقوى الاقتصادية الخارجية ممثلة في حكم الصفوة سواء أكانت عسكرية أو مدنية، وحققت بعض هذه الحركات نجاحاً واضحاً كما في اسكتلندا واقليم الكويك.

إن نجاح واستمرار الحركات الاجتماعية في سعيها لتغيير الأوضاع المتدنية في المجتمع يرتبط بظروف وملايسات متعددة. فمن الأهمية بمكان أن تدين الحركة الاجتماعية بمبدأ معين يرتبط بأهداف الجماهير ويثير الحماس في اعضاء الحركة ويدفعهم الى تأييد نشاط الحركة السياسي، كتحرير طبقة ما أو تأييد حركة المرأة، أو بعض الأهداف العامة الأخرى التي تهم قطاعاً كبيراً من المواطنين وفقاً لنظرية اجتماعية معينة تشرح أو

تفسر اسباب الحركة وأهدافها. لقد كان ضياع هذا الهدف سبباً في اضعاف حركة الطلاب في ستينات هذا القرن، فضلاً عن فشل هذه الحركة في الارتباط بحركة الطبقة العاملة، وذلك نتيجة للخلافات التي تفشت بين صفوفها على القيادة والتمثيل والمبادئ الثقافية والاقتصادية التي يجب أن تتبناها الحركة ليقوم على أساسها التغيير الاجتماعي. كما أن حركة السود في أمريكا انقسمت أيضاً على نفسها بسبب الخلافات التي نشأت بين أعضاء الحركة حول علاقتهم بحركة الراديكاليين البيض، وحول مدى صلاحية استخدام العنف في المجتمع الأمريكي.

وإذا كان تحديد هدف وايدولوجية الحركة من الأهمية بمكان، فإن التنظيم وتحديد المسؤوليات من أهم الخصائص التي يجب ان تتوفر للحركات الاجتماعية لضمان نجاحها. فالحركة لا يمكن أن تظل طويلاً كحركة جماهيرية بلا ضوابط، إذ لابد من تطويرها كحركة سياسية منظمة تقوم على أساس تحديد المسؤوليات في تدرج واضح، مما يتيح لها تجديد بعض التنظيمات السياسية القائمة بالفعل، وذلك عن طريق دخول بعض أعضاء الحركة في صفوف هذه التنظيمات ومحاولة توجيهها بما يتلاءم مع مبادئ الحركة. ومن ثم تستطيع الحركة الدخول في صراع من أجل القوة، التي عن طريقها تستطيع إعادة صياغة النظام الاجتماعي واجراء التعديلات التي تتضمنها أهداف الحركة. وقد فشلت غالبية الحركات الاجتماعية في الستينات في اتخاذ هذه الخطوات، وذلك بسبب عدائها ورفضها للطابع البيروقراطي للأحزاب التقليدية، وسعت هذه الحركات الاجتماعية أو هكذا بدت - إلى تحويل اقتصاد المجتمع والنظام السياسي والانماط الثقافية السائدة - بمنهاج أكثر فعالية، وعلى وجه العموم لقد أبدت هذه الحركات تعاطفاً واضحاً مع حركات الميليشيا الشعبية في بلدان العالم الثالث، إلا أن الحركات الاجتماعية نسيت أن نجاح نضال الميليشيا يرجع الى كونها تنبثق عن جماعات سياسية منظمة أو أحزاب منظمة مثلما حدث في روسيا

والصين ومصر والجزائر وغينيا وغيرها من البلدان، كما فشلت حركات الميليشيا في بلدان أخرى في خلق تنظيم سياسى يقود حركة التحرير وانتهى الامر فيها الى الصفوة العسكرية^(١٥).

إن الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية الجماهيرية تمثل ظاهرة أساسية من الظواهر الاجتماعية في التاريخ الحديث للمجتمع البشرى، فقد صاحبت هذه الظاهرة تطور الديمقراطية وفقاً للنظام البرلمانى الغربى تدريجياً عبر تطور التنظيمات السياسية من الشكل البسيط الى الشكل بالغ التعقيد فى النصف الثانى من القرن العشرين فمن مستوى المقاطعة الصغيرة الى المستوى القومى الذى شاركت فيه مشاركة فعالة حركة العمال والأحزاب الاشتراكية بدءاً من المانيا وانتهاء باستراليا التى استطاعت ان تجند اعداداً هائلة من الجماهير قامت بدور مؤثر فى العمل السياسى مما أبرز الدور الهام للمشاركة السياسية. وكان هذا التطور الهام فى النشاط السياسى الجماهيرى وأثره فى النظام الاجتماعى الذى يمثل مصالح الصفوة. فبدأوا يعزفون بوساطة أدواتهم الكثيرة والكبيرة فكراً ومادياً لحن المشاركة السياسية على أساس أنها تدعم الديمقراطية.

أسطورة حكم الأغلبية،

يعن لنا ن نتساءل الآن: بعد هذه المسيرة الطويلة للجماهير فى حركتها الدائبة والدائمة من أجل تغيير الواقع الاجتماعى - عن طريق الفكر والتفلسف تارة وعن طريق الصراع المادى تارة أخرى ومحاولة منع الصفوة من السيطرة على قوى المجتمع وتسييره بما يتلاءم مع مصالحها، وبعد أن إنتهى الواقع الاجتماعى إلى ما يسمى بالديمقراطية النيابية (ديمقراطية الصفوة) أو بدكتاتورية البروليتاريا (حكم الطبقة): هل وصل المجتمع البشرى أو هل وصلت بعض قطاعاته من خلال هذه النظم السياسية الى واقع يعبر عن صالح الاغلبية؟

لقد كانت ولا تزال الأغلبية وفي كافة المجتمعات البشرية فى منأى عن المشاركة فى الحكم، وفى منأى عن أخذ نصيب عادل فى ثروتها القومية، نتيجة لتحكم الصفوة فى مداخل توزيع الثروة، وبرغم وجود الهيئة التشريعية المنتخبة شعبياً - والتي تعتبر حجر الزاوية فى السياسة الديمقراطية الليبرالية - ظلت الجماهير فى غالبية المجتمعات محرومة مقهورة. حتى إذا ما طبقنا هذا المبدأ - أى الديمقراطية النيابية - نظرياً على الواقع وقامت الجماهير دون أى ضغط - مادية أو فكرى - باختيار أو انتخاب نواب يمثلونهم، يمكن القول بأن الحكومة بالفعل نيابية؟

لم يكن الربع الأخير من القرن التاسع عشر بداية للحركة الاجتماعية القومية فحسب، وإنما كان أيضاً بداية للتوسع فى منح حق التصويت لعدد أكبر من المواطنين، مما أدى الى ازدياد سيادة الهيئات التشريعية فى الوقت ذاته. ولم تدم هذه السيادة طويلاً، إذ أن القرن العشرين حمل مع مقدمه رياح الضعف للهيئات التشريعية، وانتقلت القوة منها رويداً رويداً - بعد ازدهار الصناعة وتقدم وتعقد النظم الاجتماعية - إلى بيروقراطى الجهاز الحكومى الذين لعبوا دوراً متزايداً فى السيطرة على السياسة العامة للمجتمع، خاصة بعد ظهور اتجاه دولة الرفاهية وحكومة التخطيط الاقتصادى. هذا فى الوقت الذى تزايد فيه دور القوات المسلحة والمؤسسات الإقتصادية اللذين أصبح لهما تأثير قوى فى رسم السياسة العامة. وقد تمتع الجيش على وجه الخصوص بحرية أكبر حتى فى عملية ضبط قرارات الهيئة التشريعية ذاتها. وذلك انطلاقاً مما يجب الحفاظ عليه من الأسرار العسكرية ومتطلبات الأمن القومى للمجتمع بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى جانب إسهام الجيش والجهاز التنفيذى للدولة والشركات أو المؤسسات الإقتصادية الكبرى فى اضعاف دور الهيئات التشريعية فى المجتمعات العربية، جاءت النظريات الاشتراكية فى العلم والتكنولوجيا كأحد العوامل الهامة فى تدهور هذه

الهيئات، بما أتاحتها - أى النظريات الاشتراكية - من نظم اجتماعية جديدة طبقت بنجاح فى قطاعات كبرى من المجتمع البشرى.

وإذا ما نظرنا الى دور الجيش فى ذلك لوجدنا أن البيروقراطية العسكرية قد أسهمت فى مقاومة الهيئات التشريعية بدرجة قد تفوق مقاومة البيروقراطية المدنية لهذه الهيئات. وكان نمو الجيوش وازدياد أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية سبباً مباشراً فى انحسار دور الهيئات التشريعية. وفى المقام الأول كانت ولا زالت عمليات صنع السلاح الخاص بالصراع الحديث بين الدول - وخاصة الدول الكبرى - تشكل ركناً أساسياً فى ميزانية هذه الدول فكل دولة من الدول الكبرى تخشى الهجوم المفاجئ من الدولة الأخرى. مما أدى الى دوام حالة الاستعداد للحرب بين القوات. وكنتيجة لذلك اضطرت الحكومات الى تكوين الجيوش كثيرة العدد مما ترتب عليه بالتالى رفع ميزانيات الجيوش، فضلاً عن تخصيص مؤسسات للبحوث العملية تعنى بتكتيكات الحروب. وهذا بدوره أدى الى تخصيص مصادر كثيرة للقوات المسلحة تتزايد يوماً بعد يوم. والنتيجة هى تزايد سيطرة الصفوة العسكرية من حيث أن الاختيارات والمفاضلة تنصب هنا على مجالات حرجية فى السياسة العامة للمجتمع. ومثال على ذلك ما سببته أزمة تدخل الاتحاد السوفيتى فى افغانستان (١٩٨٠). من تحرك الدول الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا فى مواجهة هذا التحدى السوفيتى، وقد أظهرت هذه الأزمة اذعان البرلمانات أو الهيئات التشريعية خاصة فى أمريكا وانجلترا الى مطالب الصفوة العسكرية من أموال لتدعيم القوات المسلحة، ولا تمتلك هذه الهيئات الا الموافقة لدواعى الدفاع والأمن القومى.

إن القاعدة الأساسية للسلوك التنظيمى تؤدى الى أن يعمل البيروقراطيون على حماية أنفسهم وتوسيع البرامج التى يديرونها، لأنه كلما توسعت البرامج زاد تأثيرها على السياسة العامة وبالتالي زيادة نفوذ من يديرونها. وفى حالة

القوات المسلحة يجد البيروقراطيون أنفسهم في وضع خاص مميزاً، إذ لا يستطيع أى من أعضاء المجتمع أن ينكر دورهم الحيوى فى حماية حياة المواطن وملكيته، ومن ثم فلكى تستطيع هذه القوات القيام بدورها فى الدفاع بفعالية لابد أم تتوفر لها كل الامكانيات التى تساعد على تأدية مهمتها بنجاح. فضلاً عن أن غالبية الاسلحة الحديثة تعتمد على تكتيكات متغيرة يصعب على الرجل العادى فهمها، ولكنها تتلاءم مع قدرات الخبرة البيروقراطية التى ترى أن حجر الزاوية فى مهام القوات المسلحة هو الحفاظ على كيان الأمة. وهذا الواجب القومى يودى الى أن يقوم هؤلاء بوضع قائمة سرية للاعداد المحتملين، لأن الاعلان عنهم يضر بالصالح القومى العام. كما يضر ايضاً بالأمن العام الكشف عن نوع وحجم السلاح.

إذن فثمة عوامل كثيرة تسود المجتمع الحديث أدت الى ان تكون القوة الفعلية وعملية صنع القرار تميل لأن تكون فى أيدي هؤلاء غير المنتخبين من قبل الاغلبية وفق الادعاء الديمقراطى، وهذا يدعونا الى الميل للموافقة على النتائج التى وصل اليها س. رايت ميلز فى دراسته عن صفوة القوة^(١٦). والتى يرى فيها أن القوة تمتلك بوساطة عدد قليل مكون من رؤساء التنظيمات الكبرى فى المجتمع على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهؤلاء هم الذين سماهم الصفوة القادرة على المناورة بحيث تجعل مشاركة المواطن السياسية مجرد خدعة، لأننا اذا بحثنا عن الكيفية التى وصل اليها هؤلاء إلى مواقع اتخاذ القرار، نجد أن الاساليب التى وصلوا على أساسها قد كيفت بحيث تضمن مصالحهم وتزكيهم. فمن الذى يضع القواعد والقوانين. هم أولئك الذين يملكون من مصادر القوة ما يمكنهم من وضعها، وإذا ما مرت بالمجتمع ظروف قد تخدم صالح الأغلبية وتضر بمصالح هؤلاء الصفوة يسعون سريعاً لتغيير تلك المواد أو القواعد لتكون فى صالحهم. وتمثل أزمة عمال الصلب وعمال صناعة السيارات B. L. فى

انجلترا الزروة فى محاولات الصفر تعديل القانون بما يمكنهم من أحكام قبضتهم على العمال^(١٧)، فالديمقراطية النيابية ما هى إلا عملية لتركيز القوة فى أيدي الصفوة استناداً الى الشرعية الدستورية وهى تلك حكم الأغلبية بأى حال كما يرى دعاؤها.

الهوامش

١ - أنظر: د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٢ - نقصد بديمقراطية الصفوة، الديمقراطية الليابية.

٣ - أنظر:

- K. Marx, Early Writings, Trans, by: R. Livingstone and G. Benton, Penguin Books, 1974, P. 7 Seq.

- Lenin, The State and Revolution, Foreign Languages Press Peking, 1976, P. 43.

٤ - جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية، ترجمة: خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثانى.

٥ - المصدر السابق.

(6) Barry, Sociologist, Economist and Democracy, The University of Chicago Press, Chicago, 1978, P. 14.

(7) A. Downs, An Economic Theory of Democracy, N. Y. Harper & Brothers, 1957.

٨ - أنظر:

- Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, Prentice Hall, INC., Englewood Cliffs, N. J., 1974, PP. 35 - 36, 60 and 75.

٩ - أنظر:

- L.A. Coser, (Ed.), Political Sociology; Harper & Row, N. Y., 1967, PP. 264 - 271.

١٠ - أنظر:

- G. K. Roberts, A. Dictionary of Political Analysis, Longman, London, 1971, P. 130.

١١ - أنظر:

- Tom Bottomore, Political Sociology, Hutchinson of London, 1979, P. 41.

١٢ - أنظر:

- L.Von Stein, History of the Social Movement in France From 1789 to the Present, Bedminster Press, Totowa, N. J., 1964.

١٣ - أنظر دراسات عن الحركات الإجتماعية في:

- Eric R. Wolf, Peasant Wars of the 20th Century, Harper & Row N. Y., 1970, Barrington Moore, J. R.: Social Origins of Dictatorship and Democracy, Penguin Books, 1979, George Rude, The Croed in History, John Wiley, N. Y., 1964 and E. J. Hobsbawn, Primitive Rebels, Manchester University Press, 1971.

١٤ - أنظر:

- T.H. Greene, Op. Cit., P. 64 - 66 and A. Touraine, The May Movement Random House, N. Y. 1971
- (15) Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations, Chicago University Press, Chicago, 1968, CH. 8.

١٦ - أنظر:

- C.W. Mills, Power Elite.

١٧ - أنظر: محاولات تغيير القانون الانجليزى الذى يعتبرونه فى صالح العمال، ليتلاءم مع اصحاب رؤوس الأموال فى جميع الصحف الانجليزية فى الفترة من أول فبراير ١٩٨٠ وخاصة:

- The Times: No. 60. 546, February, 9, 1980. PP. 13 and 17.

ملحق المصطلحات

١ - النسق السياسي Political System

يعرف النسق السياسي بأنه مجموعة من البناءات والعمليات والنظم التي تتفاعل مع بعضها البعض عند حدود ذلك النسق مع البيئة التي تشمل عليه، وفقاً للقيم السائدة في المجتمع. وذلك في محاولة لتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى الوصول إليها. أو بمعنى آخر لانجاز تلك الوظائف التي تعرف على أنها ذات طابع سياسي. وهي من حيث المفهوم عبارة عن الانساق التحتية للنسق المجتمعي الأكبر والأوسع مثل الدولة والنسق القومي والحزب السياسي واتحاد العمال أو القبيلة. وينظر إليها في العادة على أنها نسق مفتوح. أي أنه يسمح بالدخول إليه والخروج منه فهو ليس نسقاً مغلقاً. هذا فضلاً عن محاولته - أي النسق - تكييف نفسه مع الظروف المتغيرة سواء أكانت خارجية أو داخلية بحيث يخلق نوعاً من التوازن في المجتمع.

٢ - التكامل السياسي Political Integration

اصطلح على تعريف التكامل السياسي بأنه «حالة من التماسك تقوم بين أعضاء المجتمع السياسي Political Community وهي تتضح في درجة التفاعل العالية بين أعضاء ذلك المجتمع ويكون هذا التفاعل مبنياً على القبول والرضا أكثر منه على القهر. ويميز هذا التفاعل عن غيره من أشكال التكامل الاجتماعي Social Integration كالاقتصادي والديني. والتكامل السياسي جزءاً هاماً من الوظيفة الضرورية للتكامل الذي يحدث في النسق الاجتماعي.

وترتبط درجة التكامل في أي مجتمع بالعديد من العوامل الداخلة في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فضلاً عن الثقافات الفرعية داخل هذا المجتمع، فضلاً عن مدى فاعلية النظم السياسية والعمليات الاجتماعية، والاتصال السياسي بين أعضائه.

ويحدث انعدام التكامل أو فسادَه عندما تصبح درجة تقاسم القيم السياسية محدودة، ويصبح القهر ضرورياً للحصول على الاذعان باستخدام القانون. وتقوم قطاعات من المجتمع بالمطالبة بالانفصال، وقد تحدث بعض الضغوط التي تؤدي الى التوتر الاجتماعي. والتهديد الخارجي، أو الفشل في تلافي مصادر الشقاق وانعدام القدرة على اشباع حاجات أعضاء بعض التقسيمات الفرعية. أو نتيجة للقهر الاقتصادي .. الخ. هذا الى جانب أن بعض السلطات تركز على التمييز بين الصفوة Elite والجماهير. وهذه أهم مشكلات التكامل السياسي، حيث تواجه الأغلبية من أعضاء المجتمع الحرمان بينما تحصل الأقلية على غالبية الامتيازات.

٢ - جماعة الضغط Pressure Group:

هي جماعة منظمة من أجل هدف معين وتمارس نفوذاً أو ضغوطاً على النظم السياسية من أجل الوصول الى هدفها وذلك يؤدي الى أن تتخذ المؤسسات السياسية القرارات التي تساعد على الوصول الى ما تبغى من أهداف، وفي الوقت نفسه تحول دون صدور قرارات مناهضة لها، وبمقارنة هذه الجماعات بالحزب السياسي الذي ينصب كل إهتمامه على انجاز أهداف عامة، ينصب إهتمام جماعة الضغط على انجاز أهداف خاصة. فالحزب السياسي ينصرف إهتمامه للوصول الى السلطة. بينما يتركز إهتمام جماعة الضغط حول الوصول الى مصالح خاصة وقد يكون الوصول الى السلطة أو الإشتراك فيها أحد أهداف الجماعة.

وجماعة الضغط هي في الغالب جماعة مصلحة، وتتباين جماعات الضغط وفقاً لنوعية أعضائها وطبيعة النشاط الذي يمارسونه.

إن الأهداف الرئيسية لجماعة الضغط تتنوع تبعاً لما يهتم به النسق السياسي. ويتوقف ذلك على ممثلي الجماعة في المجالس النيابية، وكلما كان

للمجالس النيابية أثر كبير في مصالح مثل هذه الجماعات، كلما كان مهماً أن يكون لهذه الجماعة أو تلك ممثلاً أو تابعاً في المجالس النيابية والتشريعية أما في النظم الشمولية لها دور كبير.

ويعتمد عمل جماعات الضغط على التنوع وعلى الظروف الملائمة التي تسمح لها بالوصول الى (صانعي القرارات)، وقد يكون ذلك عن طريق عقد المؤتمرات أو الندوات أو الحوار وعن طريق الرسائل والصحف واجهزة الاعلام والتأثير عليها وغير ذلك من الوسائل.

ومن الملاحظات الهامة ان جماعات الضغط هذه ترتبط في الغالب وتتماسك عن طريق النسب أو الدين أو الجنس أو المصالح سواء أكانت اقتصادية أو سياسية.

٤ - الليبرالية Liberalism:

عرف الكتاب الليبرالية (مذهب الحرية) على أنها مجموعة من المعتقدات قامت على افتراض ان الفرد لابد أن يتمتع بقدر ما من الحرية داخل اى مجتمع مدنى، على أساس أنه - أى الفرد - هو الركيزة الاساسية فى الحياة الاجتماعية. وقد تطور المذهب الليبرالى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كرد فعل فلسفى على أشكال الحكم التعسفية التى كانت قائمة فى دول الغرب فى تلك الفترة. وقد ارتبطت الليبرالية بحركات مختلفة سياسية ودينية واقتصادية وخاصة حركات التحرر الاجتماعى وتكون فى انجلترا «الحزب الحر» وحاول ان يضع الافكار الليبرالية موضع التنفيذ بوساطة زعماء مثل «جلادستون» و«لويد جورج». وقد وجدت الليبرالية مناخاً أكثر ملائمة فى امريكا لدى غالبية الاحزاب، أما فى المانيا وفرنسا فقد كانت هناك نزعة من أجل قيام احزاب سياسية ليبرالية ولكنها أقل من غيره فى بلدان الغرب.

إن الليبرالية من ناحية التعريف مثلها مثل الايديولوجيات يصعب تعريفها بمصطلحات محددة، ولكن المبادئ التالية قد تلقى قبولاً لدى الليبراليين على أساس أن حرية الفرد تقوم، على أساسها وهي: حكم القانون على أساس وقواعد رشيدة، الحد من سلطة الدولة، إلا في أضيق الحدود التي تحمي أو تحافظ على النظام المدني وسلامة الدولة إلى جانب المحافظة على الظروف الاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع الحر. هذا فضلاً عن الاختيار الحر لنوع الحكم من خلال انتخابات عامة حرة، وقيام اقتصاد على أساس من حرية التبادل وحرية السوق. ومن ثم حفظ وحماية الحقوق المدنية بما تشتمل عليه من نظام اجتماعي تعددي يستند إلى جماعات تعمل وتتفاعل في حرية تامة.

٥ - البيروقراطية Bureaucracy:

يشير المصطلح في الاستخدام العام إلى حكم جماعة الموظفين القائم على أساس رسمي يستمد قوته من مواقعهم المكتبية، ويستخدم المصطلح في العلوم الاجتماعية بمعنى أكثر تحديداً فهو يشير إلى نمط معين من السلوك الإداري يرتبط بأنماط معينة من التنظيم الاجتماعي ويحدد بالرجوع إلى شهرتهم وفقاً للمعيار الموضوعي، أي للواقع، وفي العادة يرتبط بمواقع الإدارة السياسية أو بالانتماء للشكل أو بالانتماء للشكل الديني أو الصناعي أو التعليمي أو غير ذلك من فئات التنظيم الإداري في المجتمع.

٦ - البورجوازية Bourgeoise:

هي صفة اجتماعية لطبقة معينة تسمى بهذا المصطلح، وهي كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية Bourg بمعنى قرية كبيرة، أو مدينة ذات أسواق تجارية، أي البرحوازي هو ساكن المدينة، أو ذلك الشخص الذي يخضع للواجبات المفروضة على سكان المدن، وفي الوقت نفسه له ما لهم من حقوق.

وقد شاع استخدام هذه الكلمة للدلالة على طبقة التجار واصحاب المحلات العامة كما انتشر تداوله فى لغة العمال للدلالة على أصحاب الورش، والسادة من المشرفين على شئون الصناعة والتجارة.

وانتشر اطلاقه على الطبقة البورجوازية التى حلت محل طبقة النبلاء فى اوربا حيث قام المجتمع البورجوازى على انقاض المجتمع الاقطاعى. أما فى الماركسية فان المصطلح يطلق على الطبقة الرأسمالية فى مقابل طبقة البروليتاريا.

٧ - الأوليجاركية Oligarchy،

يقابل مدلول الأوليجاركية الكلمتين اليونانيتين - Oligar التى تعنى القلة.. و Arceh وتعنى الحكم، هما أصل الكلمة فى الانجليزية والفرنسية ايضاً. وقديماً كان يدل مصطلح الأوليجاركية على حكم القلة الفاسدة، أما الحكم الصالح فكان يطلق عليه «ارستقراطية».

والارستقراطية مشتقة من الاغريقية - Aristos أى «جيد» - ولذلك كانت الارستقراطية مرحلة سابقة لمرحلة الأوليجاركية عند ارسطو فى تحليله لدورة تتابع النظم.

أما الآن فام الأوليجاركية تستخدم كمرادف للارستقراطية حيث يستنكر اساساً فى الفكر الديمقراطى الحديث فكرة استئثار قلة بالحكم.

ويرى البعض ان حكم القلة هو السائد فى الديمقراطيات الغربية التى تسيطر فيها الطبقة البرجوازية القليلة العدد.

وحكم القلة على وجه العموم يهدر مصالح الاغلبية ويحرم المواطن من ممارسته للديمقراطية.

٨ - الاغتراب Alienation:

الاغتراب بالمعنى العام يعنى البعد عن الوطن والأهل.. أما فى العلوم الاجتماعية يستخدم بالمعنى الماركسى ليدل على ان المرء يمر أحياناً بأوضاع يفقد فيها نفسه ويصبح غريباً أمام نشاطه واعماله، بل يفقد انسانيته كلها - فالأمر هنا فقدان للذات - ويبدو ذلك واضحاً حين يتعرض الانسان لقوى معادية قد تكون من صنعه وابتكاره، ولكنها تتغلب عليه وفى حالة الاغتراب هذه يستنكر الانسان اعماله ويفقد شخصيته، وفى ذلك ما قد يدفعه الى الثورة لاستعادة كيانه، ومن هنا نجد أن الاغتراب من أهم الدوافع لقيام الثورة.

وللاغتراب صور شتى منها:

أ - الاغتراب السياسى Political Alienation:

وفيه يصبح الشخص تحت تأثير السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه.

ب - الاغتراب الاجتماعى:

وينقسم فيه المجتمع الى طوائف وطبقات، وتخضع الاغلبية للأقلية. والطائفة هى الفئة المغلقة أى طائفة تتكون من مجموعة من الناس لا يسمح بالخروج أو الدخول فيها، وهذا النظام موجود خاصة فى الهند ويسمى بالنظام المتحجر.

أما الطبقة ..، فهى تعنى طبقة اجتماعية تتشابه فى الدخل. وتتميز بأنها تكون مفتوحة أى يمكن الصعود اليها والهبوط منها.

ج - الاغتراب الاقتصادي Economic Alienation،

وفيه تسود الرأسمالية وتستولى طبقة خاصة على وسائل الانتاج جميعها.

د - الاغتراب الذهني أو العقلي Mental Alienation،

وهو مرض نفسي يشعر الفرد المصاب به بأنه غريب عن مجتمعه، ولذلك يلجأ الى العزلة والانطواء.

٩ - النازية Nazism،

هي حركة ونظرية اشادت بالدولة تمشياً مع التراث الالمانى حيث كانت الدولة تضطلع بالمكانة الكبرى والدور الهام فى تحقيق وحماية الوحدة الالمانية.

وكان شعار الحزب النازى (الهتلرى) هو صالح الكل، أى مصالح الشعب لا مصلحة الفرد الواحد، وكان هتلر يقول « ان الفرد ليس شيئاً، انما الشعب هو كل شئ».

ولقد أكدت النازية تأكيداً صارماً على تأدية الواجب قبل المطالبة بالحقوق، وكانت الحزب النازى يمثل همزة الوصل بين الشعب والدولة، إذ قام الحزب بتنظيم الشعب ووحدة تحت زعامته، وانفرد بالحكم حيث كان الشعب الالمانى فى حاجة الى التماسك والاتحاد .. وفى النهاية تحولت النازية من حركة قومية بالمانيا الى حركة جرمانية استعمارية، حيث نادى بالعنصرية وسمو الجنس الالمانى النوردي الآرى، ومن خلال تأكيد النازية على الزعامة والسلطة والوحدة اصبحت عدواً صريحاً للفردية التحررية، وأخذت الشكل الذى انتهت اليه كما نعلم من تاريخ الحرب العالمية الثانية.

١٠ - اللامبالاة Apathy:

والمقصود بها عملية فقدان الاهتمام بشئ ما، وهي تشير في علم السياسية الى حالة عدم الاهتمام بالمسائل السياسية مثل التعبير عن الرأي عندما تكون الفرصة سانحة وتبدو هذه الحالة في الانتخابات، وفي المسائل السياسية التي تستلزم درجة عالية من الوعي السياسي، عندما تكون الدولة غير متلقة لما يمر حياة الجماهير.

١١ - الارستقراطية Aristocracy:

تعنى في علم السياسة حكم «الصفوة» المختارة وليس شرطاً أن يكون الاختيار هنا بوساطة الشعب أو الجماهير، وإنما قد تكون «الصفوة» هي التي اختارت نفسها وتمكنت من اعتلاء الحكم، وذلك يتأتى لها بحكم موقعها ويوصفها محتكرة لبعض الصفات مثل بعض الاسر أو بحكم الاعتقاد بانها تمتلك صفات سامية وتكون هذه الصفات مرغوبة من قبل الناس وبالتالي تؤهلها لأن تكون جماعة حاكمة.

والارستقراطية كانت تعنى عند الاغريق الحكم الاحسن أو الجيد، حيث كان افلاطون يدعو الى حكم الصفوة المثقة.

أما في عصرنا الراهن فقد تقوم الارستقراطية على الجنس المبني على السمو من ناحية المولد، أو السمو القائم على الثراء وملكية الأرض كما في عصور الاقطاع أو على الطائفة المميزة في المجتمع مثلما هو حادث في الهند.

١٢ - الإكبار Coercion:

ويقصد بالإكبار حمل الفرد على العمل أو التصرف بالقوة. ويتضح من كلمة القوة أنه ليس للفرد اختيار وإنما يجبر على الاتيان بتصرف معين أو أن

يسلك سلوكاً معنياً وذلك باستخدام القوة سواء أكانت القوة فيزيقية باستخدام العقاب الجسدى، أو قوة معنوية تستخدم التخويف والتهديد بالعقاب والحرمان من الحقوق والامتيازات.

أما فى علم الاجتماع فالاجبار يعتبر اداة من أدوات الضبط الاجتماعى حيث يستخدم الاجبار فى اعادة الافراد للانصياع لقواعد وعادات وتقاليد المجتمع فى النواحي العائلية، والاقتصادية... وهذا ما يسمى «بالاجبار الاجتماعى».

١٣ - الاجماع Consensus:

ويقصد به الاتفاق العام فى الفكر والشعور الذى يؤدى الى اقرار نظام أو وضع ما، وقد يصحبه اختلاف فى رأى ووجهات النظر من حيث التفاصيل.

وشرط الاتفاق فى الشعور ضرورى كشرط الاتفاق الفعلى، وذلك لأن وحدة الفكر تنبثق الى حد كبير من وحدة المشاعر، ويرى البعض ان الاتفاق (الاجماع) قرار تعاونى يتخذ بعد نزاع، وهو فى الوقت نفسه اتفاق يصل اليه اطراف ذوى قوى متساوية .. والاجماع يعتبر المصدر الثالث من مصادر التشريع (القرآن - السنة - الاجماع).

١٤ - الاتوقراطية Autocracy:

وتشير فى اللغة اللاتينية الى السلطة الذاتية وبالمعنى السياسى الى الحكم الفردى الذى لا يتقيد سلطة الحاكم فيه بأى سلطة أخرى تراقبه وتسانله.

وقد يكون الحكم الاتوقراطى وراثياً فيسمى «ملكياً - أو قيصرياً - أو امبراطورية، وقد يكون غير وراثى فيسمى «ديكتاتورياً، وان تعددت القاب الديكتاتور مثل: زعيم - فوهرر (هتلر) أو غيرها من الأسماء.

وهى كلمة معربة، أصلها مركب من Idea فكرة، Loge أى علم فهى
تعنى علم الأفكار، ويراد بها ذلك العلم الذى يدرس الأفكار من حيث نشأتها
واشكالها وقوانينها وعلاقاتها بالأمور الخارجية، والألفاظ الدالة عليها.

ويرى ماركس أن المصطلح يعبر عن مجموعة من الآراء والمعتقدات
التي تسود فى مجتمع ما، فالإيديولوجية هى صيغة المجتمع - شعار أوصك
- التي تعبر عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل
المجتمع.

المراجع

أولاً، المراجع العربية،

- القرآن الكريم.
- الكتاب المقدس.
- ابن خلدون - المقدمة - كتاب الشعب - القاهرة.
- أبو اليزيد المتيت - تطور الفكر السياسى، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
- أحمد سويلم العمرى، أصول السياسية المقارنة، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- أحمد شلبى، الحكومة والدولة فى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- أرسطو، السياسة، ترجمة لطفى السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- اسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، در المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.
- أفلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا الخباز، القاهرة، بدون ذكر تاريخ.
- بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٢ - ١٩٦٣.
- ثروت بدوى، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢.
- جورج سارتون، تاريخ العلم، الجزء الثالث، ترجمة توفيق الطويل وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.
- _____، تاريخ العلم، ترجمة مصطفى العبادى وآخرون، الجزء السادس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- جورج سباين، تطور الفكر السياسى، ترجمة راشد البراوى، الكتاب الخامس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

- جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروسى ، تقديم محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ .
- راشد البراوى ، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، دار الكاتب العربى ، بيروت ، بدون تاريخ .
- على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .
- محمد ثابت الفندى ، الطبقات الاجتماعية ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ .
- محمد طه بدوى ، أصول علم السياسة ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .
- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .
- محمد عبد المعز نصر ، فى الثورة والاشتراكية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- محمد فتح الخطيب ، دراسات فى الحكومات المقارنة ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- محمد فؤاد شبل ، الفكر السياسى ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .
- معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثانياً، المراجع الانجليزية،

- Aron, R., *Democratie Totalitisme*, Gallimard, Paris, 1965 .
- _____ *Dux-Huit Lecon Sur La Sociéte Industrielle*, Gallimard, Paris, 1962 .
- Barker, E., *The Political Thought of Plato and Aristotle*, Dover publications. INC. 1959 .
- Bendix R., and Lipset, *Field of Political Sociology*, Harper Torch Books. N. Y. 1967 .
- Bierstedt, T., *The Social order*, Tata Mcgraw- Hill Publishing Co. Ltd Bombay. 1970 .
- D., Ibrahim, *Governmental Forms and the problem of calssification*, Cario, 1956 .
- D. Thomson, (ed.), *political Ideas*, Penguin Books, 1978 .
- Dahl, R. A., *Modern Political Analysis*, N. Delhi, Prentice - hall of India Ltd, 1965 .
- De Toqueville, Alexis, *de la demoeratie en Amrique*, Gallimard. Paris, 1968 .
- Duverger, Maurice, *The Study of politics*, Trans. By R. Wagoner, Nelson, 1972 .
- _____ , *The Idea of Politics*, Trans. By R. North and Murphy, R. N. Y. Nelon , 1972 .
- Ebenstein. *Great Political Thinkers*, Bombay, 1972 .
- Lenin, *Selected Works*, Moscow, 1971 .

- Machiavelli. N. The Prince, Trans. By George Bull, Penguin Books, 1971 .
- MacIver, R. M., The Web of Government, N. Y. 1948 .
- Machenzie. W.J.M. Politics and Social Science, penguin Boods, 1967.
- Mannheim . K., Freedom, Power and Democratic Planning Rautledge and Kegan Paul, London 1965 .
- _____ , Ideology and Utopia, Rautledge and Hegan Paul, London, 1960 .
- Morral. J. B., Political Thought in Medival Times, Hutchinson Univ, Library, London, 1971 .
- Muigan, R. G., Aristotle's Political Theory, Oxford Univ. press, 1977.
- Nisbet. R. A., The Sociological Trsdition, Heinemann, London, 1971.
- P. Bondanella and M. Musa, The Portable Machiavelli, Penguin Books, 1979 .
- Plamenatz, J., Man and Socitety, Vol. I, Longman, London, 1977 .
- Presthus. R., The Organizational Socity, St. Martin's Press, Inc. 1969 .
- Rodee. C. C., and Others, Introduction to political Science, MecGraw- Hill, Tokyo, 1967 .
- Runciman. W. G., Social Seiece and Political theory, London, 1965..

- Russell. B., History of Western philosophy, London, 1946 .
- _____ . political Ideals, Unwin Books, London, 1963 .
- Sabine. G. H. A History of Political theory. Oxford and IBH Publishing, Bombay, 1961 .
- Spencer, M. E., Weber on Legitimate Authority, B.G.S. Vol. XXI, No. 2, 1970 .
- The New English Dectionary, Vol. 8 .
- Wiseman. H. Victor., politics the Master Science, Rutledge and Kegan Paul , London, 1969 .

المحتويات

المحتويات

9	مقدمة
17	فصل تمهيدي: السياسة تفرض نفسها
39	الفصل الأول : المجتمع والحياة الاجتماعية: فصل تمهيدي
41	تمهيد.
42	مفهوم المجتمع.
43	المجتمع والحياة السياسية.
47	المجتمع والواقع الإجتماعي.
49	ترابط المجتمع.
51	دور المجتمع في بناء شخصية الفرد.
65	الفصل الثاني: مفهوم علم السياسة
67	تمهيد
68	معنى كلمة سياسة
70	علم السياسة
73	الفصل الثالث: مناهج البحث في العلوم السياسية
75	تمهيد
76	مناهج الملاحظة
77	مناهج التجريب
78	المناهج الإحصائية
78	المناهج المقارن
79	الدراسات القانونية
80	المناهج التاريخية

83	الفصل الرابع: العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية
85	تمهيد
86	علاقة العلوم السياسية بالفلسفة
86	علاقة العلوم السياسية بالجغرافيا
87	علاقة العلوم السياسية بالتاريخ
87	علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد
88	علاقة العلوم السياسية بعلم القانون
88	علاقة العلوم السياسية بعلم الاجتماع
93	الفصل الخامس: النظم عند مفكري المجتمع السياسي
95 ,	تمهيد
96	الفكر السياسي عند اليونان
101	الفكر السياسي عند الرومان
104	الفكر السياسي المسيحي وفكر العصور الوسطى
106	فكر الإسلام والعصر الحديث
110	عصر النهضة والعصر الحديث
117	- فكرة السيادة المطلقة
119	- تصنيف النظم السياسية
120	- الإرادة العامة
122	الفكر السياسي الاشتراكي
131	الفصل السادس: أثر التفاعل الاجتماعي على المذاهب السياسية
133	تمهيد

134	دينامية المذاهب السياسية
136	تبلور الآراء في المذاهب السياسية
138	خصائص المذاهب السياسية
139	وظائف المذاهب السياسية
141	المذاهب والنظريات السياسية
147	الفصل السابع : القوي الاجتماعية والنظام السياسي
149	تمهيد
151	نظم الحكم المعاصرة
153	النظام السياسي
155	القوة الاجتماعية والنظم السياسية
159	دور السلطة في النظام السياسي
161	السلطة كظاهرة تاريخية
165	السلطة السياسية والقانون
169	الفصل الثامن: الدولة
171	تمهيد
172	تعريف الدولة
173	أسس قيام الدولة
173	- الشعب
174	- الأرض أو الإقليم
175	- الحكومة
175	أشكال الدولة
176	الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية

179	الفصل التاسع: نظريات العقد الاجتماعي ونشأة الدولة
181	تمهيد
181	النظريات الدينية
184	النظريات التعاقدية
185	- توماس هبز
186	- جون لوك
188	- جان جاك روسو
189	النظريات ذات الطابع العلمى
189	نظريات القوة
190	نظريات التطور العائلى
191,	النظرية الماركسية
199	الفصل العاشر: الديمقراطية والثورة الطبقية
201	تمهيد: تعريف الديمقراطية،
204	الديمقراطية والأحزاب السياسية
207	هل ثمة ضمانات للديمقراطية
209	مفهوم الثورة
212	مفهوم الطبقة
218	الطبقة والأمة
218	الطبقة والطائفة والفئة الاجتماعية
221	الطبقة عند ماركس
224	الثورة الطبقية

229	الفصل الحادي عشر: الأحزاب السياسية، تجسيد للنظم
231	تمهيد
231	الأحزاب ذات النشأة الداخلية
233	الأحزاب ذات النشأة الخارجية
236	تنظيم الحزب
238	نشاط الحزب داخل المجتمع
240	أشكال الأحزاب
241	الأحزاب وحكم الأقلية
245	ظهور الأحزاب السياسية في مصر

253	الفصل الثاني عشر: الديمقراطية والواقع الاجتماعي المعاصر
255	تمهيد
257	دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة
264	الحركات الاجتماعية وأثرها على ديمقراطية الصفوة
271	أسطورة حكم الأغلبية
279	ملحق المصطلحات
291	المراجع

 Bibliotheca Alexandrina



1202414

